كلمة التحرير

يصدر هذا العدد وقد أكمل بنك السودان المركزي مشروع إستبدال العملة السودانية وذلك في إطار الإجراءات المتعلقة بانفصال جنوب السودان. وكذلك أصدر البنك المركزي عدد من المنشورات. وللمساهمة في تحقيق التنمية المتوازنة ونشر الوعي المصرفي في الولايات المختلفة، أصدر بنك السودان المركزي قراراً بإنشاء خمسة فروع في كل من الجنينة وكادقلي وسنار والدمازين وكسلا.

وأيضاً يتزامن صدور هذا العدد مع البدء في إعداد موازنة العام 2012م والتي تهدف بصورة عامة لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي والمحافظة على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم في مستوى منخفض. وتبعاً لذلك تهدف الموازنة لتشجيع الاستثمارات المشتركة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوسيع نشاط القطاع الخاص، والاهتمام بالصناعات الإستراتيجية وتنفيذ مشروعات إنتاج النفط والذهب والمعادن الأخرى، وزيادة الصادرات غير البترولية ومنها الثروة الحيوانية، القطن، الصمغ العربي، والسمسم. وترشيد المدفوعات والاستيراد بإحلال الواردات وخاصة سلع القمح والسكر وزيوت الطعام والأدوية والمواد البترولية. وسيقوم البنك المركزي بإعداد سياساته والتي تهدف لإدارة السيولة وتوفير التمويل لتحريك القطاعات الإنتاجية والخدمية عن طريق إنشاء المحافظ التمويلية والصناديق والتوسع في التمويل الأصغر وإدارة موارد واستخدامات النقد الأجنبي واستقرار سعر الصرف والمحافظة على السلامة المالية والمصرفية للجهاز المصرفي وإدارة العملة وتطوير نظم الدفع، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وتأمل أن تحقق برامج الموازنة وسياسات البنك المركزي الأهداف المرجوة.

يتضمن هذا العدد خمسة موضوعات واحد باللغة الانجليزية، يتناول الضغوط التضخمية والمدى الزمني لتأثيرها عرض النقود وسعر الصرف - تجربة السودان خلال الفترة 2011 - 1970م. أما الموضوعات باللغة العربية فتشمل موضوع عن صيغ التمويل والعقبات التى تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق وموضوع عن إدارة مخاطر السيولة وموضوع عن دور المعلومات المحاسبية في ترقية الاداء هذا بالإضافة للأبواب الثابتة.

وتناشد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير السادة القراء والباحثين يرفدها بالتعليقات والموضوعات الاقتصادية والمصرفية، وذلك للمحافظة على استدامة الإصدارة وتحقيق أهدافها.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير

المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد الحادي والستون - سبتمبر 2011م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان احمد
د. مصطفى محمد عبدالله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

د. مجدي الامين نورين

المحررون

مصطفى إبراهيم عبد النبي
حنان محمد الحسن

التصميم

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

أعمال لايت ويف 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر
لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي
إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

المصرفي

في هذا العدد

إدارة مخاطر السيولة

حسام الدين نبيل أبو تركي - الإدارة العامة للرقابة المصرفية

4

دور المعلومات المحاسبية في ترقية الأداء

شادية عبد الله محمد حسن - مدير إدارة علاقات الموارد البشرية

9

صيغ التمويل المصرفي والعقبات التي تواجه السياسات التمويلية عند التطبيق 2006 - 2010

إدارة البحوث والتنمية

19

Inflationary pressures and the time lag of the effects of money and exchange rate; the experience of Sudan 1970 - 2011

Dr. Mustafa Mohamed Abd Allah

Managing Director, Resarch & Developement Directorate

72

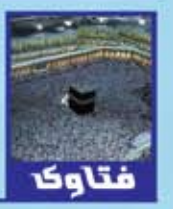

تمويل خدمة التعليم
بصيغة الإجارة الموصوفة في الذمة

الهيئة العليا للرقابة الشرعية

36

أضواء على
سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محجوب الزبير - إدارة البحوث والتنمية
38

الملتقى العلمي الأول لاقتصادات الهجرة
عيسى أحمد ترايو - إدارة البحوث والتنمية
40

موقف السودان من الانضمام للاتفاقات الإقليمية والدولية
بشرى خير الحاج خير - إدارة البحوث والتنمية
42

التقييد المالي
محمد الحسن الخليفة - مدير إدارة البحوث والتنمية
46

كتاب: مدخل إلى الصيرفة الإلكترونية
د. مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والتنمية
48

أحداث اقتصادية عالمية ومحلية
مصطفى عبد القادر دينار - إدارة البحوث والتنمية
50

مؤشرات اقتصادية
مناهل هباني - إدارة الإحصاء
52

إدارة مخاطر السيولة

إعداد: حسام الدين نبيل أبو تركي
الإدارة العامة للرقابة المصرفية

مقدمة:

تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والتي تمت مراعاتها في إطار معيار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر والذي تم تطبيقه من قبل بنك السودان المركزي على جميع البنوك في السودان، وفي هذا السياق فإن بنك السودان المركزي حريص على الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة لدى القطاع المصرفي، بما يضمن سلامة أوضاعه المالية وقدرته على مواجهة التزاماته عند استحقاقها، وذلك لضمان وجود قطاع مصرفي آمن وسليم قادر على القيام بالدور المناط به في توفير التمويل اللازم لحاجات بناء وتنمية الاقتصاد السوداني بالحجم والنوعية الملائمة.

خلال فترة الأزمة المالية العالمية التي بدأت في منتصف العام 2007م، بذلت العديد من المصارف جهود في سبيل الحفاظ علي قدر كافي من السيولة، الأمر الذي استدعى توفير مستويات مناسبة من السيولة بواسطة البنوك المركزية للمحافظة علي النظام المالي، إلا أنه وبالرغم من الدعم الذي تم تقديمه من البنوك المركزية فقد تعرضت العديد من المصارف للإفلاس وأضطرت إلي الاندماج أو إلي إتباع أقسي الحلول المطروحة، كما أظهرت الأزمة أن مخاطر السيولة يمكن أن تتبلور بشكل سريع ويمكن أن يؤدي بالموارد المالية للمصارف أن تتلاشي مما قد يضاعف المخاوف المتعلقة بتقييم الأصول.

يرى المختصون أن الأزمة الاقتصادية العالمية نتجت من القطاع المالي والمصرفي، وقد صاحب ذلك هبوط حاد في أسعار الأسهم والسندات في أسواق البورصة، وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي وترتب على ذلك دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الانكماش وانخفاض كبير في أسعار السلع الأولية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التراجع الكبير الذي حدث في حجم السيولة المالية وفي حجم احتياطاتها النقدية من العملات العالمية انعكس بشكل سلبي علي مقدرة الأنظمة المصرفية والاقتصادية، وأضعف من قدرتها على إيجاد التوازن في الأنشطة المالية، وهذا ما حصل في الوقت الحالي، ولم تستطيع المؤسسات المصرفية والمالية من الوفاء بالتزاماتها المالية مما أدى للتدخل المباشر من قبل الدول.

تهدف الورقة إلى توضيح مفهوم وأهمية إدارة مخاطر السيولة للمصارف وتوضيح دور بنك السودان المركزي في المحافظة على استقرار سيولة المصارف السودانية. حيث تشتمل الورقة علي خمسة محاور بالإضافة للمقدمة وهي: مفهوم السيولة ومكونات السيولة ومخاطر السيولة والعوامل المحددة لنسبة السيولة في البنوك الإسلامية والتعليمات الخاصة بنسب السيولة لدى المصارف العاملة في السودان.

مفهوم السيولة:

تعني السيولة قدرة المصرف علي مقابلة التزاماته بصورة أساسية وتلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وطلبات التمويل أي القروض والسلفيات لتمويل المشروعات المختلفة. والسيولة بقدر مناسب تساعد المصرف علي تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة الشح السيولي وبالتالي عدم لجوءه إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة المناسبة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف، ومعني الأمان «أمان الودائع»، ومعني الحماية «حماية الأموال غير السائلة». وللسيولة مفهومان هما:

1-المفهوم الكمي (STOCK CONCEPT):

والذي يعرف السيولة بأنها كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، واستناداً إلى هذا المفهوم، تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف.

2- مفهوم التدفق (FLOW CONCEPT):

ويعرف السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف.

مكونات السيولة:

تستخدم المصارف العديد من المؤشرات المالية للحكم علي مدي كفاءة السيولة النقدية فيها، وبما يمكنها من تأدية التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، خاصة وأن السيولة تمثل سلاح ذو حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً علي ربحية المصرف، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب يؤدي إلى حالات العسر المالي والذي يضعف من كفاءة المصرف عن الوفاء بالتزاماته خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم وكذلك عدم القدرة علي تلبية طلبات الاقتراض. تتكون محفظة البنك من السيولة وكافة الأصول السائلة وشبه السائلة التي تساعد المصرف على مقابلة التزاماته دون أدنى تأخير، حيث تنقسم السيولة إلى مكونين أساسيين:

1/ السيولة الحاضرة:

تشمل الأصول الحاضرة وكافة الأموال السائلة المتاحة للبنك الواقعة تحت تصرفه وعادة تتضمن النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، والإيداعات لدي البنوك المحلية والبنك المركزي فضلاً عن الشيكات تحت التحصيل.

2/ السيولة شبة النقدية:

وهي قدرة البنك على توفير السيولة عن طريق تصفية أو رهن بعض من أصوله شبه السائلة أو سهلة التصريف مثل أذون الخزانة والأوراق المالية والتي يعبر عنها عادة بأصول استثمارية لخدمة السيولة، وتتميز عادة بقصر الأجل.

مخاطر السيولة:

ترتبط هذه المخاطر بمقارنة احتياجات السيولة في البنك (لمقابلة أصحاب الودائع والقروض) مع المصادر الفعلية للسيولة (من بيع أصل وزيادة خصم). وهذه العلاقة بين إحتياجات السيولة ومصادرها تعتبر مؤشر أساسي لخطر السيولة بالبنك، وأن المقارنة بين العائد والخطر المتوقعين من السيولة يمكِن من تجنب المشاكل غير المرغوبه لنقص أو زيادة السيولة، إذ أن التحول من الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الاستثمارات طويلة الأجل وزيادة حجم الائتمانات يزيد من العائد المحقق للبنك ولكنه يزيد في ذات الوقت من مخاطر السيولة والعكس صحيح.

ويقاس الخطر كما يلي:

$$\text{خطر السيولة} = \frac{\text{الاستثمارات قصيرة الأجل} * 100}{\text{الودائـــع}}$$

إدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها:

العلاقة بين السيولة ورأس المال من الأمور التي يجب أن تأخذها الإدارة العليا للمصرف في الاعتبار لأن مخاطر السيولة يمكن أن تؤثر على رأس المال، الأمر الذي قد يزيد من خطورة وضعية السيولة، كما أنه

من الضروري أن يقوم المصرف بتكوين احتياطي قوي من السيولة لتحمل فترات طويلة من الضغط في الأسواق المالية والافتقار إلى السيولة.

إدارة السيولة في المصارف لا بد أن تتركز أهدافها في تحقيق الآتي:

- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائداً عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية.
- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم، صكوك، ودائع استثمارية.... الخ)، مما قد يعرض البنك لتكبد خسائر على هذه الأصول وخصوصاً عندما لا تكون ظروف السوق مواتية.
- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطرة البنك بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة.
- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات المصرف.
- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية.

أشار دليل لجنة بازل إلى عدد من المتطلبات الأساسية للممارسات السليمة في إدارة مخاطر السيولة لدى المصرف، ويقتضي المبدأ الأساسي أنه على المصرف أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم ومواظبة تامة ويحافظ على مستوى كافٍ من السيولة تمكنه من التغلب على سلسلة الأحداث الضاغطة، حيث تمثل السيولة عنصراً أساسياً في قدرة المصرف على مواجهة الضغط. وبالتالي فعلى المصرف المحافظة على نسبة احتياطية من السيولة تتكون من أصول سائلة عالية المستوى لحمايته في أوقات النقص في السيولة، بما في ذلك الخسائر المحتملة التي قد تتسبب بها مصادر التمويل المضمونة وغير المضمونة.

لما كان للإفصاح العام من أثر في زيادة الثقة في السوق، وتحسين الشفافية وتسهيل التقييم وتدعيم انضباط السوق، كان من المهم أن يقوم المصرف بالإفصاح ونشر المعلومات للرأي العام بشكل منتظم يسمح للمشاركين في السوق من اتخاذ القرارات الملائمة بشأن سلامة إدارة مخاطر السيولة.

الرقابة المسبقة على السيولة:

يقصد بالرقابة المسبقة على السيولة إدارة التدفقات النقدية Cash Flow Management أو إدارة السيولة Liquidity Management من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلة، والكشف مبكراً عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي بما يسمح باتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهتها.

ولنجاح إدارة التدفقات النقدية يتطلب الأمر تحديد التدفقات النقدية (الداخلية والخارجية)، والتنبؤ بحجم وتوقيت تلك التدفقات، ثم تقييم الإجراءات البديلة التي يمكن استخدامها لمواجهة العجز أو الفائض المتوقع أو غير المتوقع في صافي التدفق النقدي.

علاج مخاطر السيولة:

هناك عدد من الإجراءات والسياسات التي يمكن أن تحد من ظهور مخاطر السيولة أهمها:

سياسة إدارة الأصول AM (Asset Management):

وبمقتضاها يقوم البنك بتعديل هيكل الأصول.

عيوبها: قد يتم البيع في وقت غير ملائم مما يسبب خسارة للبنك.

سياسة إدارة الخصوم

LM (Liability Management):

وبمقتضاها يقوم البنك بإصدار سندات أو شهادات إيداع جديدة لتدعيم موقف السيولة لديه.

عيوبها:

رفع التزامات البنك كما أنها تحتاج لخبرة، فضلاً عن احتمال عدم القدرة على بيع الإصدارات الجديدة.

سياسة إدارة الأصول والخصوم ALM:

وبمقتضاها يقوم البنك بالمواءمة بين آجال أصوله وخصومه.

العوامل المحددة لنسبة السيولة في البنوك الإسلامية:

تعتمد نسبة السيولة المتوفرة في البنوك الإسلامية على عدة عوامل أبرزها:

- طبيعة الموارد في البنك واستخدامات الأموال لديه وتواريخ استحقاقها.
- مدي تقلب الودائع.
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة.
- الحالة الاقتصادية السائدة فإذا كان هناك انكماش تزداد درجة احتفاظه بالسيولة تخوفاً من عدم إمكانية السداد، أما إذا كان هناك رواج تتناقص درجة السيولة في حدود السلامة المالية التي تحددها ظروف كل بنك على حده.

التعليمات الخاصة بنسب السيولة لدى المصارف العاملة في السودان:

قام بنك السودان المركزي باتخاذ عدد من الإجراءات بخصوص السيولة من خلال سياسته النقدية المعلنة لسنة 2011م، حيث ألزم المصارف بالاحتفاظ باحتياطي نقدي قانوني بالعملة المحلية بنسبة لا تقل عن 14% من جملة ودائع المصرف باستثناء ودائع الاستثمار وما في حكمها، وتطبيق نفس الشروط والمعدل بالنسبة للاحتياطي بالعملة الأجنبية، كما ألزم بنك السودان المركزي كل مصرف بالاحتفاظ بسيولة داخلية نقداً في جميع فروعه لمواجهة سحوبات العملاء اليومية بحد أدنى يعادل 10% من الودائع.

ونظراً للآثار السلبية التي تنتج عن عجز السيولة، فإن بنك السودان المركزي يتدخل بفرض حد أدنى من السيولة الداخلية على المصارف التي تفشل في إدارة سيولتها الداخلية، بالإضافة إلى توقيع جزاءات مالية وإدارية، وحفاظاً على السيولة دائماً يسمح للمصارف الاحتفاظ بأصول إضافية في شكل شهادات مشاركة البنك المركزي (شهامة) وأسهم بعض الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وغيرها.

في العام 2009م أصدر بنك السودان المركزي منشورين بالرقم (2009/4 و2009/13) والذين تضمنا:

أولاً: على المصارف الالتزام بنسبة سيولة عامة لا تقل 10% سيولة داخلية نقدية.

ثانياً: الاحتفاظ بأوراق مالية مقبولة الدفع بما يعادل نسبة 50% من السيولة العامة كضمان لصالح بنك السودان المركزي.

يوضح الجدول أدناه نسبة السيولة العامة للمصارف السودانية خلال الفترة يناير حتى يونيو 2011م، وقيمة الأوراق المالية المحتفظ بها طرف بنك السودان المركزي.

المبالغ بملايين الجنيهات

الشهر	نسبة السيولة العامة	الأوراق المالية المحتفظ بها لدى بنك السودان المركزي	الأوراق المالية الواجب الاحتفاظ بها لدى بنك السودان المركزي	الالتزام بالمنشور 2009/13
يناير	% 55	1,6	3,7	-2,1
فبراير	% 50	1,7	3,9	-2,2
مارس	% 53	1,7	4	-2,3
أبريل	% 53	2,2	4,1	-1,9
مايو	% 53	2,2	4,2	-2
يونيو	% 53	2,2	4,1	-1,9

من الجدول يتضح التزام المصارف بنسبة السيولة العامة المحددة من قبل بنك السودان المركزي وهي أكثر من 40%، إلا أنها لم تستطع حتى الآن الاحتفاظ بالكمية المطلوبة من الأوراق المالية طرف بنك السودان المركزي.

الخلاصة والتوصيات:

تعتبر السيولة في المصارف من القضايا الهامة التي يجب مراعاتها من قبل إدارات المصارف وهناك صعوبة في إدارة السيولة في ظل الظروف المحيطة بالعمل المصرفي وفي ظل عدم توفر الأدوات الكافية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ولذا لا بد للمصارف السودانية وبنك السودان المركزي من إيجاد طرق وأدوات بديلة إسلامية لإدارة سيولتها، عليه يمكن طرح التوصيات التالية والتي تساعد المصارف السودانية في إدارة سيولتها بصورة مثلى:

- المواءمة بين عمليات التمويل والاستثمار والودائع من حيث الآجال والحجم، وهذا يتطلب تحليل الفجوات وآجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات.
- المواءمة بين مبدأ السيولة في المصرف وربحية عمليات التمويل والاستثمار بما يحقق ربحاً جيداً للمودعين والمساهمين دون تعرض الاستثمارات للخطورة وعدم التحصيل.
- ضرورة وضع المخصصات والاحتياطيات اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتوقع أن تواجهها المصارف.
- تنويع مصادر التمويل وزيادة الاعتماد على الودائع الاستثمارية طويلة الأجل.
- إجراء اختبارات دورية لأوضاع السيولة.
- تأمين خطط طوارئ بديلة للتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي قد يتعرض لها المصرف.
- توفير نظام رقابة داخلي للتحقق من كفاية سياسة السيولة وحسن تنفيذها.
- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك.
- التواصل والتنسيق الدائم بين القائمين على وضع سياسات السيولة وبين الجهات الأخرى التي تتوفر لديها معلومات تؤثر على وضع السيولة كمدراء التمويل والاستثمار.
- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية.

المصادر والمراجع:

1. د. إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الداء في البنوك الإسلامية، عَمان.
2. د. إدريس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، القاهرة، الدار الهندسية، الطبعة الأولى 2009م.
3. الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك (ج2)، جامعة القاهرة.
4. د. حسين سعيد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، 2005م.
5. أ. د. سليمان أحمد اللوزي وآخرون، إدارة البنوك، عَمان،1997م.
6. د. شوقي بو رقبة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات، الجزائر.
7. د. طلعت أسعد عبد الحميد، إدارة البنوك المتكاملة "الحل العصري لكافة المشاكل المتعلقة بالمال" الخرطوم، 2004م.
8. عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا.
9. عيسى الحيدوسي، المصارف وإدارة السيولة في ظل الثورة النفطية والاقتصادية في العالم العربي، المؤتمر المصرفي العربي لاتحاد المصارف العربية، الدار البيضاء، 2006م.
10. موسوعة بازل II الجزء السادس، دليلك إلى التعديلات على بازل II لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
11. فلاح حسين الحسيني، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، عَمان، 2003م.
12. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل لاتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، 2000م.

دراسات وبحوث

دور المعلومات المحاسبية في ترقية الأداء

شادية عبد الله محمد حسن
مدير إدارة علاقات الموارد البشرية
بنك السودان المركزي

تمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة الحديثة. فلم تعد القرارات التي تتخذها الإدارة على جميع مستوياتها تعتمد فقط على الخبرة أو الحدس أو التخمين. وفى هذا الصدد يرى البعض أن حوالي 90% من القرار الجيد يتمثل في معلومات دقيقه، وحوالي 10% فقط أو أقل يتمثل في الخبر، أو الطموحات أو التقديرات الشخصية فالمعلومات هي بمثابة الوقود أو الطاقة اللازمة للإدارة عند أداء وظائفها الإدارية الأساسية من تخطيط وتنظيم وقياده ورقابه، وعند ممارسة أنشطه المنظمة الأساسية مثل الإنتاج والتسويق والتمويل والموارد البشرية وغيرها.

تهدف الورقة إلى شرح وتوضيح أهمية المعلومات المحاسبية وكيفية توفيرها وتوصيلها إلى مستخدميها، ودرجة مساهمة تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الصحيحة. تتكون الورقة من ستة محاور تشمل مفهوم المعلومات المحاسبية وأنواعها، الحاجة إليها، كيفية توفيرها، وتوصيلها ومستخدمو تلك المعلومات.

أولاً: مفهوم المعلومات المحاسبية:

إن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر فرع من فروع المعلومات الإدارية، بل الفرع الرئيسي والحيوي بها، ويمكن الاستفادة من منهج النظم (Approach Systems)، في إدراك التفاعل بين نظام المعلومات المحاسبية، والأنظمة الأخرى للمعلومات، إذ يعد نظام المعلومات المحاسبية جزءاً مهما في نظام المعلومات الإدارية ويرتبط به ارتباط وثيقاً[1].

لمعرفة المعلومات المحاسبية يجب التعرف أولاً على كيفية استخدام كلمة معلومات ثم الوقوف على الفرق بين البيانات والمعلومات ثم تفصيل مفهوم نظم المعلومات والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية، ثم ماهية المعلومات المحاسبية المطلوبة.

كما يجب ثانياً استعراض أنواع المعلومات المحاسبية وأهمية نظم المعلومات المحاسبية، وكيفية توفيرها وتوصيلها للمستخدمين.

1- كيفية استخدام كلمة معلومات:

استخدمت كلمة معلومات استخدامات متباينة من جانب العديد من الباحثين ذوي الخلفيات العلمية المختلفة. حتى وإن هذه الكلمة تكاد تفقد معناها بدون ربطها بموضوعات علمية، اجتماعية أو غيرها فمثلا يقال معلومات محاسبية، معلومات اقتصادية، معلومات طبية، معلومات إدارية، معلومات هندسية ومعلومات دينية.

التعريف الشائع لهذه الكلمة هي أنها: (تغير في الحالة المعرفية للمتلقي)[2]. وهي تعتبر مرحلة وسطي بين البيانات (Data) وهي المواد الخام والمعرفة (Knowledge)[3] أي تكامل المعلومات المنظمة واستخدامها والاستفادة منها.

2- الفرق بين البيانات (Data) والمعلومات (Information):

أ- البيانات (Data):

تعتبر البيانات المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات، وتمثل مدخلات يتم معالجتها للحصول على المخرجات التي هي عبارة عن المعلومات التي ينتجها النظام[4].

1- د. صادق محمد حسين الحسني، التحليل المالي والمحاسبي (عمان:دار مجدلاوي للنشر،1998م)، ص19.

2- د. ناريمان إسماعيل متولي، اقتصاديات المعلومات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر، 1995م)، ص65.

3- المرجع السابق، ص65.

4- محمد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007م) ص 37.

كما تشير البيانات (Data) إلى (ملاحظات موضوعية، وحقائق خام غير منظمة، بخصوص ظواهر مادية ملموسة أو معاملات أو أحداث تنظيمية)[1].

يتضح مما ذكر من هذه التعريفات الاصطلاحية بأن البيانات هي المورد الأول والخام للبيئة المعلوماتية، وهي تعتبر المدخلات المباشرة التي تغذي بها منظومتها المعرفية، وهناك أوصاف رمزية لا تشير بوضوح إلى مفهوم محدد، فتفتقر إلى معالجة بإحدى الآليات التي توفرها النماذج الرياضية، المنطقية أو الإحصائية لكي تبرز العلاقات بين مفرداتها، ويمكن توظيفها في عمليات أخرى مهما كانت طبيعتها كما تظهر في الشكل (1).

الشكل (1)

المعلومات أكبر من البيانات

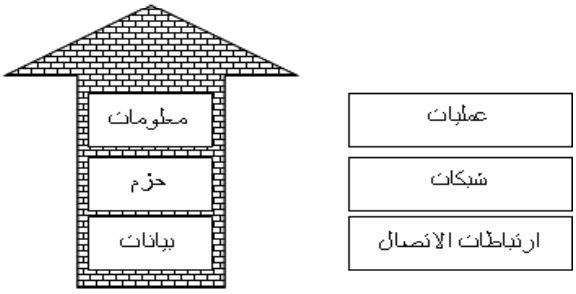

المصدر: http://www.ulum.nl/b80.htm مجلة الجندول، ص2.

من الشكل (1) أعلاه يلاحظ أن العلاقة بين البيانات والمعلومات تسري خلال ارتباطات الاتصال Communication Links دون أن تسهم في تغيير ماهيتها.

خلال المعالجة تصنف البيانات وتوضع داخل سياق خطاب معرفي، وتقام جسور الصلة الكامنة بينها وبين بيانات أخرى، أو معلومات سابقة، فيتكشف عنها معنى أو مفهوم جديد يمكن أن يستهلكه المستخدم بدائرة نشاطه اليومي وهو ما يعرف بالمعلومات.

ب المعلومات Information:

تعرف المعلومات بأنها وحدة أو مجموعة من البيانات (Data) (بحالتها الخام)، والتي تمر خلال مرحلة أو سلسلة من مراحل المعالجة المعلوماتية لاستنباط المعاني وتظهيرها بصيغة رياضية، منطقية أو نصية، تتيح للمستلم فرصة الانتفاع بها في تأسيس فهم جديد، أو مباشرة تطبيق، أو التمهيد لمعالجة لاحقة على بيانات أخرى[2].

بيانات + معالجة معرفية = معلومات + قيمة مضافة

كذلك يمكن تعريف المعلومة على أنها (هي المعرفة التي لها معنى وهي مفيدة في تحقيق الأهداف)[3]. لذلك فإن المعلومات Information تحمل قيمة مضافة فوق البيانات، نتيجة لعملية التحويل أو التشغيل التي تمت عليها، وتجدها تؤثر في سلوك من يستقبلها.

الشكل (2)

نظام معالجة البيانات

المصدر: د. منال الكردي، د. جلال إبراهيم العبد، مقدمة نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م)، ص98.

من خلال الشكل (2) أعلاه يلاحظ أن نظام معالجة البيانات (Data)، يتضح بتطبيق مفهوم النظم. حيث تمثل البيانات مدخلات (Input)، فيتم معالجتها (Processing) للحصول على المخرجات (Output) في شكل معلومات (Information).

وقد يصعب إيجاد معنى شامل لكلمة المعلومات. ولكن السؤال الذي يطرحه علماء المعلومات عادة هو، (ماذا يكون تأثير الأهمية المتزايدة للمعلومات على بنية الاقتصاد)[4].

أن الإجابة قد بانت من الأحوال الاقتصادية التي يعيشها العالم الآن فالاندماجات والخصخصة دليل واضح على أن تأثير الأهمية المتزايدة للمعلومات قد بدأ فعلا خاصة وأن الموارد المعلوماتية قد أصبحت تحتل موقعاً متميزاً في الاقتصاد

1- د. إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م)، ص41.

2- المرجع السابق، ص3.

3- http//:www.hrm-froup.com/vb/archive/index.php

4- د. منال الكردي، د. جلال إبراهيم العبد، مقدمة نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية والتطبيقات، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م)، ص13.

العالمي، بعد أن كانت الأفكار الاقتصادية تتمحور حول الموارد الطبيعية والإنتاجية كمحرك للاقتصاد العالمي، وكمرتكز للعجلة التي تدور حولها حلقات التنمية الاقتصادية بعد ظهور الثورة الصناعية. إلا أنه ومع التقدم التقني السريع، وظهور تقنيات المعلومات والاتصالات التي عملت على اختصار المسافات بين البلدان، واختزال الزمن عبر قارات العالم مختصرة بذلك الفجوة الزمنية والمكانية. وكل ذلك ساعد على نمو وتطور المعلومات وزيادة أهميتها في اقتصاد أصبح يتسم بشفافية مغلقة علي محور الموارد الاقتصادية المعلوماتية، الأمر الذي أدى إلى إضافة مورد اقتصادي جديد إلى الموارد التقليدية ألا وهو مورد المعلوماتية.

ويري بعض المراقبين غير الاقتصاديين، أن عناصر السلطة العامة للمعلومات، ستغير من طبيعة الاقتصاد بطريقة جذرية. وعلي سبيل المثال فقد تنبأ الباحث ديريك برايس (Price Derek)، بأن المعلومات ستحل محل النقود في اقتصادنا. برغم المبالغة في التنبؤ، أن التكنولوجيا سيكون لها الأثر الكبير في التغيير. وعليه فإن هناك صعوبة في وضع تعريف شامل ومفصل لمصطلح المعلومات، حيث أنها تعتبر إحدى العناصر والظواهر التي لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمع الحديث وكلما ارتفعت كلما زادت الحاجة إلى تسهيل وتنظيم ودعم هذا التدفق الهائل للمعلومات، والتي أصبحت بمثابة ثورة في عالم يعيش عصر المعلومات والذكاء الاصطناعي (Information & Intelligence Artificial) والانفوميديا (media-Info) (الاتصالات والإلكترونات)

وهي المحرك الاقتصادي العالمي الجديد. لقد ظهر الذكاء الاصطناعي في الخمسينات من القرن الماضي نتيجة الثورة التي حدثت في مجالي المعلومات والتحكم الآلي، وترمي أبحاثه إلى تحقيق هدفين رئيسين[1]:

الأول: الوصول إلى فهم عميق للذكاء الإنساني عن طريق محاكاته.

الثاني: الاستثمار الأفضل للحاسب والعمل على استغلال إمكانياته كافة وخاصة بعد التطور السريع لقدرات الحاسبات.

3- مفهوم نظم المعلومات Systems Information Concept:

تعددت المفاهيم التي قدمت لنظم المعلومات وذلك باختلاف الخلفية العملية والعلمية لمقدميها، حيث عرفها لاودن ولاودن (Laudon and Laudon) بأنها: (مجموعة الإجراءات التي يتم من خلالها استرجاع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات، بغرض دعم عمليات صنع القرار، وتحقيق الرقابة في المنظمة.) وعرفها لوكاس (Lucas 1982) بأنها: (مجموعة من الإجراءات المنظمة التي يمكن من خلال تنفيذها توفير معلومات تستخدم لدعم عمليات صنع القرار والرقابة في المنظمة)[2].

من ناحية أخرى المقصود بنظم المعلومات، أنه: (مجموعة منظمة من الأفراد، المعدات، البرامج، شبكات الاتصالات، وموارد البيانات التي تقوم بتجميع وتشغيل وتوزيع المعلومات المساندة في اتخاذ القرارات، والتعاون والرقابة داخل المنشأة)[3] وتتضمن هذه النظم معلومات عن الأفراد والأماكن والأحداث الخاصة بالمنشأة وعناصر البيئة المؤثرة فيها، ويتمركز نشاط هذا النظام في المؤهلات للبيانات والتشغيل والمخرجات والتخزين والرقابة.

عرفت جمعية نظم المعلومات الأمريكية نظام المعلومات System Information بأنه: (نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية)[4].

من خلال التعريفات السابقة يمكن ملاحظة أن مفهوم نظم المعلومات يتعلق بكيفية التعامل مع البيانات من حيث إمكانية الحصول عليها من مصادرها المختلفة (الداخلية والخارجية)، وحفظها ونقلها واسترجاعها بهدف إجراء العمليات التشغيلية اللازمة عليها، وصولاً إلى تهيئتها كمخرجات يمكن أن تكون بمثابة معلومات تحقق الفائدة لمستخدميها.

ولا بد من ملاحظة أن هناك خلطا يحدث لدي البعض بين مصطلحي النظام (System) ونظام المعلومات (System Information)، بحيث يجعل أحدهما مرادفاً للآخر، في حين أن هناك اختلافاً من الناحية العلمية بين المصطلحين يمكن توضيحه من خلال هدف كل منهما، فالنظام له عناصر محددة تشمل بالدرجة الأساس كل من: المدخلات (Input)، العمليات التشغيلية (Processing

1- WWW.CSC-SY.net\node\1259

2- محمد عبد العليم صابر مرجع سابق، ص 8.

3- د. منال الكردي، د. جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق..ص ص14-15.

4- هلال عبود البياتي وعلاء عبد الرازق حسن، المدخل لنظم المعلومات الإدارية (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، 1992م)،ص49.

Operation)، المخرجات (Output) والتغذية العكسية (Feed back). وهو ما يعني أن الهدف النهائي لأي نظام يتحقق عند إنتاج المخرجات وتقديمها إلى مستخدميها، في حين إن هدف نظام المعلومات لا يتحقق إلا عندما يتم فعلاً استخدام المخرجات من قبل مستخدميها، وتحقيق الفائدة المرجوة منها في اتخاذ القرارات المختلفة، ويمكن تحديد تلك الفائدة لدى متخذي القرار من خلال قدرة المخرجات علي تحقيق الشرطين الآتيين، أو احدهما علي الأقل[1]:

- إن استخدام المخرجات يمكن أن يساهم في تقليل حالات عدم التأكد (البدائل) لدى متخذ القرار.
- أن تسهم تلك المخرجات في زيادة درجة المعرفة لدي متخذ القرار، لكي يتمكن من الاستفادة منها فيما بعد عند اتخاذه القرارات المختلفة.

أما إذا لم يتحقق الشرطان أعلاه أو أحدهما على الأقل، فعندئذ تكون مخرجات النظام مجرد بيانات مرتبة يمكن استخدامها كمدخلات ثانية في عمل نظام المعلومات.

قياساً علي ذلك فإن مصطلح (النظام المحاسبي) يختلف عن مصطلح (نظام المعلومات المحاسبية)، وكذلك فإن مصطلح (النظام المخزني) يختلف عن مصطلح (نظام المعلومات المخزنية) وتتشعب العلاقات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها، وكذلك حاجتها الأكثر إلى التقارير الدورية وغير الدورية واستخداماتها في العديد من القرارات التي يمكن أن تتخذ في داخل الوحدة الاقتصادية.

إن عمل نظام المعلومات في أية وحدة اقتصادية يعتمد علي مجموعة مترابطة من الأجزاء البشرية والمادية (الآلية وغير الآلية)، مع ملاحظة أن نظم المعلومات في بداياتها كانت تركز على العنصر البشري في الحصول على البيانات وتشغيلها واستخدامها، ثم ازدادت الحاجة إلى استخدام بعض الوسائل الآلية التي يمكن أن تساعد في إجراء العمليات التشغيلية على البيانات، وأخيراً ازدادت الحاجة إلى استخدام الوسائل الإلكترونية (ولا سيما الحواسيب) نظراً للمميزات العديدة التي تتوافر فيها، وما يمكن أن تساهم في زيادة فاعلية نظم المعلومات عندما يتم استخدامها في عملها.

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل المبسط (3) الآتي:

الشكل (3)

العلاقة بين النظام ونظام المعلومات

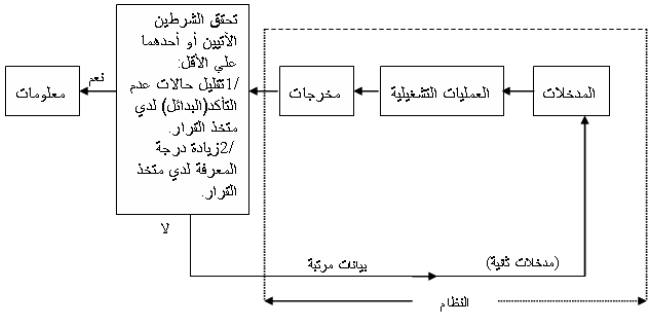

المصدر: زياد هاشم يحي، قاسم محمد الحبيطي، نظام المعلومات المحاسبية (الموصل: الحدباء للطباعة والنشر، 2003م)، ص28.

يتضح من خلال الشكل (3) أعلاه العلاقة بين مفهومي النظام ونظام المعلومات حيث أن النظام يهتم بالمدخلات والمخرجات فقط ولا يهم استخدامها كمعلومات أو عدم استخدامها. في حين أن نظام المعلومات يهتم بالمخرجات وضرورة الاستفادة منها في شكل معلومات.

4- مفهوم النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية:

يمثل مفهوم المستويات الهرمية للنظم، أحد المفاهيم الأساسية في دراسة نظم المعلومات، إذ أنه يشير إلى إمكانية تجزئة كل نظام إلى عدة أجزاء اصغر منه تسمى (النظم الفرعية (Systems -Sub)، وأن هذا النظام بدوره يشكل جزءاً من نظام اشمل منه وأكبر يسمى (النظام الكلي Total System)[2].

وفق هذا المفهوم فإن النظام يمثل المساحة الكلية المطلوب فحصها ودراستها من خلال النظم الفرعية المكونة له، وذلك بتحديد أو وضع حدود gih، حيث تمثل النظم الفرعية مجموعة المستويات الأدنى من المستوى الأول (النظام الأكبر)، وبذلك تتعدد النظم الفرعية كلما أمكنت التجزئة، بحيث يمكن تجزئة النظام الفرعي إلى عدة نظم أقل منه في المستوى Sub - Sub - System.

طبقا لمفهوم المستويات الهرمية للنظم، فإن الوحدة الاقتصادية تعد نظاما كليا يتكون من عدة نظم فرعية، لعل من أبرزها نظامان هما:

* نظام المعلومات المحاسبية Information Accounting System (AIS)

1- زياد هاشم يحيى، قاسم محمد الحبيطي، نظام المعلومات المحاسبية (الموصل: الحدباء للطباعة والنشر،2003م

2- Gorden B. Davis & Margaret H. Olson, Management Foundation, Structure, (1984), P277

* نظام المعلومات الإدارية Information Management System (MIS)

الباحث هنا بصدد نظام المعلومات المحاسبية.

يعرف نظام المعلومات المحاسبية (AIS) بأنه[1]: (أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية، وبما يخدم تحقيق أهدافها).

يعرف نظام المعلومات المتكامل Information Integration System على أنه: (النظام الذي تكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة)[2].

نظرا لتشابك العلاقات وتعددها بين كل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية، فقد تعددت الآراء بين الكتاب والباحثين المهتمين بكل منهما، من حيث التركيز على النظرة المتجزئة في تحديد أن أحدهما هو النظام الأفضل أو الأهم من الآخر، ويمكن مناقشة هذه الآراء في سبيل الوقوف علي مسبباتها وإيجاد وجهات نظر تقريبية بينها.

هناك من يرى أن دور نظام المعلومات المحاسبية ليس مجرد إعداد القوائم المالية لجهات خارج الوحدة الاقتصادية فقط، وإنما يهتم بإعداد التقارير اللازمة لجهات من داخل الوحدة الاقتصادية متمثلة في كافة أنواع المعلومات التي تحتاجها المستويات الإدارية المختلفة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية، وبالتالي فإن أنصار هذا الرأي يرون أن نظام المعلومات المحاسبية، هو النظام الأساس، وأن نظام المعلومات الإدارية هو جزء منه[3].

هناك من يري أن نظام المعلومات المحاسبية هو أقدم نظام عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها[4]. كذلك انه يمثل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية - ونظام المعلومات الإدارية بصورة خاصة، انطلاقاً من الآتي[5]:

- إن نظام المعلومات المحاسبية هو وحده الذي يمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية (متكاملة) وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية.
- يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.
- يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب إلى حد ما من الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.
- أن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى، توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية.

يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بكل من المعلومات المالية وغير المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية.

2- مفهوم النظام المحاسبي:

نجد أن النظام المحاسبي، يوفر هذه المعلومات والبيانات للمديرين، وغيرهم من الأطراف الخارجية التي من شانها اتخاذ القرار، أو المهتمين بالأنشطة المالية للوحدة الاقتصادية، سواء كان هؤلاء المهتمون من المستخدمين الداخليين أو المستخدمين الخارجين.

كما يظهر ذلك في الشكل (4) العلاقة بين النظام المحاسبي ومخرجاته من التقارير المحاسبية والأطراف التي تستخدم هذه التقارير.

1- حسن احمد غلاب، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية (القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون، 1984م)، ص3-15.

2- زياد هاشم يحيى، فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في وحدات القطاع الاشتراكي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الموصل، 1990م)، ص31.

3- المرجع السابق، ص8.

4- سعيد محمود عرفة، الحاسب الإلكتروني ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1984م)، ص51.

5- Glautir & Under down , Accounting Theory ,(London: Pitman Publishing ,1977), P.P21.22

الشكل (4)

النظام المحاسبي ومخرجاته من التقارير المحاسبية في بنك تجاري

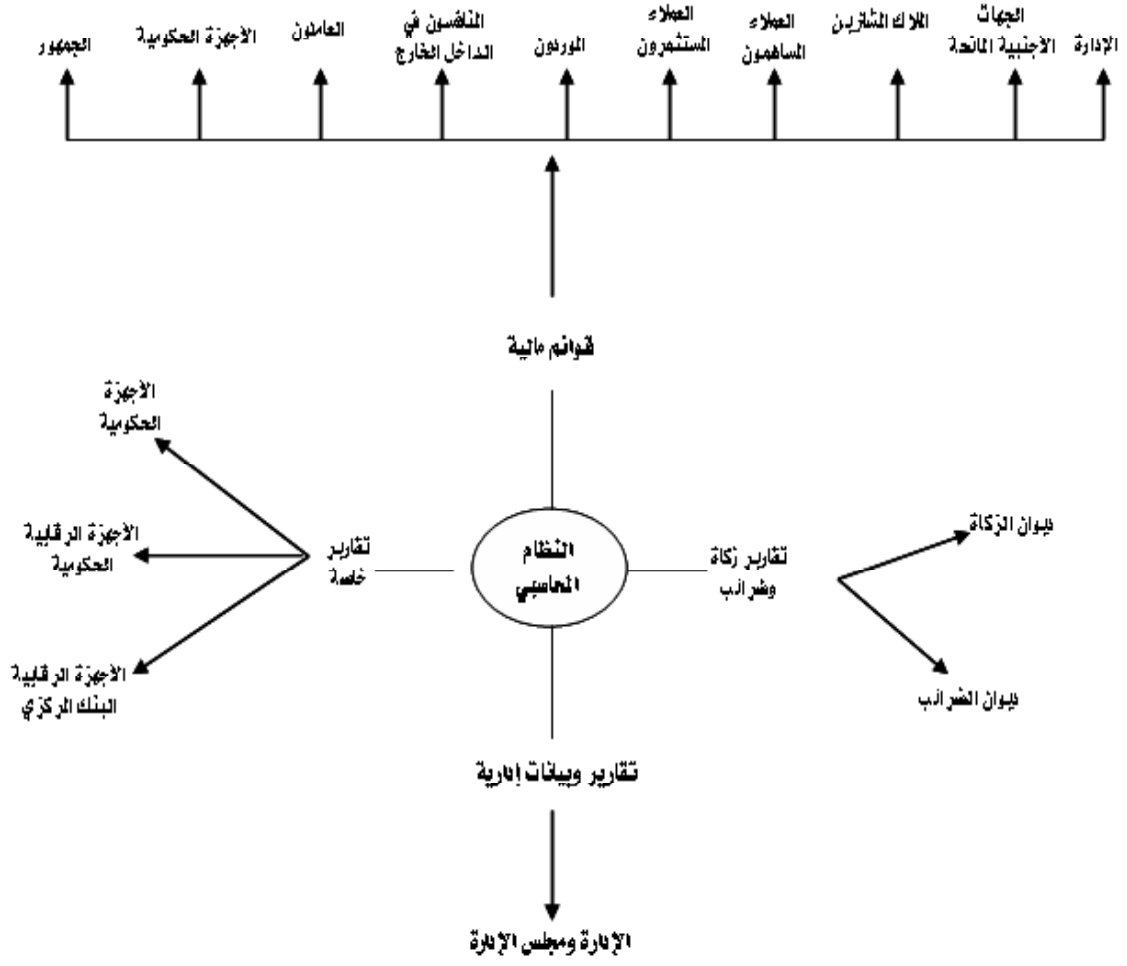

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة للنظام المحاسبي، 2008م.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (4) أن النظام المحاسبي مسئول عن توفير معلومات وبيانات لأطراف عديدة من شأنها الاستفادة من تلك المعلومات أو البيانات في اتخاذ قرارات سواءً كان ذلك على مستوى الأنشطة الداخلية للوحدة الاقتصادية أو على المستوى الشخصي للأفراد أو الأنشطة الاقتصادية الخارجية.

ج - الخصائص المميزة للنظام المستندي والمحاسبي في البنوك[1] Characteristics:

يتميز النظام المحاسبي المصرفي بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية، واستخراج مراكز العملاء. وعلى البنك أن يوازن بين هذه الأمور فلا يحقق الدقة على حساب السرعة أو العكس. يلازم الدقة والسرعة إحكام الرقابة التامة توفيرا للأمانة الواجبة نظرا لنوعية السلعة محل التعامل وهي النقود. ومن هنا يأتي التنسيق الواجب بين التنظيم الإداري والمحاسبي، والتحديد الواضح للسلطات والمسؤوليات، بحيث يتم التسجيل فوراً، وإعداد ميزان مراجعة يومي.

تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب. هذا يتطلب تعدد الكشوفات والدفاتر والسجلات الإحصائية، وتفريغ هذه العمليات المتشابهة في كشوفات يختص كل منها بالعمليات المتجانسة.كما تتميز إيرادات البنوك بأن أغلبها عبارة عن فوائد وعمولات مقابل الخدمات المقدمة

1- المرجع السابق، ص13.

للعملاء، وهي بذلك تختلف عن المنشآت التجارية والصناعية. عليه يجب أن يتميز النظام بقدرته على توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتقديمها للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.

ثانياً: أنواع المعلومات المحاسبية:

يجب على متخذي القرارات، التعرف علي الأنواع المختلفة للمعلومات لزيادة القدرة على اتخاذ القرارات. لذلك فإن إدراك الأنواع المختلفة للمعلومات كان ضرورياً، حيث إنه يتوفر ضمن معظم النصوص الخاصة بإدارة المعلومات، نطاقاً كافياً بالفئات المتعلقة بتحديد أنواع المعلومات. فهناك المعلومات الضمنية، المعلومات الصريحة، المعلومات المتعلقة بالإجراءات، المعلومات المجردة، المعلومات الخاصة، المعلومات الحيوية والمعلومات المعلنة.

كما يختلف تصنيف المعلومات من مستخدم لآخر لكن بصفة عامة يمكن تصنيف المعلومات وفقاً للمعايير التالية[1]:

أ- درجة الرسمية:

وفقا لدرجة الرسمية، فهنالك معلومات رسمية وهي كل المعلومات التي تخرجها وتقدمها نظم المعلومات داخل المنظمة ومعلومات غير رسمية، أما المعلومات غير الرسمية فهي التي تأتي من خارج نظم المعلومات الخاصة بالمنظمة.

ب- مصادر المعلومات:

يوجد مصدران للمعلومات، مصادر داخلية وأخري خارجية. فالمعلومات عن عمليات المنشأة تعد معلومات داخلية، أما المعلومات عن البيئة فهي معلومات خارجية. ووفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم مصادر المعلومات إلى:

مصادر أولية: المصادر الأولية هي الوثائق والمطبوعات التي تشتمل أساساً على المعلومات أو التصورات الجديدة.

مصادر ثانوية: وهي مصادر تعتمد في معلوماتها ومادتها أساساً على الأوعية والمصادر الأولية.

ج- درجة التغير:

المعلومات قد تكون ثابتة لا تتغير، وقد تكون المعلومات متغيرة مثل عناوين السكن، الحالة الاجتماعية والوظيفة.

1- د. سونيا محمد البكري، د. إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001م)، ص13.

ثالثاً- الحاجة إلى المعلومات المحاسبية:

1/ مفهوم الحاجة إلى المعلومات المحاسبية:

المعلومات المحاسبية، هي التي تحمل المستخدمين على الحركة وفي حالة عدم تدفق المعلومات المحاسبية بشكل متواصل، لا يقوى المستخدمون على عمل أي شيء واحتياجات المستخدمون من المعلومات المحاسبية، يتم استيفاؤه أحياناً من داخل هيكل التنظيم وأحياناً أخري من خارجه ويحتاج المديرون التنفيذيون للمعلومات المحاسبية بشكل روتيني للقيام بأعمالهم اليومية التي تهدف إلى صنع القرار[2].

بما أن المعلومات المحاسبية تشكل قاعدة أساسية لاتخاذ القرار فأن قلة المعلومات وعدم دقتها وبطئها قد تكون سبباً مباشراً نحو تدهور أوضاع بعض المؤسسات ذات رؤوس الأموال الكبيرة وكذلك الصغيرة علي السواء في كثير من الدول. بينما تتطور صناعة العمليات المصرفية أفقياً بالزيادة الفئوية ورأسياً بدخول أساليب العمل التقني الجديد فإن نطاق المعلومات اللازم للتخطيط ومتابعة التحول الاستراتيجي للعمليات المصرفية.

عليه يتوجب علي كبار المدراء في هذه الأحوال أن يقودوا عملية إعداد أساليب قياس جديدة لصنع القرار وتقويم الأداء. وذلك باختصار مرحلة الدورة المستندية والتحفيز لزيادة السرعة في الأداء والتدريب المستمر للكوادر البشرية وذلك لسد ثغرات عدم العلم بالمعرفة.

2/ أهمية الحاجة إلى وجود نظام للمعلومات المحاسبية

تأتي أهمية الحاجة إلى وجود نظام للمعلومات المحاسبية في أية وحدة اقتصادية اعتمادا علي مجموعة من الأسباب والاعتبارات أهمها الآتي[3]:

أ- النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: من حيث العاملين والعملاء ورؤوس الأموال والجهات ذات المصالح المشتركة

ب- ازدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية:

ج- فرض الوحدة الاقتصادية[4]: يقوم هذا الفرض علي أساس أن للمنشأة شخصية اعتبارية مستقلة عن

2- ري اتش جاريسون، اريك نورين، المحاسبة الإدارية (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م)، ص20.

3- محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، أحمد محمد كامل، الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م) ص83.

4- محمد محمد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر(القاهرة: دار الشروق، 1993م) ص49-50.

الملاك وعن غيرها من المنشآت، بحيث يمكن تمييز الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية المعينة عن أنشطة غيرها من الوحدات.

د- تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية:

لم يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصوراً في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح، بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل: خفض التكاليف ومنع الإسراف، تحسين الإنتاجية، إرضاء المستهلكين، النمو وتنويع المنتجات، تحسين الجودة، المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة.

هـ- التأثير بالبيئة الخارجية[1]:

وقد ازدادت هذه العلاقة في الوقت الحاضر نتيجة لكثرة التغيرات التي يمكن أن تحدث في البيئة والناتجة عن تغير الظروف التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة وما يحدث بينها من تغيرات تؤثر في القرارات والسياسات التي تتبعها الوحدة الاقتصادية.

و- التطورات التقنية:

إن التطورات التقنية العديدة التي حدثت في مجالات الحصول علي البيانات وتخزينها ومعالجتها، وتوصيل نتائجها إلى المستفيدين، قد تطلب من الوحدات الاقتصادية ضرورة أن يكون فيها نظام للمعلومات مسئول عن ذلك، وله القدرة علي التعامل مع الوحدات الاقتصادية الأخرى من خلال نظم المعلومات فيها، فضلا عن إمكانية تحقيق الاستفادة الأفضل من خصائص ومميزات الأجهزة المتطورة في التعامل مع البيانات ذات الكميات الكبيرة والمتنوعة وبما يؤدي إلى مساهمة أكثر من تسهيل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

من خلال ما تقدم يتضح أن وجود المعلومات في أية وحدة اقتصادية قد أصبح أمرا ضروريا ولكنه حتما ليس كافيا لحل جميع المشكلات التي تواجهها الوحدة الاقتصادية إن لم توضع تلك المعلومات في (نظام) يمكن من خلاله الحصول على أيه معلومات لازمة وضرورية في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، حيث أن وجود نظام للمعلومات سوف يحدد جودة المعلومات (الجيد والسيئ منها) لكي تستفيد الوحدة من المعلومات الجيدة عندما يمكن للنظام طالب المعلومات (المستفيد منها) من استرجاعها فور الحصول عليها الأمر الذي لا يؤدي إلى ضياع خبرات الوحدة الاقتصادية وتجاربها[2].

كما يرى بعض الباحثين أن أيه وحدة اقتصادية يمكن أن تتواجد فيها ثلاثة مراكز أساسية هي[3]:

رابعاً: كيفية توفير المعلومات المحاسبية:

أن هدف المحاسبة الرئيس هو توفير معلومات مالية عن وحدة اقتصادية بعينها، والمعلومات المالية يهتم بها نظام المعلومات المحاسبية والذي يعتبر الفرع الرسمي والأكبر بالنسبة لنظام المعلومات الإدارية لذلك فإن المحاسبة تعتبر نظام معلومات. وبالتالي فإن النظام المحاسبي هو نظام معلومات للقياس والتسجيل والتقرير في صيغ نقدية لتدفقات الموارد لأي تنظيم. وكذلك إعداد التقارير المالية التي تعد ركنا مهما وضرورياً في اتخاذ القرارات.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن النظام المحاسبي المتبع، يعتبر مؤشراً رئيساً للحكم على كفاءة التشغيل. لذا فإن المعلومات المحاسبية هي معلومات مالية. وحتى يمكن توفير هذه المعلومات المحاسبية، يلزم الأمر إتباع الأساليب الآتية[4]:

أسلوب التسجيل:

يعني تسجيل العمليات الحسابية عند حدوثها بعد الحصول علي البيانات، تبدأ عملية التسجيل يدوياً أو آلياً.

أسلوب التبويب:

يعني تبويب العمليات الحسابية ويتم في شكل مجموعات متجانسة بتصنيف البيانات استنادا إلى معيار معين.

أسلوب التلخيص:

وهو تلخيص هذه المجموعات المتجانسة المبوبة في شكل تقارير محاسبية تفي باحتياجات متخذي القرارات من المعلومات المحاسبية المختلفة ويتم كل ذلك وفق الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

والشكل(5) التالي يوضح كيفية توفير المعلومات المحاسبية.

1- احمد فؤاد عبد الخالق، نظم المعلومات المحاسبية (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1998م)، ص57.

2- قيس سعيد عبد الفتاح وآخرون، مدخل في نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية (بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، 1981م)، ص55.

3- إسماعيل جمعه، زينات محمد محرم، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1985م)، ص28,30.

4- د. صادق محمد حسين الحسني، مرجع سابق، ص10.

الشكل (5)
توفير المعلومات المحاسبية

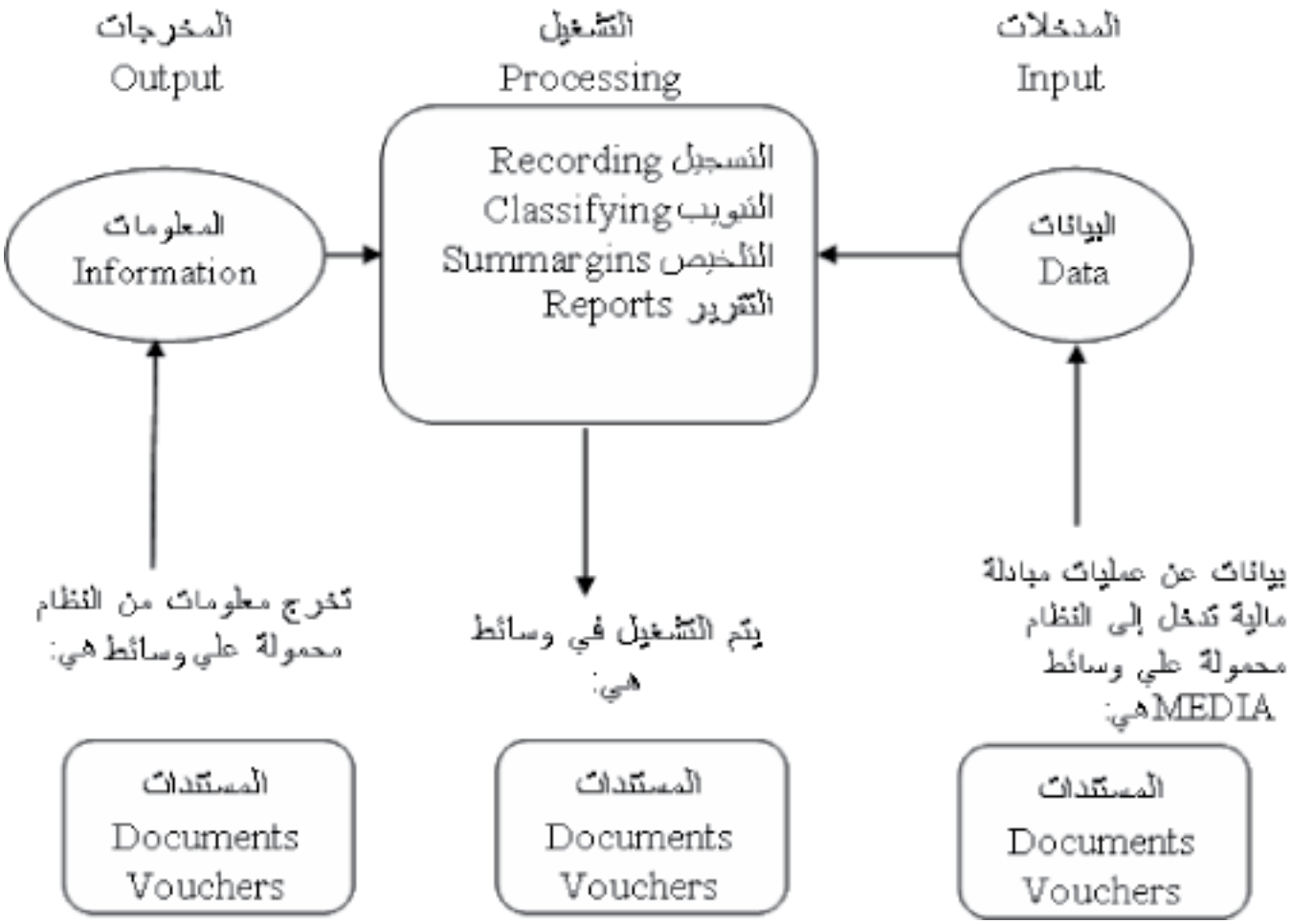

المصدر: صادق محمد حسين الحسني، التحليل المالي والمحاسبي (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1998م)، ص19.

يلاحظ من الشكل (5) أعلاه أن توفير المعلومات المحاسبية يتم من خلال تشغيل مدخلات البيانات على وسائط، حيث تخرج في شكل المعلومات المحاسبية.

خامساً: كيفية توصيل المعلومات المحاسبية Accounting Communicating:

من المهم توفير المعلومات المحاسبية، لكن الأهم هو كيفية توصيلها إلى الجهات المستفيدة، التي من شأنها اتخاذ القرار، وذلك بعد معرفة ماهية المعلومات المطلوبة، من الجهة التي سوف تتخذ القرار.

يهتم نظام المعلومات المحاسبية في أية وحدة اقتصادية بإنتاج وتقديم (توصيل) المعلومات لكل الجهات التي يمكن أن تستخدمها وتستفيد منها، سواء أكانت هذه الجهات من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها، وسواء أكانت علاقة هذه الجهات بالوحدة الاقتصادية مباشرة أو غير مباشرة.

ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، أن نظم المعلومات المحاسبية في بداياتها تركز بالدرجة الأساس على الجهات الخارجية، نتيجة لاعتبارات قانونية على الأكثر. لكن في الوقت الحاضر فإن التركيز قد ازداد نحو تقديم المعلومات المحاسبية لخدمة الجهات الداخلية، فضلا عن الجهات الخارجية، نظراً لتعدد هذه الجهات.

سادساً: مستخدمو المعلومات المحاسبية[1]:

إن الأفراد الذين يزودون بالتقارير المحاسبية، يطلق عليهم مستخدمو المعلومات المحاسبية أو المستفيدين، ويجب تقديم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يتركز عليها الاهتمام لمساعدة المستفيدين الخارجين لاتخاذ القرارات. ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم علي اتخاذ قراراتهم.

الخلاصة والتوصيات

ينبغي توفر المعلومات المالية الدقيقة للتنفيذيين في أي مؤسسة مالية، وان تكون آنية (في وقتها) ويعتمد عليها، وذلك لتمكينهم من التخطيط وقياس الأداء السليم الذي يحقق ويحافظ علي الأوراق المالية والأرباح، تحت الظروف القطاعية المتغيرة وفي الأسواق المالية. وأيضاً تساعد المعلومات المحاسبية علي قياس المخاطر الكامنة في الإقراض وقت تمويل الأوراق المالية، ويمكن أن تشكل قاعدة لاتخاذ القرار المبكر والمدرك فيما يتعلق بتخصيص الموارد، كما تظهر وتؤكد علي تحقيق انجاز التنفيذيون للأهداف التي قررها مجلس إدارتهم. وكذلك تستخدم المعلومات المحاسبية لإعلام الحكومة ومالكي الأسهم بالقوة المالية للوحدة الاقتصادية، كما تتيح الفرصة للمؤسسات الأجنبية بتقييم قدرة هذه الوحدة الاقتصادية علي مواجهة الالتزامات القائمة والالتزامات المقبلة والأهداف المقررة.

أن الضغوط الاقتصادية والسياسية، والظروف المختلفة غير المواتية، والتي تشمل الانكماش الداخلي، انخفاض قيمة العملة، التضخم، معدلات الفائدة المتصاعدة، الهبوط الحاد في الأسعار وفي الطلب العالمي علي السلع المصدرة، الاندماج والخصخصة والحروب يؤثر سلباً على توفير المعلومات وجودتها وقد حدث ذلك خلال فترة الأزمة العالمية الاقتصادية الأخيرة والتي بدأت في العام 2008م.

المراجع

- إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م)، ص41.
- زياد هاشم يحي، فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في وحدات القطاع الاشتراكي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الموصل، 1990م)، ص31.
- سعيد محمود عرفة، الحاسب الإلكتروني ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1984م)، ص51.
- صادق محمد حسين الحسني، التحليل المالي والمحاسبي (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1998م)، ص19.
- محمد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007م) ص 37.
- معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية والإسلامية، مرجع سابق، ص73.
- ناريمان إسماعيل متولي، اقتصاديات المعلومات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر، 1995م)، ص65.

1- معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية والإسلامية، مرجع سابق، ص73.

دراسات وبحوث

صيغ التمويل المصرفي والعقبات التي تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق 2006 -2010

إعداد: إدارة البحوث والتنمية*

مقدمة:

تبنى بنك السودان المركزي النظام المصرفي الإسلامي القائم على الالتزام بأحكام الشريعة في المعاملات المالية منذ العام 1984م. تهدف هذه الورقة للتعرف على ابرز صيغ التمويل المصرفي المطبقة في المصارف السودانية وتطورها والوزن النسبي لكل صيغة. وكذلك التعثر لكل صيغة. إضافة إلى العقبات التي تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق.

تأتي الورقة بالإضافة للمقدمة في محورين. يتناول المحور الأول تجربة تطبيق صيغ التمويل المصرفي في المصارف السودانية متناولاً تطور حجم التمويل من حيث الرصيد والتدفق وهوامش التمويل بالإضافة إلى تقييم التعثر المصرفي حسب الصيغ والقطاعات. ويتناول المحور الثاني تقييم تطبيق السياسة التمويلية والعقبات التي تواجهها. وتختتم الورقة بأبرز النتائج.

تتنوع صيغ التمويل المصرفي التي تطبقها المصارف الإسلامية. وفيما يلي تعريف مختصر لأبرز الصيغ التي تستخدمها المصارف السودانية:

1/ بيع المرابحة: أحد أنواع بيوع الأمانة الجائزة شرعاً. وتعرف بأنها بيع السلعة بالثمن الذي اشتريت به مع زيادة ربح معلوم. أما بيع المرابحة للآمر بالشراء وهي الصيغة المستحدثة والمتبعة في البنوك الإسلامية فتبدأ من العميل الذي يطلب من البنك تمويل شراء سلعة معينة ليست موجودة في حوزة البنك على أساس أن يقدم وعداً بأن يشتري تلك السلعة من البنك بسعر التكلفة مضافا إليها الربح الذي يتفق عليه. وهنا يقوم البنك الإسلامي بتنفيذ طلب الزبون أو العميل بشراء ما يطلبه مقابل التزام العميل بشراء ما طلبه (في حالة إلزامية الوعد) وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء.

2/ بيع السلم: هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل أي بيع يتأخر فيه تسليم المبيع (السلعة) ويتقدم فيه الثمن.

3/ المشاركة: يقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم البنك الإسلامي التمويل الذي يطلبه العملاء دون اشتراط الفائدة. وإنما يشارك البنك العملاء في نتائج الاستثمار ففي حالة الربح يتقاسم البنك مع العملاء الربح حسب النسبة المتفق عليها. أما الخسارة فيتم توزيعها حسب حصص المساهمين في رأس المال.

4/ المضاربة: تعرف بأنها عقد بين طرفين يتضمن بأن يدفع أحدهما للآخر مالاً يملكه. ليتجر به بجزء شائع معلوم من الربح. كالنصف أو الثلث أو نحوهما بشروط معينة وتعود الخسارة على رب المال.

5/ الإجارة: هي عقد لازم على منفعة مقصودة. قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم.

6/ الاستصناع: يعرف بيع الاستصناع بأنه عقد مع مصنع على صنع شيء معين في الذمة أو عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعاً يلتزم الصانع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده. بأوصاف مخصوصة. وبثمن محدد.

المحور الأول: تجربة تطبيق صيغ التمويل المصرفي في المصارف السودانية

1- تطور تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ خلال الفترة 2006-2010:

* مجدي الأمين نورين. عبد الباسط محمد المصطفى وحسن محجوب الزبير.

جدول رقم (1): تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ الفترة 2006-2010

(مليون جنيه)

العام	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	أخرى	المجموع
2006	5,559	2,122	547	133	2,054	10,415
النسبة للإجمالي	53%	20%	5%	1%	20%	100%
2007	7,315	1,631	498	82	3,061	12,587
النسبة للإجمالي	58%	13%	4%	1%	24%	100%
2008	6,900	1,769	876	291	4,845	14,681
النسبة للإجمالي	47%	12%	6%	2%	33%	100%
2009	8,186	1,641	956	350	4,526	15,659
النسبة للإجمالي	52%	10%	6%	2%	29%	100%
2010	11,474	1,981	1,480	258	6,914	22,107
النسبة للإجمالي	52%	9%	7%	1%	31%	100%

المصدر:التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

بالنظر للجدول رقم (1)

* بلغ إجمالي التمويل المصرفي 10.4 مليار جنيه (2006) وظل في ارتفاع مستمر ليبلغ بنهاية العام 2010م 22.1 مليار جنيه.
* يلاحظ أن أكبر تمويل ممنوح كان من نصيب صيغة المرابحة طيلة فترة الدراسة.
* اقل تمويل ممنوح كان عبر صيغة السلم طيلة فترة الدراسة.
* سجلت نسبة تدفق التمويل المصرفي عبر صيغة المرابحة أعلى نسبة لأجمالي تدفق التمويل المصرفي حيث لم تقل عن 47% ولم تزد عن 58%، بينما نسبة تدفق التمويل المصرفي لصيغة السلم سجل أدنى مستوى تراوح بين 1% إلى 2%.

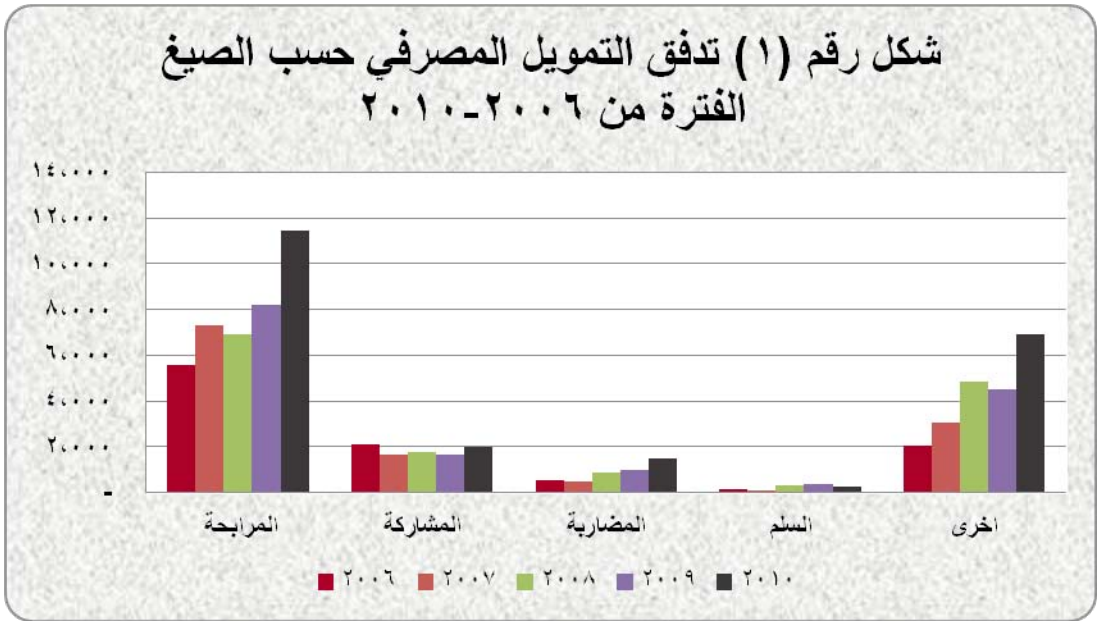

بالنظر للشكل رقم (1):

* أكبر تدفق تمويل لصيغة المرابحة كان في العام 2010م بينما اقل مستوى كان في العام 2006م ويلاحظ انه رغم تراجع تدفق التمويل المصرفي عبر صيغة المرابحة في العام 2008م إلا أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 2).

* أكبر تدفق تمويل لصيغة المشاركة كان في العام 2006م بينما اقل مستوى كان في العام 2007م ويلاحظ انه رغم تراجع تدفق التمويل المصرفي عبر صيغة المشاركة في العامين 2007م و 2009م إلا أن الاتجاه العام مستقر (انظر شكل 3).

* أكبر تدفق تمويل لصيغة المضاربة كان في العام 2010م بينما اقل مستوى كان في العام 2007م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 4).

* أكبر تدفق تمويل لصيغة السلم كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العام 2007م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 5).

* اكبر تدفق تمويل للصيغ الأخرى كان في العام 2010م بينما اقل مستوى كان في العام 2006م ويلاحظ أنه رغم التراجع في العام 2009م الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 6).

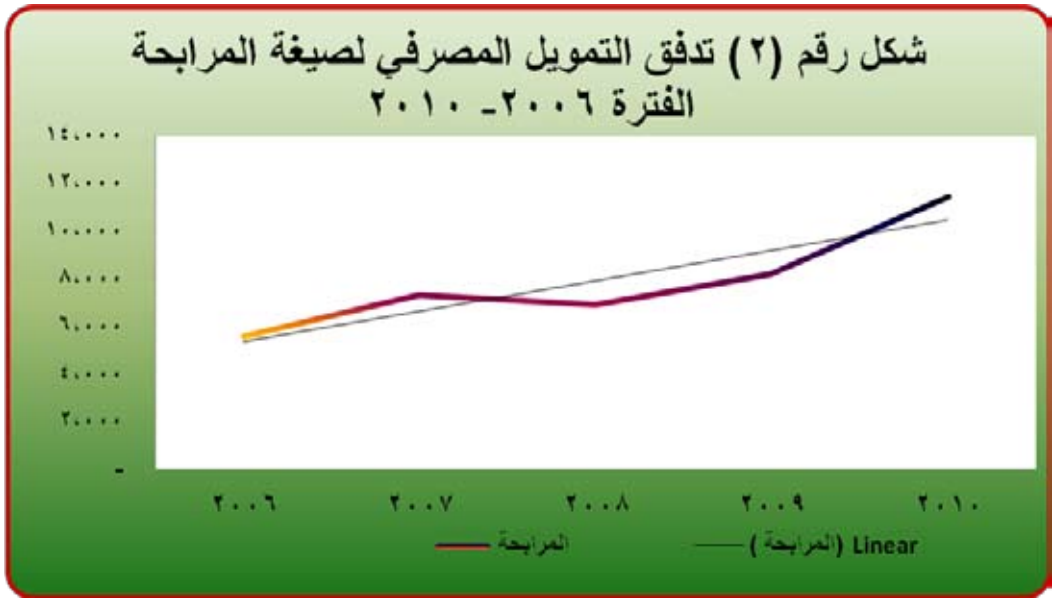

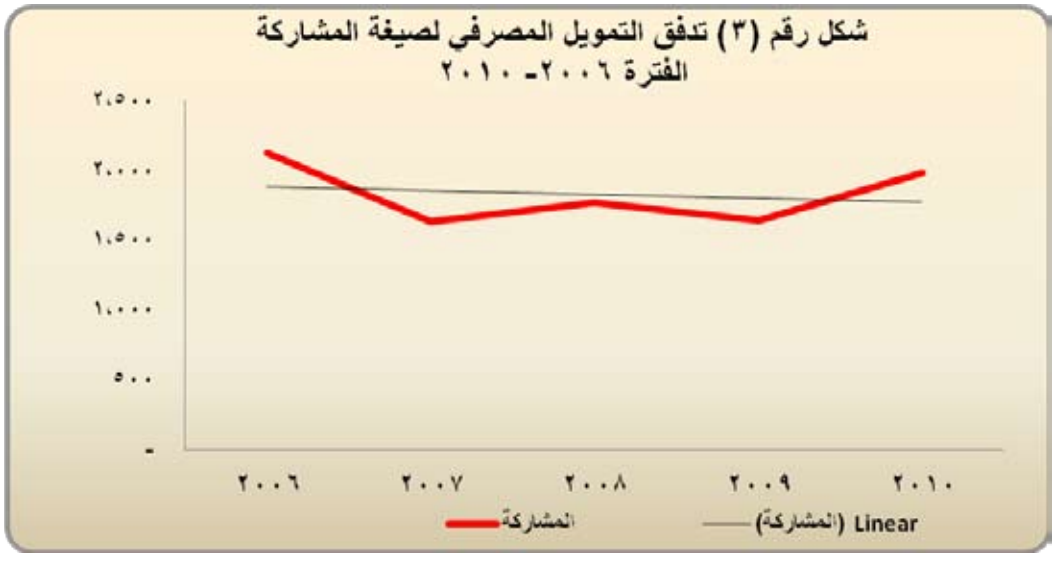

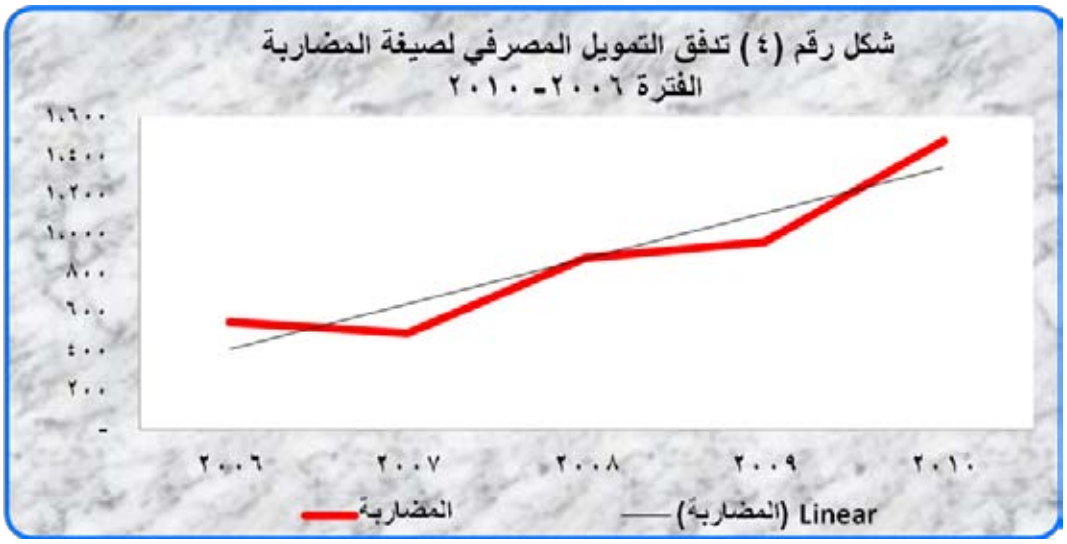
شكل رقم (٤) تدفق التمويل المصرفي لصيغة المضاربة
الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠
١،٦٠٠
١،٤٠٠
١،٢٠٠
١،٠٠٠
٨٠٠
٦٠٠
٤٠٠
٢٠٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
المضاربة
Linear (المضاربة)

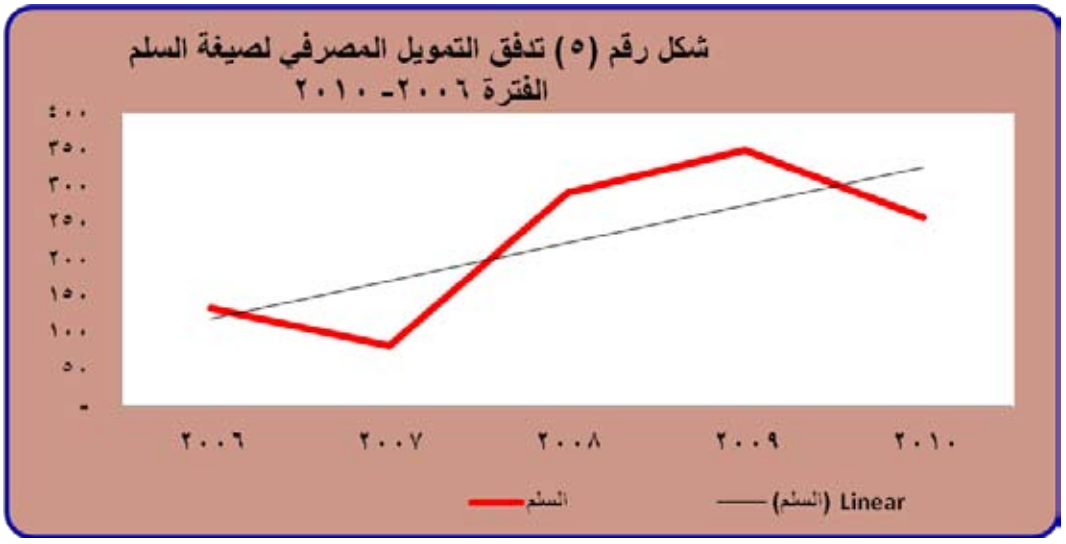
شكل رقم (٥) تدفق التمويل المصرفي لصيغة السلم
الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠
٤٠٠
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
السلم
Linear (السلم)

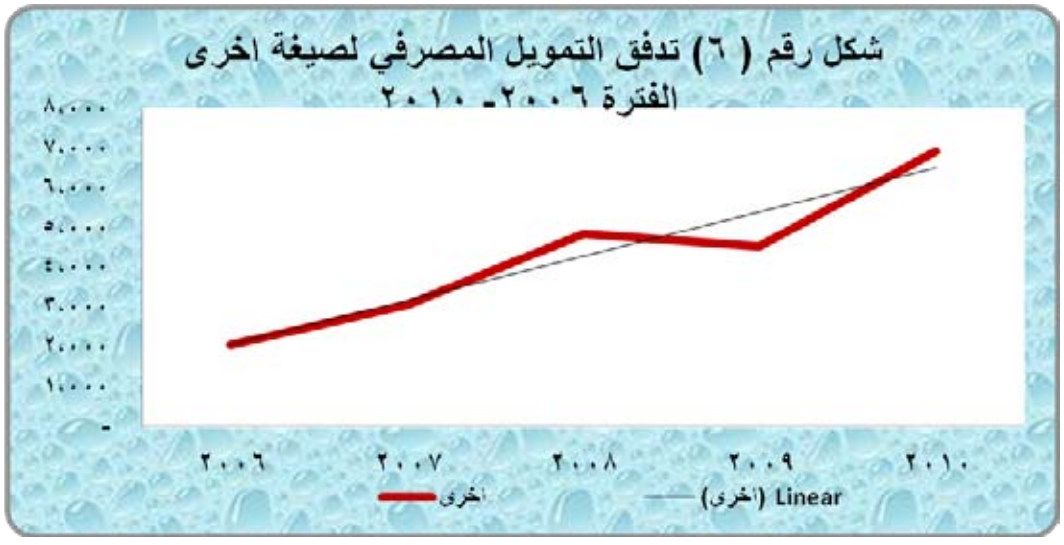
شكل رقم (٦) تدفق التمويل المصرفي لصيغة اخرى
الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠
٨،٠٠٠
٧،٠٠٠
٦،٠٠٠
٥،٠٠٠
٤،٠٠٠
٣،٠٠٠
٢،٠٠٠
١،٠٠٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
اخرى
Linear (اخرى)

2- تطور رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الفترة 2006-2010:

جدول رقم (2): تطور رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الفترة من 2006-2010

مليون جنيه

العام	الزراعي	الصناعي	الصادر	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2006	995	938	356	2328	2023	4498	11138
2007	1052	1393	282	2743	2312	5216	12998
2008	1368	1683	278	2909	2430	6294	14962
2009	1957	1711	439	3120	2885	8052	18164
2010	2638	2183	535	2407	3025	10397	21185

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

بالنظر للجدول رقم (2):

* بلغ إجمالي رصيد التمويل المصرفي 11.1 مليار جنيه (2006) وظل في ارتفاع مستمر ليبلغ بنهاية العام 2010م 21.1 مليار جنيه.
* يلاحظ أن أكبر رصيد تمويل ممنوح كان من نصيب قطاع أخرى طيلة فترة الدراسة، بينما اقل تمويل كان من نصيب قطاع الصادر (انظر شكل رقم 7).

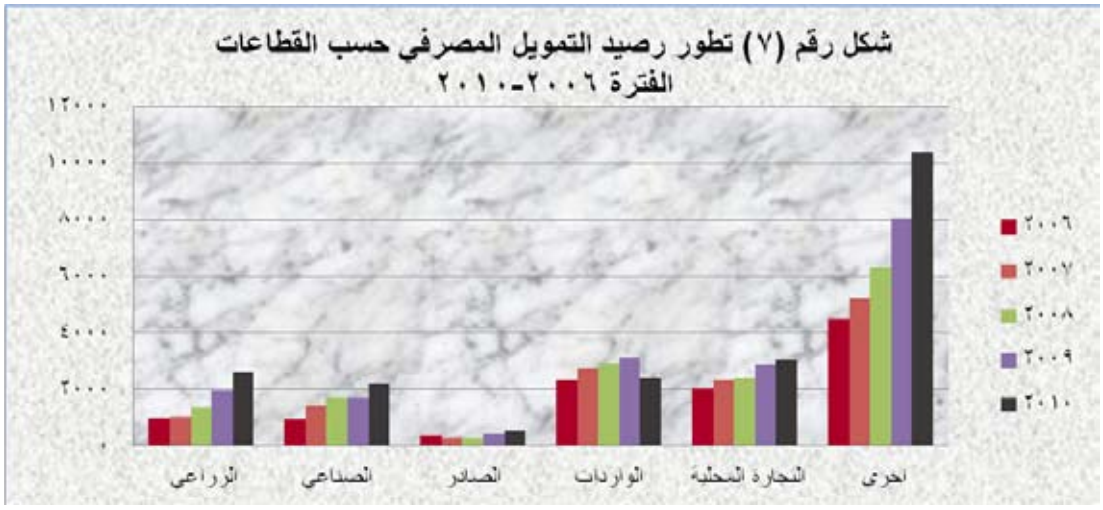

* أخرى تمثل النقل والتخزين، التعدين، التشييد، أخري

يلاحظ كبر حجم بند أخرى مقارنة ببقية القطاعات لأنه يحوي عدد من القطاعات مثل النقل والتخزين، التعدين، التشييد، أخري.

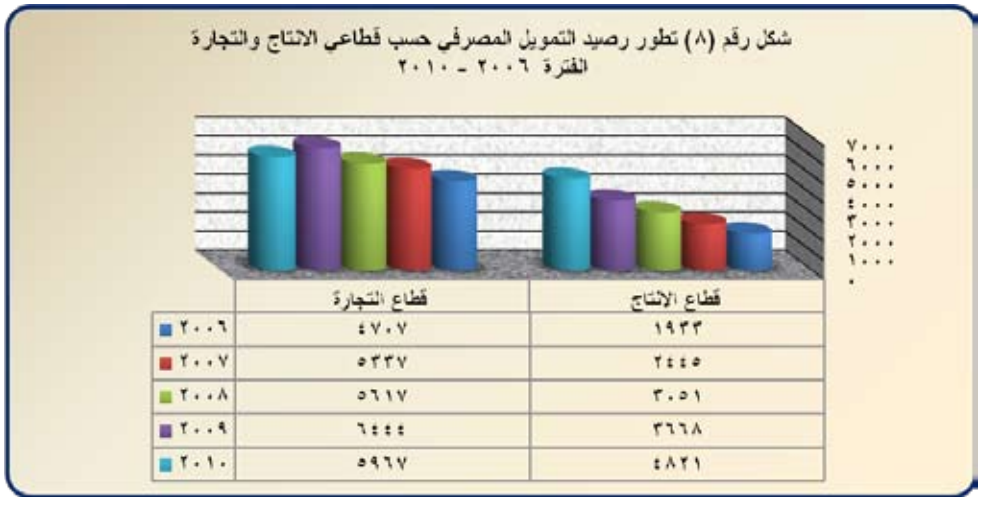

* قطاع التجارة يمثل قطاع التجارة المحلية والقطاع الصادرات وقطاع الواردات.
* قطاع الإنتاج يمثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة.

3- تطور التعثر حسب الصيغ خلال الفترة 2006-2010:

جدول رقم (3)

التعثر حسب الصيغ الفترة من 2006-2010

مليون جنيه

العام	مرابحة	مشاركة	مضاربة	مقاولة	سلم	أخرى	الإجمالي
2006	1,162	153	50	6	102	164	1,636
2007	1,204	409	50	29	65	1,047	2,804
2008	1,560	430	88	195	97	57	2,427
2009	1,816	479	120	220	128	59	2,820
2010	1,432	344	68	135	93	1,589	3,661

المصدر: الإدارة العامة للرقابة المصرفية.

بالنظر للجدول رقم (3):

بلغ إجمالي التمويل المتعثر للبنود داخل الميزانية 1.6 مليار جنيه (2006) ارتفع في العام 2007م إلى 2.8 مليار جنيه (بنسبة تغير 75%) ثم انخفض في العام 2008م إلى 2.4 مليار جنيه (بنسبة تراجع 14%) ثم ارتفع في العامين 2009 و2010م ليبلغ 3.7 مليار جنيه بنهاية الفترة (بنسبة تغير 32% مقارنة بالعام 2009م و 131% مقارنة بالعام 2006م).

* يلاحظ أن أكبر تعثر جاء عبر صيغة المرابحة طيلة فترة الدراسة عدا العام 2010م حيث سجلت الصيغ الأخرى أكبر تعثر.

بالنظر للشكل رقم (9):

* أكبر تعثر للتمويل الممنوح بصيغة المرابحة كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العام 2006م ويلاحظ انه رغم تراجع تعثر صيغة المرابحة في العام 2009م إلا أن الاتجاه العام تزايدي (انظر شكل 10).
* أكبر تعثر للتمويل الممنوح بصيغة المشاركة كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العام 2006م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 11).
* أكبر تعثر للتمويل الممنوح بصيغة المضاربة كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العامين 2006 و 2007م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 12).
* أكبر تعثر للتمويل الممنوح بصيغة المقاولة كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العام 2006م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 13)
* أكبر تعثر للتمويل الممنوح بصيغة السلم كان في العام 2009م بينما اقل مستوى كان في العام 2007م ويلاحظ أن الاتجاه العام مستقر (انظر شكل 14).
* أكبر تعثر للتمويل الممنوح للصيغ الأخرى كان في العام 2010م بينما اقل مستوى كان في العام 2008م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 15).

شكل رقم (٩) التعثر حسب الصيغ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م

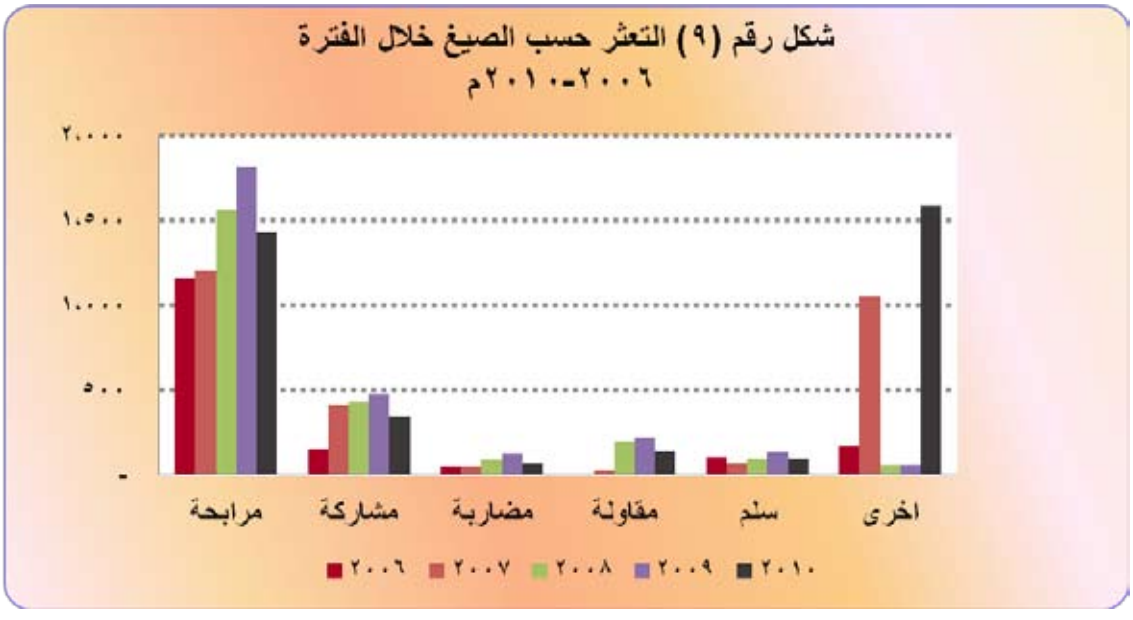

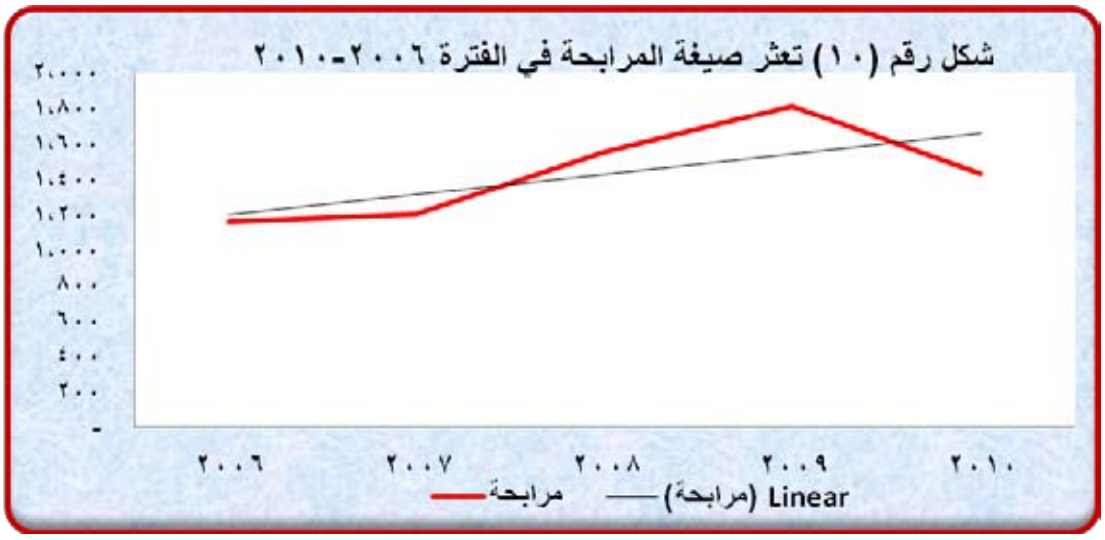
شكل رقم (١٠) تعثر صيغة المرابحة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠
٢٠٠٠
١٨٠٠
١٦٠٠
١٤٠٠
١٢٠٠
١٠٠٠
٨٠٠
٦٠٠
٤٠٠
٢٠٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
مرابحة
Linear (مرابحة)

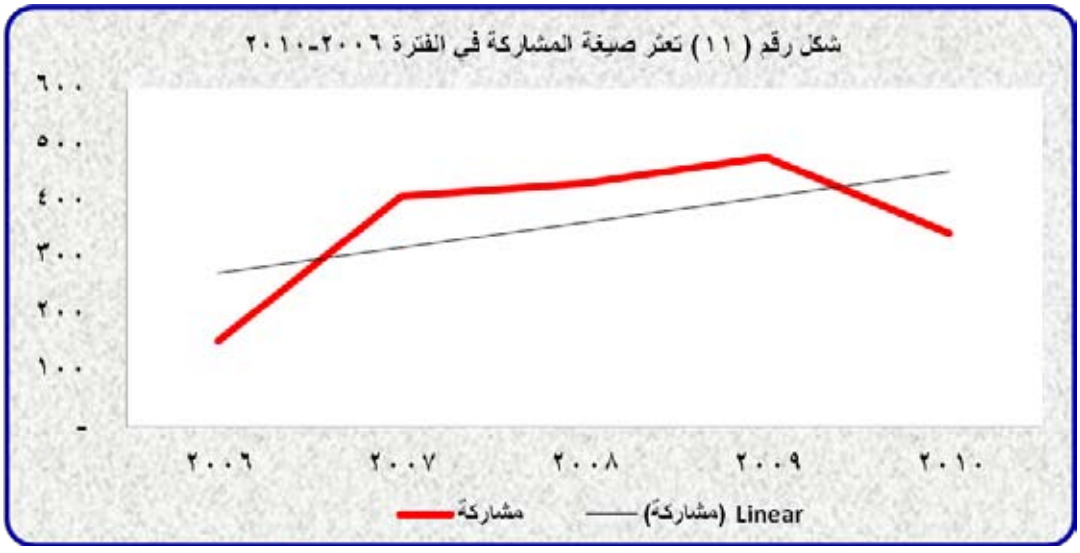
شكل رقم (١١) تعثر صيغة المشاركة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠
٦٠٠
٥٠٠
٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
مشاركة
Linear (مشاركة)

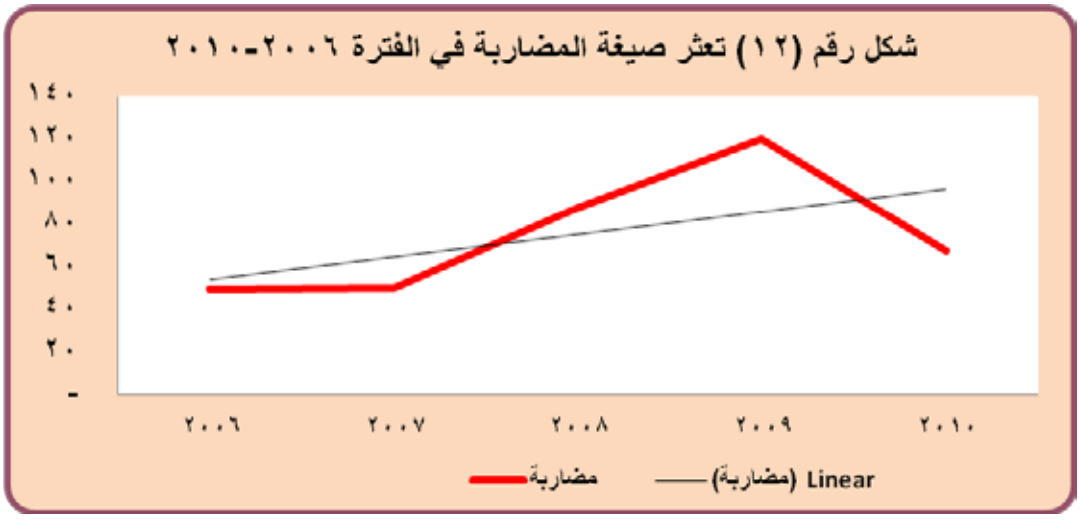
شكل رقم (١٢) تعثر صيغة المضاربة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠
١٤٠
١٢٠
١٠٠
٨٠
٦٠
٤٠
٢٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
مضاربة
Linear (مضاربة)

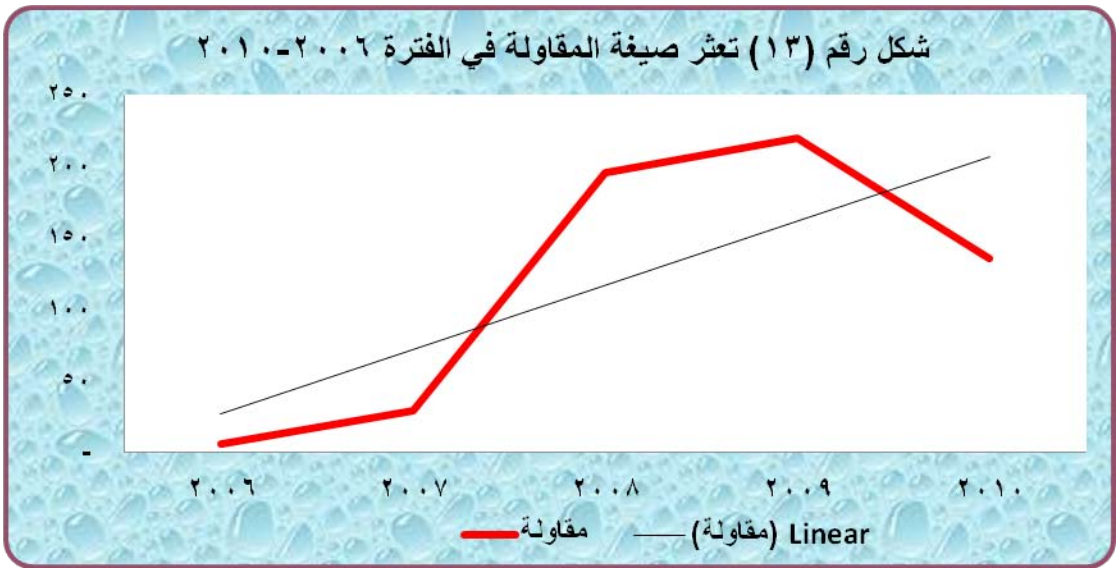
شكل رقم (١٣) تعثر صيغة المقاولة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
مقاولة
Linear (مقاولة)

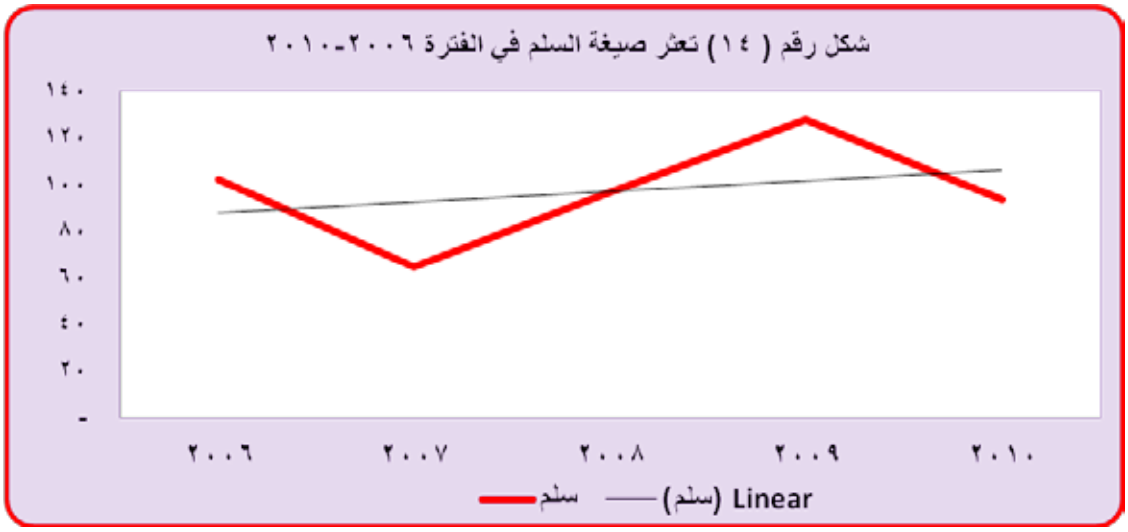
شكل رقم (١٤) تعثر صيغة السلم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠
١٤٠
١٢٠
١٠٠
٨٠
٦٠
٤٠
٢٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
سلم
Linear (سلم)

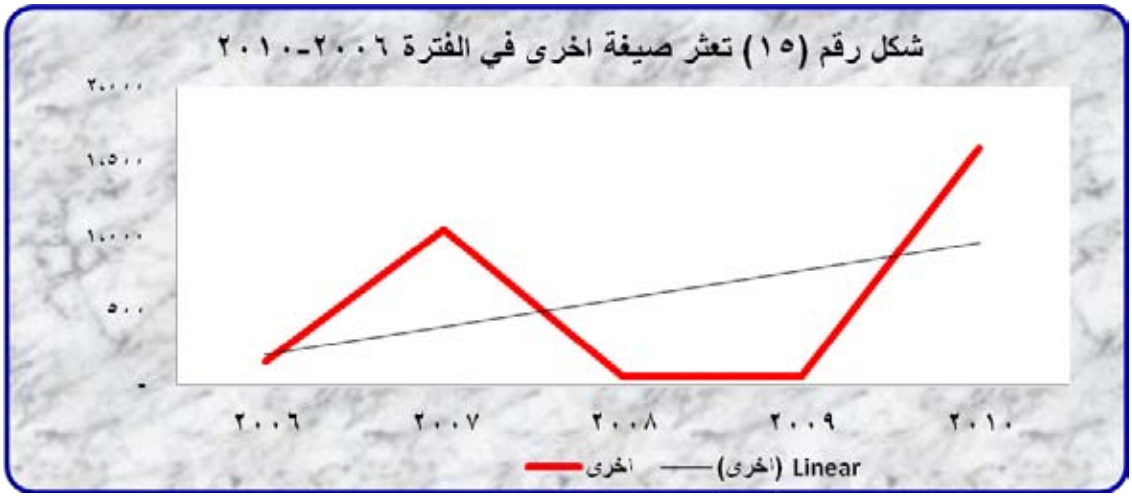
شكل رقم (١٥) تعثر صيغة اخرى في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠
٢٠٠٠٠
١٥٠٠٠
١٠٠٠٠
٥٠٠٠
-
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
اخرى
Linear (اخرى)

4- تطور نسبة التعثر حسب الصيغ لإجمالي التعثر خلال الفترة 2006-2010:

جدول رقم (4)

نسبة التعثر حسب الصيغ لإجمالي التعثر الفترة من 2006-2010

العام	مرابحة	مشاركة	مضاربة	مقاولة	سلم	أخرى
2006	71%	9%	3%	0.3%	6%	10%
2007	43%	15%	2%	1%	2%	37%
2008	64%	18%	4%	8%	4%	2%
2009	64%	17%	4%	8%	5%	2%
2010	39%	9%	2%	4%	3%	43%

المصدر: الإدارة العامة للرقابة المصرفية

بالنظر للجدول رقم (4):

سجلت نسبة تعثر المرابحة لإجمالي التعثر بالصيغ أعلى نسبة خلال معظم فترات الدراسة (عدا العام 2010م) حيث سجلت في العام 2006م أعلى نسبة بلغت 71% بينما اقل نسبة 39% (2010م)، أما اقل نسبة تعثر كانت من نصيب صيغة المقاولة في العام 2006م (0.3%)

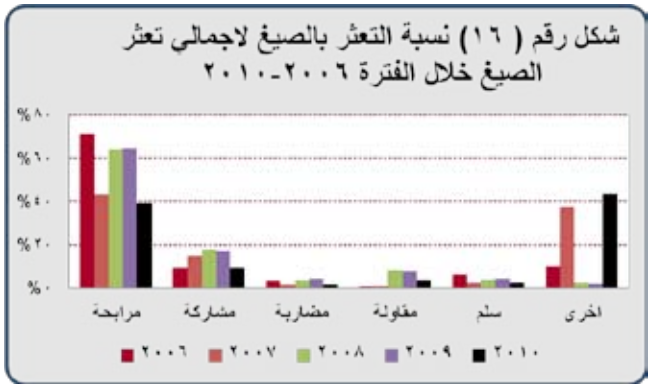

بالنظر للشكل رقم (16) نجد أن:

* نسبة تعثر صيغة المرابحة لإجمالي التعثر سجلت أعلى نسبة في العام 2006م، بينما اقل نسبة في العام 2010م.
* نسبة تعثر صيغة المشاركة لإجمالي التعثر سجلت أعلى مستوى في العام 2008م، وظلت في تراجع مستمر.
* نسبة تعثر صيغة المضاربة لإجمالي التعثر سجلت أعلى مستوى في العامين 2008م و 2009م، بينما اقل نسبة في العامين 2007م و 2010م.
* نسبة تعثر صيغة المقاولة لإجمالي التعثر سجلت أعلى مستوى في العامين 2008م و 2009م، بينما اقل نسبة في العام 2006م.
* نسبة تعثر صيغة السلم لإجمالي التعثر سجلت أعلى مستوى في العام 2006م، بينما اقل نسبة في العام 2007م.
* نسبة تعثر الصيغ الأخرى لإجمالي التعثر سجلت أعلى مستوى في العام 2010م، بينما اقل نسبة في العامين 2008م و 2009م.

5- تطور نسبة التعثر لإجمالي تدفق التمويل حسب الصيغ الفترة 2006-2010:

جدول رقم (5)

نسبة التعثر (التعثر/تدفق التمويل حسب الصيغ) الفترة من 2006-2010

العام	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	أخرى
2006	21%	7%	9%	4%	5%
2007	16%	25%	10%	36%	2%
2008	23%	24%	10%	67%	2%
2009	22%	29%	13%	63%	3%
2010	12%	17%	5%	53%	1%

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي والإدارة العامة للرقابة المصرفية.

بالنظر للجدول رقم (5)

* نسبة لعدم توفر بيانات تفصيلية عن رصيد التمويل حسب الصيغ فقد تم لأغراض الدراسة نسب التعثر حسب الصيغ إلى تدفق التمويل حسب الصيغ.
* سجلت نسبة تعثر المرابحة لإجمالي التعثر بالصيغ أعلى نسبة في العام 2006م إلا أن بقية الفترة سجلت صيغة السلم أعلى تعثر وقد يعزى ذلك إلى ضعف تدفق التمويل بصيغة السلم مقارنة بتدفق التمويل بصيغة المرابحة مما انعكس سلبا بارتفاع النسبة.

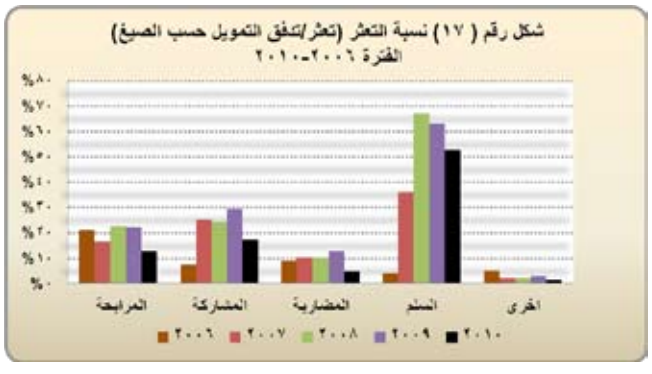

بالنظر للشكل رقم (17) نجد أن:

* نسبة تعثر صيغة المرابحة لإجمالي تدفق التمويل بصيغة المرابحة سجلت أعلى نسبة في العام 2008م.

بينما اقل نسبة في العام 2010م كما أن الاتجاه العام تنازلي (انظر شكل 18)

* نسبة تعثر صيغة المشاركة لإجمالي تدفق التمويل بصيغة المشاركة سجلت أعلى مستوى في العام 2009م واقل مستوى في 2006م ويلاحظ أن الاتجاه العام تصاعدي (انظر شكل 19).

* نسبة تعثر صيغة المضاربة لإجمالي تدفق التمويل بصيغة المضاربة سجلت أعلى مستوى في العامين 2007م و 2008م، بينما اقل نسبة في 2010م (الاتجاه العام تنازلي انظر شكل 20).

* نسبة تعثر صيغة السلم لإجمالي تدفق التمويل بصيغة السلم سجلت أعلى مستوى في العام 2008م، بينما اقل نسبة في العام 2006م (الاتجاه العام تصاعدي انظر شكل 21).

* نسبة تعثر الصيغ الأخرى لإجمالي تدفق التمويل بالصيغ الأخرى سجلت أعلى مستوى في العام 2006م، بينما اقل نسبة في العام 2010م (الاتجاه العام تنازلي انظر شكل 22).

شكل رقم (١٨) نسبة التعثر لصيغة المرابحة مقارنة بتدفق التمويل المصرفي للمرابحة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

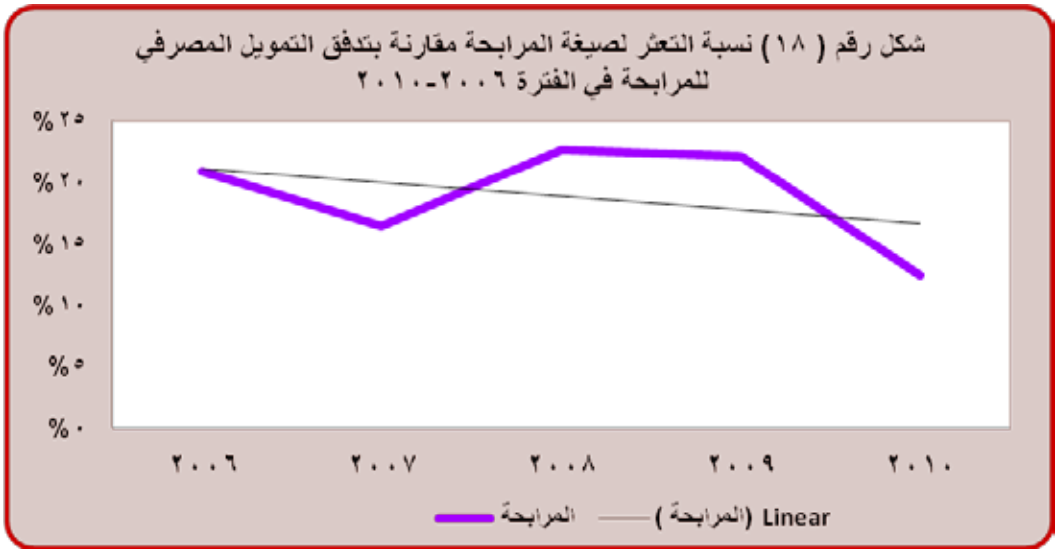

شكل رقم (١٩) نسبة التعثر لصيغة المشاركة مقارنة بتدفق التمويل المصرفي للمشاركة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

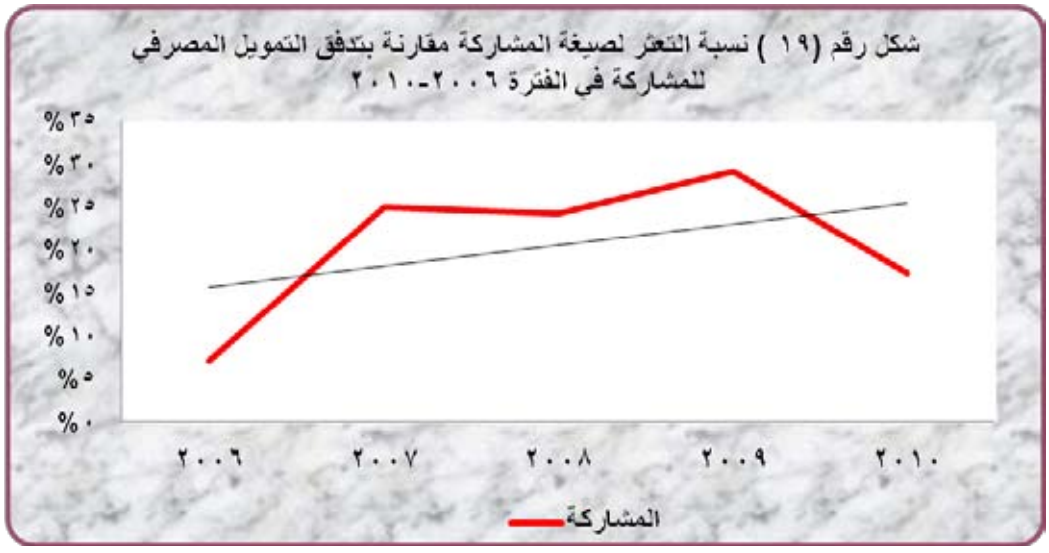

شكل رقم (٢٠) نسبة التعثر لصيغة المضاربة مقارنة بتدفق التمويل المصرفي للمضاربة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

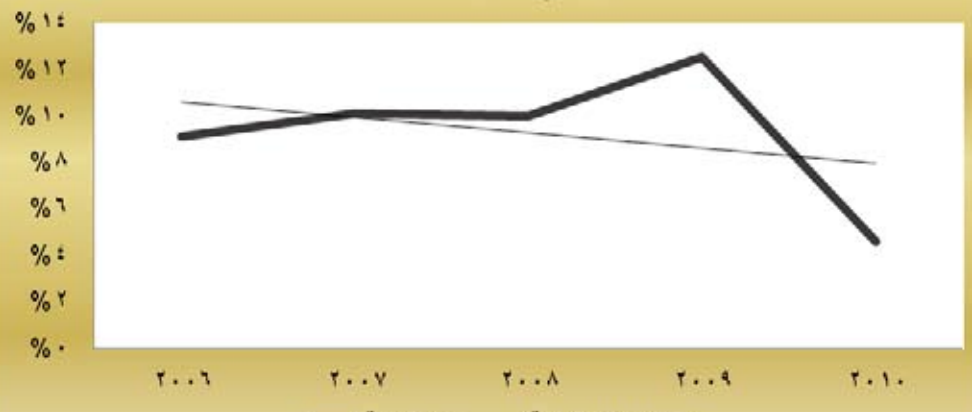

شكل رقم (٢١) نسبة التعثر لصيغة السلم مقارنة بتدفق التمويل المصرفي للسلم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

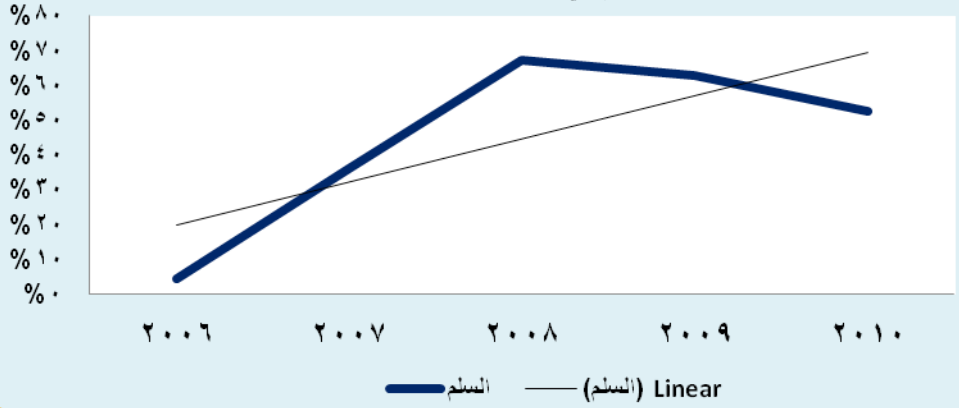

شكل رقم (٢٢) نسبة التعثر للصيغ الاخرى مقارنة بتدفق التمويل المصرفي للصيغ الاخرى في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

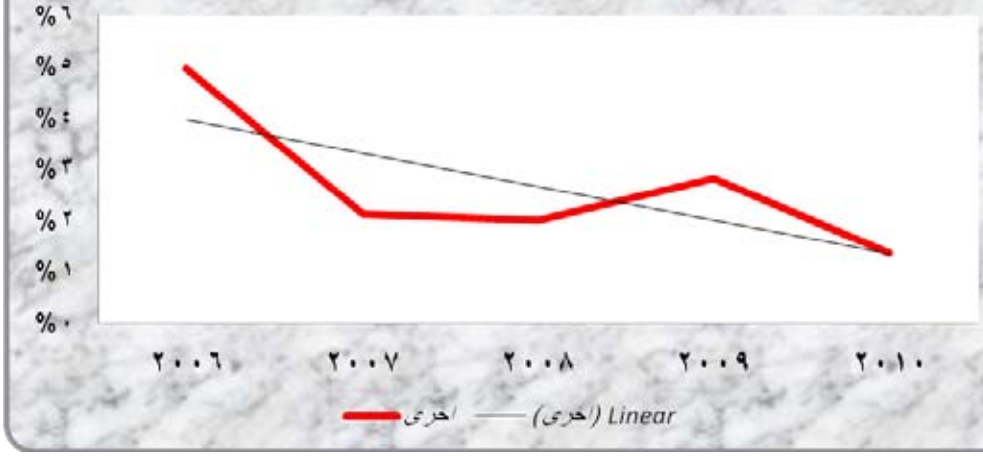

6- تطور متوسط هوامش المرابحات ونسب المشاركات الفترة 2006-2010:

جدول رقم (6)
متوسط هوامش أرباح المرابحات ونسب المشاركات الفترة من 2006-2010

العام	متوسط هوامش المرابحات %	متوسط نسب المشاركات %
2006	10.4	43.8
2007	11.4	31.1
2008	11.5	32.3
2009	10.2	27.7
2010	9.7	33.7

المصدر: العرض الاقتصادي والمالي لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (6)

* بلغ متوسط هامش المرابحة للجهاز المصرفي 10.4% في العام 2006م وبلغ أعلى مستوى في العام 2008م (11.5%) بينما أدنى مستوى في العام 2010م (9.7%).
* بلغ متوسط نسب المشاركات للجهاز المصرفي 43.8% في العام 2006م وهو أعلى مستوى بينما أدنى مستوى في العام 2009م (27.7%).

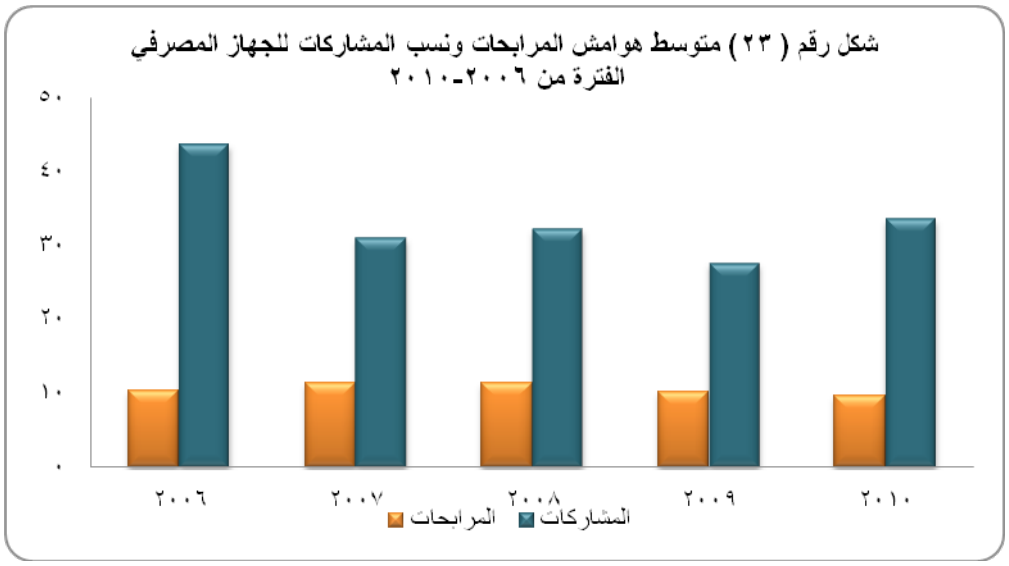

بالنظر للشكل رقم (23)

* يلاحظ أن متوسط نسب المشاركات أعلى من متوسط نسب هوامش المرابحات خلال فترة الدراسة

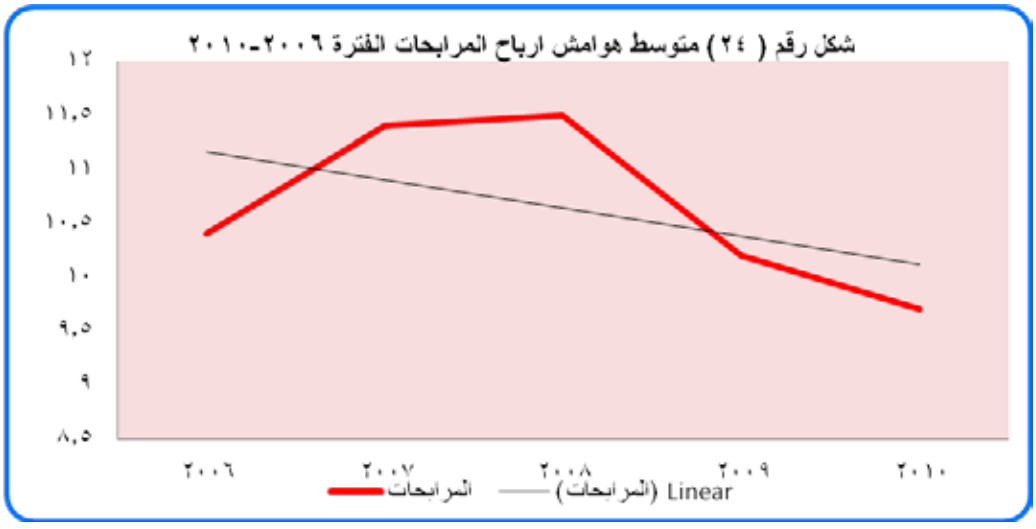

بالنظر للشكل رقم (24)

* يلاحظ أن متوسط هوامش أرباح المرابحات تأرجح ما بين العلو والانخفاض خلال فترة الدراسة (إلا أن الاتجاه العام تنازلي).

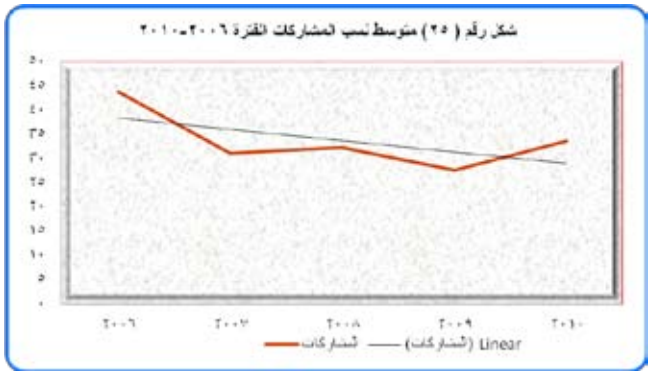

بالنظر للشكل رقم (25)

يلاحظ أن متوسط نسب المشاركات تأرجح ما بين العلو والانخفاض خلال فترة الدراسة (إلا أن الاتجاه العام تنازلي).

المحور الثاني: تقييم تطبيق السياسة التمويلية

1- تقييم مؤشرات السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة 2006-2010:

نجد أن ابرز المؤشرات تتمثل في عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ونجد أدائها على النحو التالي:

(أ) عرض النقود:

جدول رقم (7)

عرض النقود المستهدف والمحقق

خلال الفترة 2006 -2010 م

	المستهدف %	معدل النمو التراكمي الفعلي %	الانحراف %
2006	30	27.4	-2.6
2007	34	10.3	-23.7
2008	24.2	16.3	-7.9
2009	21	23.5	2.5
2010	22.5	25.4	2.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (7)

* بلغ حجم عرض النقود 17.9 مليار جنيه وظل يرتفع بصورة متواصلة ليبلغ 35.5 مليار جنيه بنهاية العام 2010م، كذلك تراوح معدل النمو التراكمي المستهدف بين 21%- 34% بينما تراوح معدل النمو التراكمي الفعلي بين 10.3% - 27.4% (انظر شكل رقم 26) ويلاحظ أن الانحراف في العام 2007م كان كبيرا بلغ 23.7%

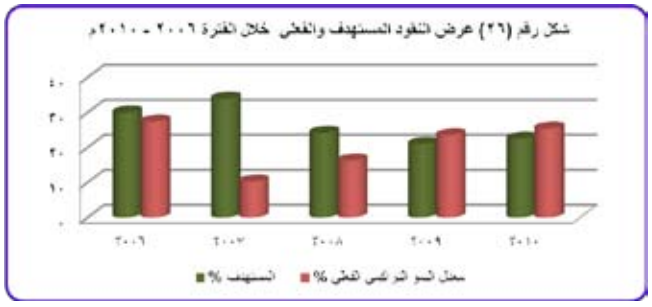

(ب) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (8)

الناتج المحلي الإجمالي (المستهدف- الفعلي)

الفترة من 2006-2010م

	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (المستهدف)	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (الفعلي)	الانحراف
2006	10	9.3	-0.7
2007	10	10.5	0.5
2008	8	7.8	-0.2
2009	6	6.1	0.1
2010	6	5.2	-0.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (8)

* تراوح معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي المستهدف بين 6%- 10% بينما تراوح معدل النمو الفعلي بين 5.2% - 10.5% (انظر شكل 27) ويلاحظ أن أكبر انحراف كان في العام 2010م

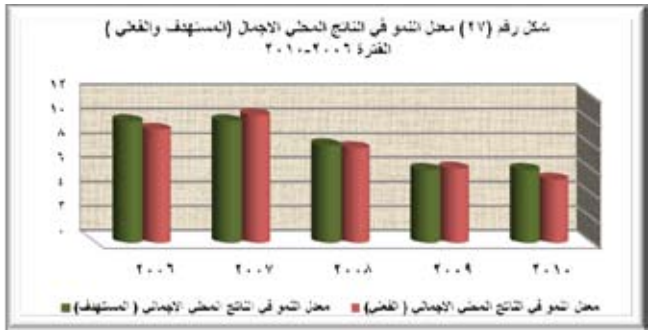

(ج) متوسط معدل التضخم:

جدول رقم (9)

متوسط معدل التضخم المستهدف والمحقق

خلال الفترة 2006- 2010م

السنة	معدل التضخم المستهدف %	متوسط معدل التضخم الفعلي %	حجم الانحراف %
2006	8	7.2	-0.8
2007	8	8.1	0.1
2008	8	14.3	6.3
2009	8	11.2	3.2
2010	10	13.1	3.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (9):

* بلغ معدل التضخم المستهدف 8% للفترة من 2006 - 2009م، ارتفع إلى 10% في 2010م بينما تراوح متوسط المعدل الفعلي بين 7.2% - 14.3% ويلاحظ أن الانحراف في العام 2008م كبيراً (انظر شكل رقم 28)

* قام البنك المركزي خلال فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة بتنفيذ برنامج ضخ سيولي للمصارف لمعالجة الاختلالات في السيولة وصمم البرنامج ونفذ على سبع مراحل على النحو التالي:

- المرحلة الأولى استهدفت ضخ 400 مليون جنيه سوداني بدءاً من العام 2007م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (230 مليون جنيه) وشراء شهادات شهامة (126 مليون جنيه) ليصبح الإجمالي 356 مليون جنيه وذلل خلال العام 2007م.

- المرحلة الثانية استهدفت ضخ 200 مليون جنيه سوداني بدءاً من العام 2007م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (200 مليون جنيه) وذلك خلال العام 2007م.

- المرحلة الثالثة استهدفت ضخ 400 مليون جنيه سوداني بدءاً من نهاية العام 2007م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (160 مليون جنيه) خلال العام 2007م و (240 مليون جنيه) خلال العام 2008م.

- المرحلة الرابعة استهدفت ضخ 200 مليون جنيه سوداني بدءاً من الربع الثالث من العام 2008م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (200 مليون جنيه) خلال العام 2008م.

- المرحلة الخامسة استهدفت ضخ 400 مليون جنيه سوداني بدءاً من الربع الرابع من العام 2008م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (400 مليون جنيه) خلال العام 2008م.

- المرحلة السادسة استهدفت ضخ 371 مليون جنيه سوداني بدءاً من الربع الأول من العام 2009م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (786 ألف جنيه عبارة عن معالجة بعض المديونيات الناشئة من تعهدات الحكومة للقطاع الخاص) والمساهمة في محفظة حصاد القمح وزهرة الشمس مع البنك الزراعي بمبلغ (46 مليون جنيه)، مساهمة في محفظة تمويل الموسم الصيفي (المطري) 2010/2009م بمبلغ (30 مليون جنيه).

- المرحلة السابعة استهدفت ضخ 300 مليون جنيه سوداني بدءاً من الربع الثالث من العام 2009م وشملت ضخ عبر الودائع الاستثمارية (245 مليون جنيه) خلال العام 2009م وهي عبارة عن ودائع متوسطة الأجل لتمويل قطاعات الزراعة، الصناعة، الصادر.

شكل رقم (٢٨) معدل التضخم المستهدف ومتوسط معدل التضخم الفعلي
خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م

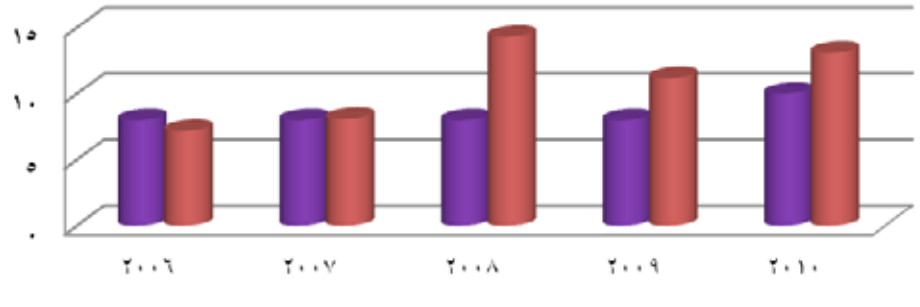

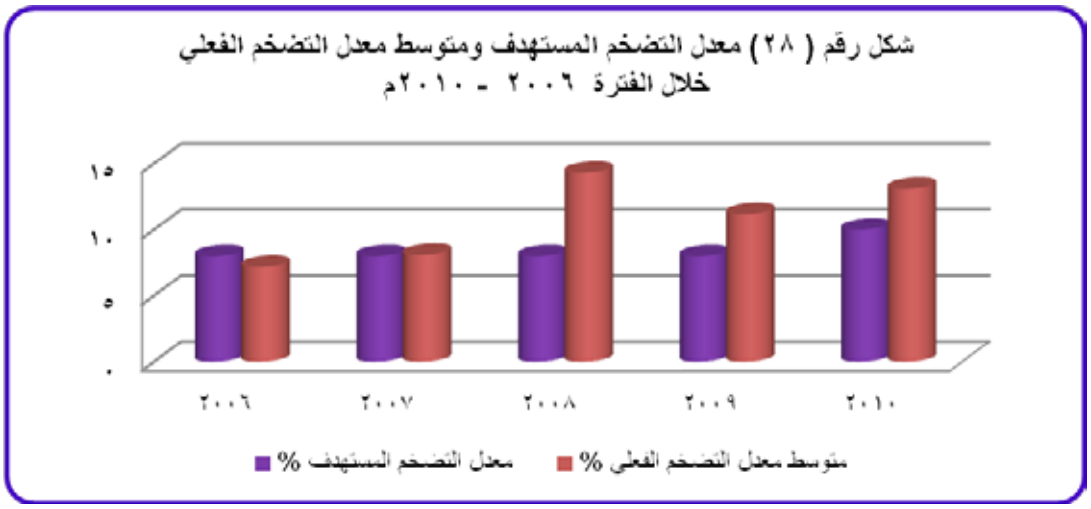

1/ ابرز موجهات السياسة التمويلية خلال الفترة 2006-2010:

من أهم موجهات السياسة التمويلية خلال فترة الدراسة سمح للمصارف باستخدام مواردها لتمويل كل القطاعات والأنشطة - عدا المحظور تمويلها- وذلك بأي من صيغ التمويل الإسلامية ما عدا صيغة المضاربة المطلقة. ففي صيغة المرابحة مثلا ألزمت المصارف بان لا تتجاوز نسبة التمويل الممنوح بصيغة المرابحة 30% (كمؤشر) من إجمالي رصيد التمويل الكلي للمصرف في أي وقت. كما ألزمت بتطبيق هامش مرابحة بنسبة 10% في العام كمؤشر بالعملتين المحلية والأجنبية، عدا العامين 2009م و2010 (في حدود 9%)، وأن يتم التمويل وفقاً لمرشد صيغة المرابحة الصادر من بنك السودان وتعتبر المرابحة صورية إذا لم يتم التقيد فيها بالمرشد.

أما بالنسبة لصيغتي المشاركة والمضاربة فقد ترك لأي مصرف تحديد نسب المشاركات وهوامش الإدارة في المشاركات ونصيب المضارب في المضاربات المقيدة في حالة منح التمويل بالعملة المحلية والأجنبية. كما شجع بنك السودان المركزي المصارف على استخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى مثل المقاولة والاستصناع والمزارعة.

2/ تقييم تطبيق السياسة التمويلية في الفترة 2006-2010م

نجد أن هنالك جملة من عناصر التقييم أبرزها:

1- مقارنة هوامش المرابحات حسب موجهات السياسة التمويلية والفعلي للمصارف خلال الفترة 2006-2010:

جدول رقم (10)
مقارنة هوامش المرابحات حسب موجهات السياسة التمويلية والفعلي للمصارف
الفترة من 2006-2010

	المحدد بالسياسة %	التنفيذ الفعلي %	الفرق %
2006	10	11.4	-1.4
2007	10	11.8	-1.8
2008	10	11.9	-1.9
2009	9	10.7	-1.7
2010	9	9.8	-0.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (10):

حددت السياسة النقدية والتمويلية هوامش المرابحات بنسبة 10% (كمؤشر) في الفترة 2006-2008م وتراجعت في الفترة 2009-2010 إلى 9% (كمؤشر)، بينما المتوسط الفعلي تجاوز المحدد بالسياسة. ويلاحظ أن متوسط هوامش المرابحات الفعلي مقارن بالمحدد بالسياسة شهد اختلافاً طفيفاً وان كلاهما نهج الاتجاه التنازلي لذا فإن الفرق بينهما شبه مستقر (انظر شكل 29).

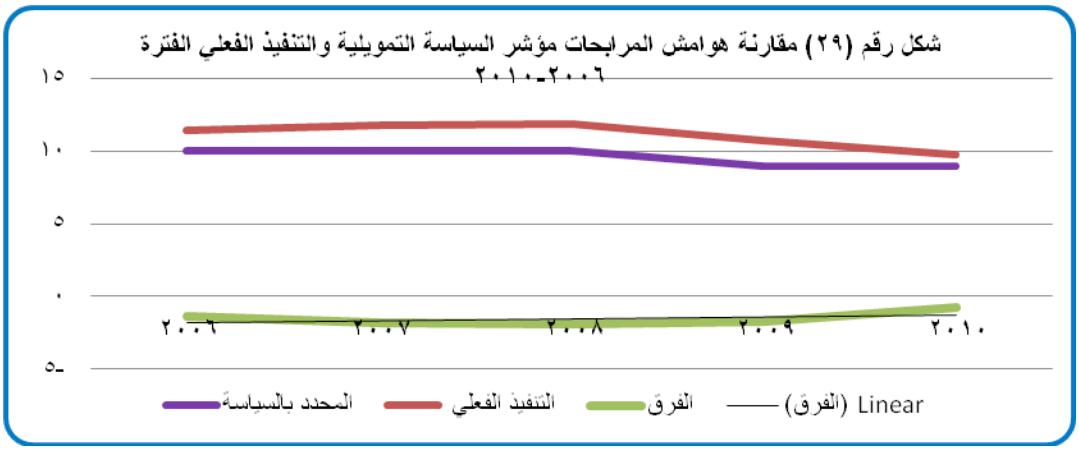

المصدر: العرض الاقتصادي والمالي والسياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان المركزي

جدول رقم (11)

مقارنة معدل التضخم الفعلي وهامش المرابحة الفعلي

خلال الفترة 2006-2010

العام	معدل التضخم الفعلي	هامش أرباح المرابحة (الفعلي)
2006	7.2	11.4
2007	8.1	11.8
2008	14.3	11.9
2009	11.2	10.7
2010	13.1	9.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (11):

تراوح المتوسط الفعلي للتضخم بين 7.2%- 14.3% بينما تراوح متوسط هامش المرابحة الفعلي بين 9.8% - 11.9%, ويلاحظ التقارب في بعض السنوات (انظر شكل 30)

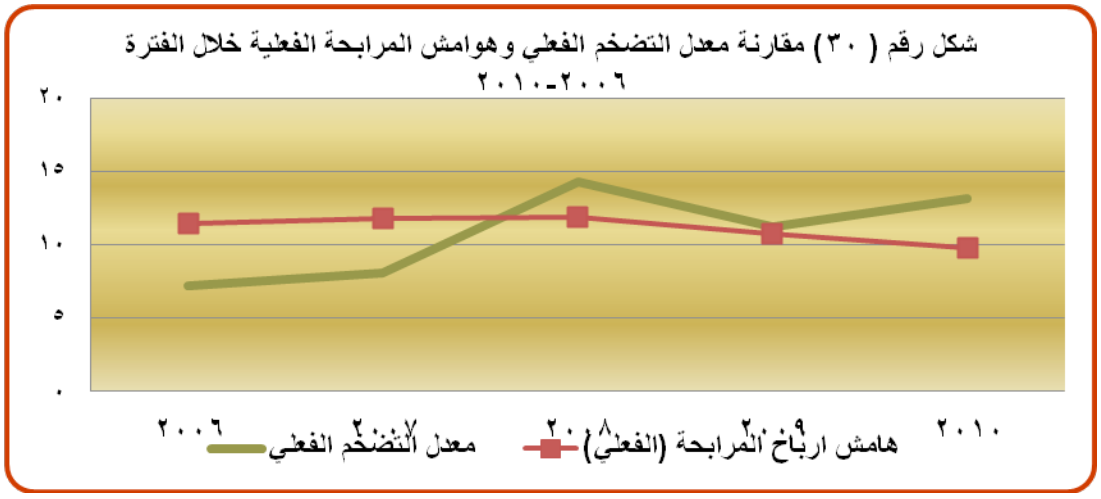

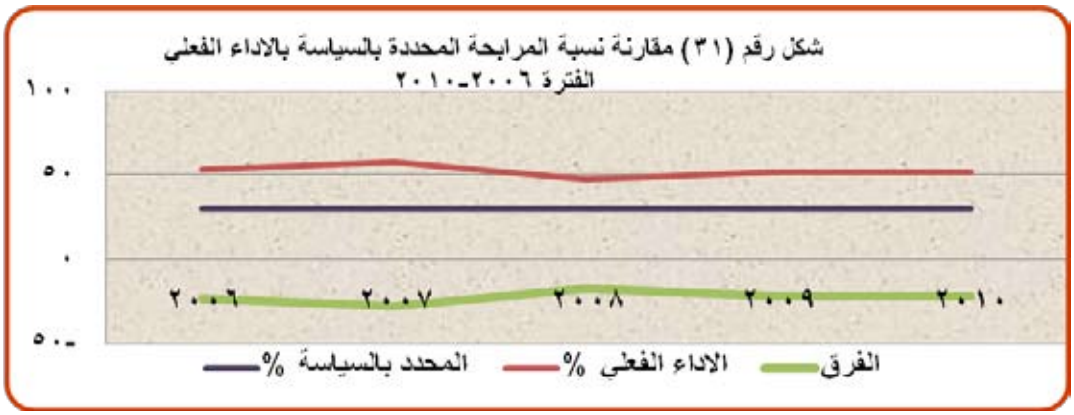

جدول رقم (12)

مقارنة نصيب المرابحة المستهدف لإجمالي تدفق التمويل بالأداء الفعلي - الفترة 2006-2010

العام	المحدد بالسياسة %	الأداء الفعلي %	الفرق
2006	30	53	-23
2007	30	58	-28
2008	30	47	-17
2009	30	52	-22
2010	30	52	-22

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للجدول رقم (12):

نجد أن نسبة المرابحة الفعلية لإجمالي التمويل تجاوزت المحدد بالسياسة التمويلية في كل فترة الدراسة بنسب عالية (انظر شكل 31)

النتائج:

1/ بالرغم من ضعف العائد على التمويل بصيغة المرابحة مقارنة بتكلفة التمويل، وارتفاع نسبة التعثر في التمويل بصيغة المرابحة؛ نجد أنها تستحوذ على النصيب الأكبر من التمويل المصرفي وذلك للأسباب الآتية:

- قلة المخاطر فيها إذا قورنت بالصيغ الأخرى.
- سهولة تنفيذها وتطبيقها وملاءمتها لتمويل معظم القطاعات إضافة إلى سهولة متابعتها في غالب الأحيان.
- صعوبة التعامل بالصيغ الأخرى نسبة لاعتمادها على عنصر الثقة في العميل خاصة (المضاربة والمشاركة) إضافة إلى أن الضمانات التي تؤخذ من العميل في هذه الصيغ تكون ضد التعدي والتقصير وليس ضد العجز عن السداد (كما في المرابحة).

2/ معظم التمويل المصرفي ينصب في قطاع أخرى وهذا القطاع في الغالب يشمل تمويل السيارات والعقارات وبالتالي يحد ذلك التركيز من تمويل القطاعات ذات الأولوية ويضعف أهداف السياسة التمويلية.

3/ تتجاوز هوامش المرابحات الفعلية في معظم البنوك تلك التي نصت عليها السياسات التمويلية كمؤشر (والتي يراعى عند تحديدها معدل التضخم المستهدف). ومن أهم الأسباب التي تؤدي لتجاوز الهامش ما يلي:

- عدم جودة الضمانات التي يقدمها العميل (ففي حالة تقديم ضمانات غير ممتازة يلجأ البنك إلى رفع الهامش تهيباً لمخاطر الضمان).
- ارتفاع مخاطر القطاع المراد تمويله أو عدم الرغبة في تمويله (خاصة في حالة عدم توفر الخبرة الكافية للبنك في مجال تمويل هذا القطاع)
- عدم معرفته الكافية بالعميل (حيث أن العملاء المعروفين يتم تخفيض الهوامش لهم مقارنة بالجدد).

4/ تجاوز السقف التمويلي الفعلي لصيغة المرابحة السقف المنصوص عليه في السياسات التمويلية، وذلك يعكس تفضيل المصارف للتمويل بصيغة المرابحة رغم محاذير البنك المركزي.

5/ لم تستطع السياسات النقدية والتمويلية الوصول إلى المعدلات المستهدفة من النمو في عرض النقود كهدف وسيط مما انعكس سلباً في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية فما يختص بالنمو في الناتج المحلي والتضخم وسعر الصرف، هذا مع تزايد نسب الانحراف في السنتين الأخيرتين.

6/ هنالك جزء مقدر من الموارد يتم استغلاله في شراء الأوراق المالية مما يؤثر سلبا على النشاط التمويلي للمصارف.

الهيئة العليا للرقابة الشرعية تصدر فتوى حول: تمويل خدمة التعليم بصيغة الإجارة الموصوفة في الذمة

مقدمة:

أ/ تمت مداولاتٍ عديدة حول موضوع تمويل الخدمات حيث وقفت الهيئة على تجربة بعض البلاد المجيزة لهذا الموضوع وما أخذ عليها. وأعدت الهيئة الدراسات الوافية في هذا الموضوع.. كما تناولت مآخذ بعض الباحثين من حيث تحديد محل العقد على نحو ينفي الجهالة وعن شبهة عدم العلاقة المباشرة بين الطالب الذي يستأجر كرسي الدراسة والبنك مستأجر من المؤسسة التعليمية هذه الخدمة.

ب/ إن خدمة التعليم الحكومي والأهلي والعام والخاص خدمة مستقرة في السودان لها مؤسساتها الحكومية المسئولة عن تنظيمها والتأكد من استيفاء الشروط والمتطلبات المفترض تحققها في المؤسسة التي تقدم هذه الخدمة. كما أن ذات المؤسسة لها أجهزتها الإدارية والأكاديمية المتابعة لمسار تقديم الخدمة والتي تتخذ من التدابير ما يضمن استمرار هذه الخدمة. وهي بهذا الوصف خدمة مضبوطة ومعلومة لكل المعنيين بها.

وبدون الإخلال بذلك نرى التزام المؤسسات التمويلية التي ترغب في تمويل هذه الخدمة مراعاة الآتي:

أولاً: الحيثيات:

تمويل خدمة التعليم بصيغة الإجارة الموصوفة في الذمة يمكن تصويره على النحو الآتي:

1. تقوم إدارات مؤسسات التعليم في البلاد بطرح مقاعد دراسية عن طريق القبول الخاص في مختلف مراحل التعليم (العام والعالي) برسوم محددة حيث تتم تسمية المؤسسة التعليمية، وتحدد الخطة الدراسية لجميع السنوات، كما تحدد الساعات الدراسية ولا يشترط تحديد الأساتذة.
2. يقوم البنك باستئجار عددٍ من المقاعد المطروحة ودفع الرسوم كاملة للمؤسسة التعليمية العارضة لهذه المقاعد.
3. يقوم البنك بعرض هذه المقاعد للراغبين من الطلاب المؤهلين.
4. يقوم المستفيد «الطالب الذي قبل هذا العرض» بدفع الأجرة المتفق عليها بينه وبين البنك على أقساط وفق ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.
5. يؤخذ في الاعتبار المخاطر المعتادة التي ترتبط بطبيعة هذه الخدمة.

ثانياً : كيفية تنفيذ عملية التمويل:

يتم تنفيذ هذا التمويل عبر عقدين مستقلين منفصلين على النحو الآتي:

الأول: عقد تملك منافع مقاعد دراسية يتم توقيعه بين البنك والمؤسسة التعليمية.

الثاني: عقد تمليك منافع مقاعد دراسية يتم توقيعه بين البنك والمستفيد «الطالب».

ثالثاً: الفتوى:

بناءً على ما سبق ترى الهيئة أنه لا مانع شرعاً من تمويل خدمة التعليم بصيغة الإجارة الموصوفة في الذمة اعتماداً على أن:

1. الإجارة الموصوفة في الذمة التي هي أصل هذه الصيغة التمويلية قال بجوازها العلماء ولا نعلم في ذلك خلافاً.
2. الأصل في المعاملات الإباحة حيث إن المنافع والخدمات ذات قيمة مادية مباحة يمكن تقديرها وضبطها ومبادلتها بالمال فتجوز إجارتها إجارة موصوفة في الذمة.
3. تمويل خدمة التعليم وفق أحكام الإجارة الموصوفة في الذمة يحقق مصالح شرعية معتبرة إذ يتيح لشريحة كبيرة من الطلاب المؤهلين مواصلة دراستهم الأكاديمية وإعدادهم بالصورة التي تؤهلهم لخدمة مجتمعاتهم في شتى مجالات الحياة.

والله اعلم

البروفيسور/ عبد الله الزبير عبد الرحمن
رئيس الهيئة

الدكتور/ أحمد علي عبد الله
الأمين العام للهيئة

19 شعبان 2011 الموافق 20 يوليو 2011م

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

حسن محجوب الزبير – إدارة البحوث والتنمية

درج بنك السودان المركزي علي إصدار المنشورات والتعاميم المنظمة للعمل المصرفي بالبلاد بصورة مستمرة. وفي هذا الإطار وخلال الربع الثالث من العام 2011 تم إصدار عدد من المنشورات والتعاميم تمثلت في الآتي:

(أ) منشورات إدارة السياسات:

ملحق إدارة السياسات رقم (2011/6) الصادر بتاريخ 16 يونيو 2011 ، والمتعلق بتحويلات الحج للعام 1432هـ. وبناءاً على الضوابط الصادرة من وزارة الإرشاد والأوقاف - الهيئة العامة للحج والعمرة في خطابها بتاريخ 22 جمادي الآخر 1432هـ الموافق 2011/5/26م. تم توجيه المصارف بتنفيذ التحويلات بغرض الحج من كافة المصادر، وبإصدار شيكات لصالح الهيئة العامة للحج والعمرة للقطاعات: (الخرطوم، بحري، أمدرمان)، الجزيرة، الشمالي، الشرقي، النيلين، (كردفان + الجنوب)، دارفور، قطاع المؤسسات. إضافة إلى إصدار شيك سياحي أو مصرفي مسحوب على أي من مراسلي البنوك المحلية مصدرة الشيك بالمملكة العربية السعودية بمبلغ لا يتجاوز 1500 ريال سعودي (فقط ألف وخمسمائة ريال سعودي) بغرض الإعاشة خلال فترة الحج.

كما تم إصدار تعميم للمصارف خاص بنصيب نافذة بنك السودان المركزي من الحسابات الخاصة بتاريخ 15 يونيو 2011. تم إفادة المصارف العاملة في البلاد إن ما ورد في خطاب إدارة النقد الأجنبي بتاريخ 2010/12/6م لا يشمل الحسابات الخاصة للشركات العاملة في مجال تنقيب واستكشاف واستخراج البترول، أي أن يتم الشراء من الحسابات الخاصة للشركات المذكورة أعلاه لصالح بنك السودان المركزي بنسبة 100%.

منشور إدارة السياسات رقم (2011/7) بتاريخ 6 يوليو 2011م. يختص المنشور بفتح اعتمادات آجلة لاستيراد أسطوانات الغاز والذي يتماشى مع سلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 1999م والمعدلة لسنة 2003م، وبالإشارة إلي البند أولاً الخاص بضوابط عامة تطبق على كافة طرق الاستيراد الفقرة (21) الواردة في كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي لسنة 2011. وتقرر أن يسمح للمصارف بفتح اعتمادات آجلة لاستيراد أسطوانات الغاز ضمن السلع الرأسمالية، وأن تظل بقية الضوابط المتعلقة بإجراءات وضوابط الاستيراد سارية دون تعديل.

كما أصدر السيد/ محافظ بنك السودان المركزي القرار رقم (20) لسنة 2011م بتاريخ 4 يوليو 2011م بإلغاء رخصة مركز الإمارات العربية المتحدة للصرافة - فرع السودان لمخالفتها للمواد (15، 16) من لائحة تنظيم أعمال الصرافة لسنة 2002م ومخالفة الضوابط والتوجيهات المتعلقة بأعمال شركات الصرافة لعام 2011م.

(ب) منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

منشور تقييم وإعادة تقييم الأراضي والعقارات والمنشآت لأغراض منح التمويل بتاريخ 14 يونيو 2011، في إطار الجهود الرامية إلى تقوية الأسس والضوابط الخاصة بعملية تقييم وإعادة تقييم الأراضي والمنشآت لأغراض منح التمويل المصرفي فقد قرر بنك السودان المركزي إلغاء المنشور 2002/6 والخاص بتقييم الأراضي والعقارات والمنشآت لأغراض منح التمويل المصرفي، وإلغاء التعميم الصادر بتاريخ 2006/10/1 الخاص بتقييم وإعادة تقييم الأراضي والمنشآت لأغراض منح التمويل المصرفي، وإلغاء المنشور 2008/17م الخاص برهن الأراضي الاستثمارية ضماناً للتمويل، وسمح للمصارف بتقييم وإعادة تقييم الأراضي والعقارات والمنشآت بغرض منح التمويل المصرفي

دون الحصول على موافقة بنك السودان المركزي، شريطة أن يتولى مدير عام المصرف المعني مسئولية المصادقة على التقييم وفق ضوابط نص عليها المنشور، وسمح المنشور بإعادة تقييم الأراضي والعقارات والمنشآت لغرض التمويل المصرفي الإضافي بعد انقضاء عامين من التقييم الأول لنفس الأرض أو العقار أو المنشأة إذا حدثت فيها إضافات أو تغيير في طبيعة استغلالها مثل الأراضي التي يتم تحويلها من زراعية إلى سكنية أو الأراضي السكنية التي يتم ترفيع درجتها. كما أجاز المنشور رهن الأراضي الاستثمارية الممنوحة لأغراض استثمارية بعد إقامة منشآت حقيقية عليها وفق الغرض الذي منحت له، شريطة الحصول أولاً على موافقة الجهة الحكومية المختصة. ولا يسمح برهن الأراضي الاستثمارية الممنوحة لأغراض الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار إذا كانت أرض فضاء خالية. كما حدد المنشور الجهات الفنية المسموح لها بإجراء التقييم وهي الشركات والمكاتب الاستشارية الهندسية المعتمدة من قبل مجلس تنظيم بيوت الخبرة والتي يوافق عليها بنك السودان المركزي، إضافة إلى الوحدات الهندسية بالمصارف ويشترط أن تكون مؤهلة من ناحية فنية للقيام بتلك المهمة. كما وجهت المصارف عند تقييم العقارات أو إعادة تقييم الأراضي والعقارات لضمان التمويل المصرفي بعدم إعادة تقييم الأراضي والعقارات الحكومية المرهونة قبل المنشور 2007/16 والذي نص على حظر رهنها كضمان للتمويل المصرفي، وكذلك الأراضي المسجلة على الشيوع المرهونة قبل المنشور 2008/13 الذي نص على عدم رهنها، والعقار الذي تسكنه الأسرة المرهون قبل صدور المنشور 2009/2 الذي نص على عدم جواز رهنه سواء كان تملكه عن طريق الخطة الإسكانية أو خلافه. كما يجب على المصارف مراعاة هامش ربح مناسب لقيمة الأرض أو العقار المستهدف، كما يجب الحصول على شهادة بحث حديثة للأرض أو العقار المراد تقييمه أو إعادة تقييمه، على أن لا يكون مضى على تاريخ استخراجها أكثر من سبعة أيام. وتهدف هذه الإجراءات إلى تقليل التعثر المصرفي وضمان الاستقرار المالي.

(ج) منشورات التدابير والإجراءات الخاصة بانفصال الجنوب:

1/ منشور تجميد العمل المصرفي والمنشورات الخاصة بالنافذة التقليدية بجنوب السودان بتاريخ 9 يوليو 2011م: وذلك في إطار التدابير والإجراءات الخاصة بانفصال جنوب السودان اعتباراً من يوم 2011/7/9م والى حين تعديل قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002م وفيما يخص منشور سياسات بنك السودان المركزي للعام 2011م والصادر بتاريخ 2010/12/28 فقد تقرر تجميد كل ما يختص بالبند (14) من بروتوكول قسمة الثروة المتعلقة بالسياسة النقدية والمصرفية والعملة والإقراض، وتعليق العمل بالفصل الثاني الخاص بسياسات النظام المصرفي التقليدي بجنوب السودان الواردة بمنشور سياسات بنك السودان المركزي الصادر بتاريخ 2010/12/28م، وتجميد العمل بكل المنشورات المصرفية الصادرة بموجب ما ذكر في أولاً أعلاه.

2/ منشور تعامل المصارف مع مصارف جنوب السودان بتاريخ 9 يوليو 2011م، وذلك في إطار الترتيبات الخاصة بانفصال جنوب السودان وتنظيماً للمعاملات المصرفية بين الدولتين، قرر بنك السودان المركزي أن يكون التعامل مع المصارف العاملة بجنوب السودان عبر ترتيبات مراسلة (كمراسلين أجانب) وتكون التحويلات بعد يوم 9 يوليو 2011م مع مصارف جنوب السودان بعد توفير الغطاء اللازم بواسطة البنك المراسل بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، كما يجب أن يتم إتباع كافة الضوابط والإجراءات في عمليات الصادر والوارد والتعاملات بالنقد الأجنبي كدولتين.

3/ منشور فصل وإيقاف العمل بالنظم الالكترونية بتاريخ 9 يوليو 2011م، وذلك في إطار الترتيبات الخاصة بانفصال جنوب السودان في يوم 9 يوليو 2011م، فقد تقرر فصل وإيقاف العمل بالنظم الإلكترونية المتمثلة في الشبكة المصرفية ومحول القيود القومي من المصارف وفروعها العاملة بجنوب السودان.

4/ منشور تحصيل الشيكات الصادرة من المصارف وفروعها بجنوب السودان بتاريخ 9 يوليو 2011م، تقرر بموجبه فصل مقاصة تحصيل الشيكات مع فروع المصارف التجارية العاملة بجنوب السودان اعتباراً من 9 يوليو 2011م، وإيقاف تحصيل الشيكات الصادرة من المصارف العاملة بجنوب السودان وفروعها بواسطة المصارف السودانية بكافة أنواعها وذلك اعتبار من يوم 9 يوليو 2011م.

5/ منشور توفيق أوضاع الصرافات العاملة بجنوب السودان بتاريخ 9 يوليو 2011م، والذي قضى بأن تقوم كافة الصرافات وشركات الخدمات والتحاويل المالية والتي لديها فروع بجنوب السودان بتوفيق أوضاع فروعها فوراً.

الملتقى العلمي الأول لاقتصادات الهجرة

رصد ومتابعة : عيسى احمد ترايو - إدارة البحوث والتنمية

نظم مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان بجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج الملتقى الأول لاقتصادات الهجرة وذلك في يوم 28 يوليو 2011 م ببرج الفاتح بحضور عدد كبير من الاقتصاديين والخبراء في هذا الشأن، حيث قدمت من خلاله عدد من الأوراق العلمية والمتخصصة.

خاطب الملتقى محافظ بنك السودان المركزي الدكتور/ محمد خير الزبير والذي أكد من خلاله على أهمية تحويلات ومدخرات المغتربين في سد فجوة موارد النقد الأجنبي بعد خروج البترول وأضاف إن الدولة تحوطت منذ وقت مبكر وذلك بإعدادها برنامجاً إسعافياً لإعادة التوازن في الاقتصاد تدريجياً إلى وضعه الطبيعي في غضون الثلاث سنوات المقبلة، منها الاهتمام بهذا القطاع وأشار إن البرنامج الإسعافي نص على إحلال الواردات والاهتمام بمنتجات الثروة الحيوانية والذهب بالإضافة إلى الاكتشافات الجديدة للبترول. كما تطرق سيادته إلى بعض مصادر موارد النقد الأجنبي للبلاد خلال المرحلة المقبلة منها إيجار خطوط الأنابيب ورسوم عبور النفط التي يمكن أن تساعد في سد الفجوة، بالإضافة إلى مصدر تحويلات المغتربين الذي قال فيه إن البنك المركزي يعمل على تحديد سعر صرف مجزي لجذب تحويلاتهم ومدخراتهم عبر القنوات الرسمية واسترشد بذلك على دور تحويلات المغتربين في تنفيذ برنامج الإنقاذ الثلاثي وذلك بعد تحرير سعر الصرف. في ختام كلمته طالب المحافظ بإيجاد مقترحات وآليات تساعد في جذب واستخدام تحويلات المغتربين في الداخل والاقتصاد لسد الفجوة المتوقعة لموارد النقد الأجنبي.

كما خاطب الملتقى الوزير كرمنو احمد كرمنو وزير الدولة بمجلس الوزراء والذي قال إن الملتقى جاء في الوقت المناسب لأن السودان يمر بمرحلة حرجة، وأشار إلى تجربة أموال المغتربين التي أنقذت البلاد من الشح في موارد النقد الأجنبي آنذاك، وأضاف إن السودان يتمتع باستقرار دائم وموارد زاخرة وعليه لابد من النظرة لمستقبله الواعد. كما أشار الوزير لتجربة بنك السودان المركزي في عملية استبدال العملة وبرنامجها الإسعافي الثلاثي ما بعد الانفصال وذلك بتخطيطه ورسمه للسياسات في أوقات معينة، مطالباً بضرورة تقديم الحوافز التشجيعية بالطريقة التي تجذب تحويلات المغتربين والاستفادة منها بصورة التي تخدم الدولة والمغتربين على حد السواء.

تحدثت ورقة د. كرار التهامي الأمين العام لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج إلى تفعيل دور المؤسسات الرسمية تجاه اقتصادات الهجرة، وأضاف إن السودان من اكبر الدول التي ترفد بمواردها البشرية المؤهلة للخارج وقال إن الدولة تولي اهتماما خاصا لفئة المهاجرين عبر المحاولات الجادة لربطهم بالعملية التنموية بالبلاد. أرجع د. كرار التهامي عدم الاستفادة من موارد المغتربين إلى البيروقراطية (إجراءات صعبة ومعقدة)، الضرائب المباشرة والرسوم التمييزية، عدم وجود التشريعات، عدم الاهتمام والتي يتمثل في تجاهل كثير من المؤسسات الرسمية في القيمة الحقيقية لمدخرات وتحويلات المغتربين، غياب الاهتمام بالهجرة في تحديد فوائد ومزايا الاقتصاد المهاجر، بالإضافة إلى تجاهل الأرقام والمعدلات الحقيقية للتحويلات المالية للمغتربين وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ابتدرت ورقة د. عز الدين إبراهيم حسن الخبير الاقتصادي ووزير الدولة سابقا دور المغترب في دعم ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني. وقال إن تعريف المغترب من خلال ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي يرتبط بالإقامة سواء (دائمة أو مؤقتة)، يندرج تحويلات المغتربين ضمن بند ميزان الخدمات والتحويلات وأضاف إن أكثر البلدان جذباً لتحويلات المغتربين هي البلدان التي تتبع النظم الحرة في التحويلات، وأشارت الورقة إلى حجم التحويلات الجارية منذ العام 2000 حتى العام 2010، حيث بلغت حوالي 641 مليون دولار في عام 2000م و3178 مليون دولار في نهاية العام 2010 بمعدل نمو 16% وأضاف إن معظم هذا النمو حدث

في الأعوام (2007 - 2010) التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، وقال إنه بعد خروج البترول من تركيبة الصادرات السودانية بعد انفصال الجنوب يتوقع أن تزداد نسبة تحويلات المغتربين خلال النصف الثاني من العام الحالي وتتجاوز هذه النسبة في حلول عام 2012، تصبح بذلك تحويلات المغتربين الجارية أهم مصدر للعملات الأجنبية في ميزان المدفوعات كما أشار إلى دور المغترب في تسويق المنتجات السودانية وتصريف بالصناعات ونقل التقانة وفي عملية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما من الناحية الكلية أوضح إن تحويلات المغتربين تساهم بحوالي 5% من حجم الاقتصاد مقارنة بـ8% لعائدات البترول، وعندما يتقلص البترول يبرز دور تحويلات المغتربين مرة أخرى، وطالب بتشجيع الهجرة المنهجة كما طبقتها دولة الفلبين وتشجيع تجارة الخدمات لأن أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ناتج من تجارة الخدمات وأكثر من 55% من الناتج الإجمالي في مصر أيضاً من تجارة الخدمات.

ورقة الأستاذ/ محمد الحسن محمد احمد الخليفة مدير إدارة البحوث والتنمية ببنك السودان المركزي عن سياسات بنك السودان المركزي لتشجيع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة من 2006 حتى 2011، أشارت إلى أن إجمالي تحويلات العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية (البنوك والصرافات) بلغت 6575 مليون دولار وهي تمثل نسبة 51% من إجمالي تحويلات القطاع الخاص. وأضاف إن هذا يمثل رقماً مقدراً يساهم في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي، وأوضح إن هذه التحويلات قد انخفضت من 1217مليون دولار في عام 2006 إلى 997 مليون دولار بنهاية 2007 بمعدل 18%، ويعزى ذلك الانخفاض إلى زيادة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي، كما أن هنالك زيادة حدثت في العام 2008 ب 1588 مليون دولار، ألا أنه انخفض هذا الرقم بصورة مستمرة حتى وصلت إلى 1,196 مليون دولار في عام 2010م. كما تطرقت الورقة إلى سياسات بنك السودان المركزي تجاه تحويلات المغتربين السودانيين بالخارج، قال محمد الحسن محمد احمد الخليفة إن بنك السودان المركزي يولي تحويلات المغتربين بالخارج اهتماماً خاصاً لأنها تعتبر من المصادر الهامة للنقد الأجنبي، حيث كانت تمثل حوالي 6 % من إجمالي تحويلات القطاع قبل إنتاج وتصدير البترول، وقد وضع البنك المركزي ضوابط وإجراءات خاصة خلال تلك الفترة، ولكن بعد تصدير البترول وتحديداً في عام 2008م تم تحرير هذه السياسات في إطار تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي، وأضاف إن البنك المركزي يقوم بدور تشجيعي بحيث يسمح للبنوك والصرافات بتسليم قيمة التحويلات الواردة حسب اختيار المستفيد بالعملة المحلية أو الأجنبية، كما يسمح بدفع قيمة التحويلات الواردة بسعر الصرف المعلن في يوم الصرف زائداً نسبة الحافز المحددة من قبل البنك المركزي، كما يسمح البنك المركزي بتحويل أي مبلغ لداخل السودان دون تحديد وذلك بعد التأكد من مصدره، علاوة على ذلك يشجع البنك المركزي البنوك والصرافات بجذب مزيد من تحويلات المغتربين عن طريق منح الحوافز للبنوك النشطة في هذا المجال. وقد قدمت الورقة عدة مقترحات وتوصيات بهدف تشجيع وزيادة حجم تحويلات المغتربين ومنها تقليل الفارق بين سعري الصرف الرسمي والموازي، وتوسيع شبكة المراسلين بالخارج وفتح مكاتب صرف في السفارات، توجيه تحويلات ومدخرات المغتربين لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية ومؤسسات التمويل الأصغر، وتقديم الحوافز للذين يقومون بتحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية، إضافة إلى تشجيع البنوك على تحسين جودة الخدمات البنكية وتسهيل التحويلات الواردة وعملية فتح الحسابات بالنقد الأجنبي للمغتربين.

فيما تطرقت ورقة السفير أحمد التجاني المستشار السابق لوزارة التجارة الخارجية إلى استثمارات المغتربين السودانيين ودورها في الاقتصاد الوطني. أوضحت إن استثمارات المغتربين السودانيين يشكل جزءاً ضئيلاً من جملة الاستثمارات في السودان وأرجع ذلك إلى ضعف الاستثمارات سواء على صعيد وفورات رواتبهم بعد الاستهلاك وعدم وجود سياسات خاصة للاستثمار في مجالات أو قطاعات بعينها محددة لهم للاستثمارات في السودان، بالإضافة إلى عدم وضوح وفهم السياسات الخاصة بالاستثمار حيث أن في فترة من الفترات كانت تحويلات المغتربين السنوية تغطي فاتورة المستوردات البترولية للسودان. كما تطرقت الورقة إلى بعض المشكلات التي تواجه المغترب السوداني منها عدم وجود الخرائط الاستثمارية الكافية التي تعين في تحديد مشروعه وعدم توفر الخدمات الكافية مثل الماء والكهرباء. طالبت الورقة تقديم مزيد من الضمانات لهذه الاستثمارات.

هذا وفي ختام الملتقى أمّن المتحدثون على أهمية تحويلات المغتربين في عملية التنمية الاقتصادية وطالبوا بضرورة تحسين المناخ الاستثماري من خلال تطوير البنية التحتية والسياسات التشريعية، وعدم فرض ضرائب على التحويلات وحواجز عل نقل مدخراتهم وأموالهم وضرورة المحافظة على استقرار سعر الصرف كي تصبح تحويلات المغتربين ركيزة أساسية في بنية الاقتصاد المحلى والقطاع النقدي والمصرفي.

موقف السودان من الانضمام للاتفاقيات الإقليمية والدولية

رصد ومتابعة: بشرى خير الحاج خير - إدارة البحوث والتنمية

في إطار خطتها السنوية وضمن أنشطة اتحاد أصحاب العمل السوداني أقامت أمانة شباب الأعمال في يوم السبت الموافق 2011/7/30 ندوتها الشهرية عن موقف السودان من الانضمام للاتفاقيات الإقليمية والدولية. قدم الندوة الأستاذ سامي الجعلي من قسم السياسات الاقتصادية بالأمانة ذاكرا إن السودان كجزء من المنظومة الاقتصادية الدولية ظل يولي عناية خاصة لكافة الاتفاقات والتكتلات الاقتصادية وشرع في خطوات عملية للانخراط فيها وقد ظل الانضمام لهذه التكتلات رهناً بتحسين المواعين الإنتاجية ورفع كفاءة السلع والخدمات السودانية للدخول في منافسة السلع الأجنبية على مستوى السوق المحلى والأجنبي، وفي سبيل ذلك فقد واجه السودان العديد من الصعوبات على مستوى الإصلاح الاقتصادي الداخلي أو على مستوى التنافس الخارجي. وفي هذا الصدد يسر الأمانة دعوة عدد من المختصين لمناقشة وتقيم الانضمام لهذه المنظمات.

قدمت ورقتان في الندوة تناولت الأولى جهود السودان للانضمام لمنظمة التجارة العالمية قدمها السيد السفير عبد الرحيم احمد وتناولت الثانية المشاركة في الكوميسا قدمتها السيدة إخلاص الأمين من وزارة التجارة الخارجية وشارك في النقاش عدد من الاقتصاديين والمهتمين من القطاعين العام والخاص عن جدوى الانضمام والطريقة المثلى التي يمكن بها الاستفادة من هذه التكتلات.

أولاً: منظمة التجارة العالمية

1- جهود السودان للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

السفير عبد الرحيم احمد استعرض جهود السودان للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وقد استهل حديثه بنبذه تعريفة عن خطوات الانضمام للمنظمة ومتطلبات ذلك الانضمام كما استعرض الموقف الذي وصلت إليه المفاوضات والتحديات والرؤى المستقبلية. حيث ذكر إن الانضمام يتم وفق المادة (12) من اتفاقية المنظمة ويتطلب ذلك عدة خطوات تتمثل في طلب الانضمام، مذكرة حول النظام التجاري للدولة الساعية للانضمام، تكوين فريق عمل لمناقشة المذكرة والنظام التجاري بأكمله بالإضافة للإجابة على الأسئلة المقدمة من أعضاء المنظمة أو ما يعرف بالمفاوضات متعددة الأطراف (Multilateral Negotiation)

- تقدم السودان بطلبه للمنظمة في أكتوبر 1994 وقدم مذكرة الانضمام حول نظام تجارته الخارجية في يناير 1999 وعكف منذ ذلك الحين على إعداد وتقديم كل الوثائق الإلزامية لسكرتارية المنظمة والتي تضمنت في عام 2003 الخطة القانونية التي تحوي التزامات السودان لتوفيق تشريعاته الداخلية مع قوانين المنظمة والتي حوت إصدار 27 تشريعاً جديداً وتعديل في 32 من التشريعات القائمة، تتضمن القوانين الجديدة، قانون التنمية الريفية 2005، قانون المساعدة والدعم لإنعاش الصناعة 2005، قانون منع الإغراق 2005، قانون إصلاح التجارة2005 وقانون التدابير الوقائية الخاصة 2005. وتتضمن القوانين المعدلة تعديلات في قانون ترقية الاستثمار، قانون هيئة المخزون الاستراتيجي، قانون براءة الاختراع وقانون حق المؤلف وغيرها وتم تعديل في عرض المنتجات الزراعية كما قدم في نفس العام وثائق العوائق الفنية للتجارة وصحة الإنسان والحيوان والنبات.

- وفي عام 2006 تم تعديل لعرضي السلع والخدمات بما في ذلك وثيقة الدعم المحلى للمنتجات الزراعية احتوى على سقوف التعريفة الجمركية، يتم تنفيذها حسب جدول زمني لتتوافق مع وضعه الاقتصادي والتنموي،

وتخلق توازناً بين مستوى السماح لنفاذ السلع الواردة وتجنب التأثير السلبي على المنتجين المحليين، خاصة في مجال الزراعة للمنتجات التي يتمتع فيها السودان بميزة نسبية، وكذلك للمنتجات الواعدة مثل المنتجات الطبية والبيطرية وسكر البنجر ومنتجات الزراعة العضوية. وقد شمل عرض السودان 5445 خط تعريفة جمركية منها 764 خط تعريفة جمركية للسلع الزراعية وعدد 4681 خط تعريفة جمركية للسلع غير الزراعية، وقد وضعت التعريفة على مستوى يتناسب مع منتجات السودان الهامة مثل السكر، القمح، اللحوم، الحبوب، الحبوب الزيتية، الزيوت النباتية وبعض الخضروات والفاكهة. وفى عرض الخدمات اختار السودان فتح جوانب معينة في 12 قطاع بشروط ومحددات معينة، يرى إن فتحها يعود بالفائدة للبلاد، وكل ذلك بالتوافق مع ما تسمح به اتفاقية المنظمة ومع ما يتاح للسودان من تسهيلات كأحد البلدان الأقل نمو.

- تلقى السودان في معرض مساعيه للانضمام مجموعة من الأسئلة من أعضاء فريق العمل الخاص بالسودان حول نظامه التجاري وصل مجموعها 561 سؤال في الفترة من 1999-2004 تمت الإجابة عليها وأرسلت للمنظمة.

- تم تكوين فريق عمل للنظر في انضمام السودان في أكتوبر 1994 وتم عقد أول اجتماع لفريق العمل في يوليو 2003، أعقبه الاجتماع الثاني لفريق العمل في مارس 2004، كما تم تحديد أغسطس لانعقاد فريق العمل الثالث إلى أنه تم تأجيله لأجل غير مسمى لأسباب لا تتصل بالتجارة.

- تم وضع خطة لإجراء مفاوضات ثنائية مع بعض الدول المختارة والصديقة أجازها مجلس الوزراء تشمل كل من الصين، اندونيسيا، البرازيل، الأردن، ماليزيا، الهند، باكستان، تركيا، بنغلاديش واليابان. وبالفعل تم توقيع اتفاق ثنائي مع كل من البرازيل والصين والأردن كما تم إيداع هذه الاتفاقيات لدى سكرتارية المنظمة بجنيف وفق مقتضيات المفاوضات الثنائية في إطار منظمة التجارة العالمية. كما قطعت المفاوضات الثنائية مع كل من الهند واليابان أشواطاً متقدمة وينبغي متابعتها لاستكمالها خاصة وان الطلبات المقدمة من هاتين الدولتين في مجال عرض الخدمات فقط، وفي قطاعات محدودة تمت معالجتها وفق رؤية السودان. وبالفعل فقد تم عرض مقترحات السودان حول طلب الهند على اللجنة الفنية الوزارية لقطاع الخدمات في أكتوبر 2009 وتم إجازته لعرضه على مجلس الوزراء في جلسة لاحقة، الشيء الذي لم يتم حتى الآن. أما اليابان فقد انحصرت طلباتها في خدمات النقل البحري فقد تمت إجازتها على مستوى مجلس الوزراء وفي انتظار التوقيع النهائي في الإطار الثنائي مع اليابان.

- اعد السودان وثيقة الانجازات وتشمل التغيرات التي حدثت في السودان منذ تأجيل مجموعة العمل الثالثة وحتى عام 2006 متضمنة التطورات السياسية والدستورية على ضوء اتفاقية السلام لعام 2005 توضح الخطوات والإجراءات التي نفذها السودان في سبيل تحرير اقتصاده لإدماجه في الاقتصاد العالمي، وتم إرسال الوثيقة إلى سكرتارية المنظمة في يونيو 2006. وشملت تلك التغيرات تعديلات في التعريفة الجمركية المطبقة والخدمات المصرفية والقوانين التي تمت إجازتها. كذلك تم إعداد سجل انجازات السودان للفترة 2007 - 2009 يجرى حاليا تجديده ليشمل ما جرى في عام 2010.

- استفاد السودان من خلال عملية الانضمام من برنامج واسع للتدريب الداخلي والخارجي والمشاركة في المنتديات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية شمل كوادر من مختلف الجهات المعنية بانضمام السودان، وتم تمويل تلك الأنشطة من قبل منظمة التجارة العالمية، والعون الفني المقدم من الانكتاد (منظمة الأمم للتجارة والتنمية) وبنك التنمية الإسلامي بجدة ومساعدات فنية مقدمة من جهات أخرى مثل برنامج العون الفني السويدي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة الإيقاد، المنظمة الإفريقية الآسيوية للتنمية الريفية، والمؤسسة الإفريقية لبناء القدرات، ومبادرة العون من اجل التجارة (Aid for Trade). كذلك تضمنت أنشطة رفع القدرات من الموارد المحلية برامج لرفع الوعي المؤسسي والعام بمسائل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية شمل القنوات الإعلامية بمختلف أنواعها كما شمل الندوات وورش العمل.

-2 الرؤية المستقبلية والخطة المقترحة لدفع عملية الانضمام لمنظمة التجارة:

نظرا للتعطيل الذي حدث في عملية الانضمام منذ 2004 فان رؤية الأمانة الوطنية في الفترة القادمة تتمثل

في الآتي:

1/ تحريك ملف المفاوضات متعددة الأطراف (فريق العمل الثالث) وذلك بإجراء اتصالات مباشرة مع قيادات المنظمة والمنظمات الأخرى التي يمكن أن تساعد مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية (الانكتاد) ومركز التجارة العالمي للعمل على تحديد انعقاد فريق العمل الثالث قبل نهاية هذا العام.

2/ العمل على إكمال المفاوضات الثنائية مع كل من اليابان والهند.

3/ الاتصال المباشر مع كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا باعتبارها الدول الأكثر تأثيراً على انضمام السودان لإقناعها بدعم السودان لاستئناف اجتماعات فريق العمل.

4/ البدء في تحديث الخطة القانونية بهدف مواءمة القوانين التجارية مع اتفاقات المنظمة وتنفيذ التزامات السودان في إطار الانضمام للمنظمة فيما يتعلق بالتسهيلات التجارية، الرسوم الجمركية، الشفافية وتسهيل الإجراءات كذلك الجوانب المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان والنبات، والعوائق الفنية للتجارة.

5/ تحديث سجل الإنجازات حتى نهاية 2010 و مواصلة الانتفاع الكامل ببرامج العون الفني وبناء القدرات.

ثانيا: منظمة الكوميسا

الأستاذة إخلاص الأمين - وزارة التجارة الخارجية تحدثت عن موقف الانضمام لمنظمة الكوميسا من حيث النشأة والتطور وأجهزتها، حجم الاستفادة من الانضمام بالاستعانة بالإحصاءات كما أشارت للفرص الكامنة التي يمكن الاستفادة منها مذكرة بحجم السكان والموارد الذي يصل إلى 400 مليون نسمة مما يوفر سوق للسلع والخدمات السودانية.

وفى استعراضها لحجم التجارة والشركاء التجاريين أوضحت إن الميزان التجاري الآن في صالح دول الكوميسا لفترة 2004-2010 وان أهم الشركاء التجاريين كانت مصر ارتريا جيبوتي وإثيوبيا كما شارت إلى الفوائد المتمثلة في التمويل لبعض الصناعات كصناعة الأدوية مصنع الشفاء وكونكورد وغيرها بالإضافة لفرص التدريب وبناء القدرات التي استفاد منها السودان مشيرة في ذلك إلى أن قيام محكمة عدل الكوميسا بداخل السودان ستكون فرصة لإعداد كوادر قانونية. ومن الفرص الكامنة التي يمكن الاستفادة منها فرص الاتجار في الخدمات كخدمات النقل، الاتصالات، السياحة والخدمات المالية مشيرة لحجم الطرق البرية التي تربط عدد من دول المنظمة وموقع السودان وامتلاكها للميناء الذي يمكنه أن يساعد كثير من الدول التي ليست لها ميناء لتقديم خدمات كالنقل وغيرها.

ثالثا: تقييم المشاركة في المنظمات

1- عباس على السيد الأمين العام لاتحاد أصحاب العمل

ابتدر حديثه قائلاً إننا في القطاع الخاص لا نختلف في أهمية الاندماج والدخول في تكتلات اقتصادية ولكننا نرى أن يتم ذلك وفق أهداف محددة، وتسأل عن ماهية أهداف السودان من الانضمام؟ ساخراً من الفوائد التي ذكرتها مسئولة وزارة التجارة الخارجية عن الكوميسا متسائلا ماذا يعني الاستفادة من المنظمة من خلال التدريب؟ أو خلال تمويل أنشطة كمصنع الشفاء وكونكورد؟ وأين هي الآن هذه المصانع؟ موضحاً إن الأمر واضح أننا لا نملك صادرات لأنه لا يوجد إنتاج وبالتالي قبل الحديث عن الصادرات يجب أن نعرف ماذا ننتج حتى يمكن بعدها التحدث عن التصدير بالمواصفات التي يمكن أن تنافس السلع الأجنبية. وأشار إلى أننا درجنا التحدث عن فائض الإنتاج ولكن هل هذا الإنتاج بمواصفات السلع القابلة للتصدير؟.

كما أشار كذلك قبل الحديث عن المنافسة في السوق الخارجي يجب علينا أولاً تلبية حاجة السوق المحلي بان نركز على إحلال الواردات التي يمكن أن تنتج محلياً خاصة المواد الغذائية فمن غير المعقول أن نستورد غذائنا من الخارج.

كما أشار إلى دمار القاعدة الصناعية مثل صناعة النسيج والقطن التي توقفت الآن، حتى صناعة الاسمنت التي استبشرنا بها خيراً الآن تعاني من التعثر.

وفى جانب التمويل الداخلي ذكر إن الفوائد عالية، وأن المصارف تهدف للحصول على فوائدها من غير معرفة وتقدير الظروف (conditions) التي يعمل بها القطاع الخاص برغم الضمانات الكبيرة العقارية التي بحوزتها مما يؤكد غياب الوعي التنموي لديها. كما لم تستفد الدولة من مؤسسات التمويل الخارجية لضمان تمويل

القطاع الخاص. كما لا يوجد دعم وتشجيع للصادرات ضاربا المثل بتايلاند التي بدأت بدعم الأرز عن طريق تقديم حافز للمصدرين يصل إلى 18% أما مصر يصل إلى 8% وفى تركيا في بعض المناطق الصناعية مدت الحكومة شبكة المياه مجانا لذلك تضاعفت صادرات هذه الدول في الفترة الأخيرة. في الختام رأينا واضح بان الانضمام مهم وذلك لدوره في حمايتنا من الفساد الإداري، توفر الشفافية، الالتزام بالقوانين والحماية من الإغراق كما تنادى المنظمة، فكثيرا من القوانين الداعمة للإنتاج تم إلغاءها بقرار إداري من سلطات محلية أو ولائية مما يؤكد عدم الالتزام بالقوانين وهذا يعتبر هزيمة لسياسة التحرير والانفتاح.

-2 د. بابكر محمد توم / رئس اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطني

أكد إن المشاركة والانضمام لهذه التكتلات كانت بهدف رفع القدرات الصناعية وحثها وحفزها لمعرفة أساليب الإنتاج والتسويق لأن هناك ضعف في الإنتاج والإنتاجية ومن شأن المنافسة أن تؤدي إلى التجويد والتطوير. وذكر إن اتحاد أصحاب العمل والذي يعتبر جزء من حلقة التفاوض ظل طيلة المفاوضات يندد بالشكوى المستمرة من الانضمام ومنددا بنفس المبررات التي ذكرها الأخ عباس السيد، مطالباً الاتحاد بضرورة الاهتمام بالإعلام وضرورة إنشاء مراكز بحوث لنشر الوعي لكافة قطاعات أصحاب الأعمال كالزراعة - الرعي حتى العاملين بالحكومة. كما أكد على أهمية دور الدولة في تهيئة البيئة للمنتجين. ونبه لدور القطاع الخاص في البحث عن الفرص، ضاربا المثل بدولة الجنوب الوليدة التي يجب على القطاع الخاص إيجاد فرص ومساحة من هذا السوق. كما أشار إلى أن هناك ضرورة لإشراك القطاع الخاص في مثل هذه المفاوضات والتكتلات. كما أشار إلى أن هناك بطء في التشريع ضاربا المثل بقانون محاربة الإغراق الذي استغرق وقتاً طويلاً في كتابته ووقت أطول في صياغته النهائية من وزارة العدل كما يوجد ضعف في المتابعة.

-3 الوزير الأسبق للنقل السيد/ على أحمد عبد الرحيم

ذكر إن موقف السودان جائط (عشوائي) ومرتبك. وأن المشاركة في هذه التكتلات ليست غاية بل وسيلة لتحقيق نمو الاقتصاد والتنمية. إلا أننا غالباً ما نشارك لأسباب سياسية ثم نبحث لتبرير الانضمام مما يؤكد أن هناك مشكلة في الاستراتيجيات ومن ثم السياسات التي تنبثق منها. كما أن هناك ضعف في المؤسسات التي ليست لديها أهداف عامة ولا أهداف جزئية كما لا تعمل هذه المؤسسات بتناسق بل يوجد تنافر. وأن هذه الاتفاقات الإقليمية لا يمكن الدخول إليها بدون إعداد مسبق وبتناسق وتناغم بين المؤسسات وكافة جوانب المجتمع كما تتطلب أيضاً قدرات عالية للأفراد المشاركين في التفاوض للانضمام يحتم عليهم المعرفة بقوانين المنظمة بند وفقرة فقرة لان ذلك يدعم القدرات التفاوضية التي تحفظ حقوق ومصالح البلد. هناك مشكلة كبيرة في التحدث باللغة الانجليزية. هناك حاجة للدراسات التي توضح جدوى هذا النوع من المشاركات. هناك حاجة للبناء الهيكلي والمؤسسي.

رابعاً: الخاتمة والتوصيات

في الختام امن المشاركين على أهمية دور الدولة في الانضمام للتكتلات الاقتصادية ولكن ينبغي أن يتم ذلك بأهداف محددة وفق سياسات وقوانين وتشريعات دقيقة لضمان تحقيق هذه الأهداف.

كما يجب على الدولة الالتزام بالقوانين التي تسنها خاصة المتعلقة بدعم الإنتاج وهذا يتطلب تناسق المؤسسات والسلطات. هناك حاجة لبناء القدرات والتجويد المهني للعاملين في القطاع العام. كما يجب على الحكومة اصطحاب روية القطاع الخاص عند إعدادها للسياسات وسنها للتشريعات. كما يجب عدم رهن أسباب عدم الانضمام للظروف السياسية والحظر وحدها بل يجب أن يكون لدينا كروت ضغط وأساليب تفاوض تعجل بوتيرة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والذي يعتبر الانضمام للكوميسا معبراً إليها.

هناك ضعف في القطاع الخاص يتمثل في صغر حجم الشركات إذ يغلب عليها الطابع الأسري وغياب شركات المساهمة العامة الأمر الذي حد من طموح هذه الشركات كما أن هناك حاجة لبناء قدرات هذا القطاع لتكون أكثر فعالية يمكن من خلالها استحداث الفرص واكتشاف المهددات.

التقييد المالي
Financial Repression

محمد الحسن الخليفة – مدير إدارة البحوث والتنمية

يقصد بالتقييد المالي مجموعة من الإجراءات والقيود الحكومية التي قد تؤثر على وظيفة ودور الوسائط المالية وتحجم دورها في الاقتصاد. ويرى بعض الاقتصاديين أن التقييد المالي يحد من الاستغلال الأمثل والفعال لرأس المال وبالتالي التأثير السالب على النمو والتنمية الاقتصادية بالإضافة لإمكانية ارتفاع معدل التضخم. ويرى البعض أن من إيجابيات التقييد المالي استقطاب الموارد المالية للحكومة لتغطية عجز الموازنة العامة وزيادة الإيرادات لمقابلة الإنفاق على الأنشطة المختلفة.

بدأ استخدام هذا المصطلح في العام 1973 من قبل اقتصادي إستاند فورد Stand Ford Economist وخاصة Edward S. shaw و Ronland Mekinon ووفقاً لSubranica Rein hard أن التقييد المالي يتضمن الآتي:

- الإدارة الضمنية لأسعار الفائدة على الديون الحكومية والودائع المصرفية ومثال ذلك منع البنوك في الولايات المتحدة من دفع أسعار الفائدة على الودائع الجارية وتقييدها على الودائع الادخارية.
- إيجاد سوق محلي خاص بالديون الحكومية، وذلك بتشجيع وتوجيه البنوك لشراء الأوراق والسندات الحكومية والإجراءات الرقابية مصاحبة لها.
- وضع القيود فيما يتعلق بتحويل الأموال عن طريق إدارة تدفق رأس المال وسعر الصرف، رفع الضرائب وحظر شراء الذهب كما حدث في الولايات المتحدة خلال الفترة 1932 - 1974.

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة الديون الحكومية للناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول الصناعية خلال فترة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية والتي تشمل الركود الاقتصادي الكبير في الثلاثيات من القرن الماضي Greet Depression والأزمة الاقتصادية التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية وأزمة الديون في الثمانينات وأخيراً الأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام 2008م.

وفيما يتعلق بالديون الأمريكية، فقد بلغت 14.30 تريليون دولار بنهاية العام 2010 ويتوقع أن تصل إلى 22 تريليون دولار في عام 2020م. تشمل هذه الديون الأموال التي استدانتها الحكومة الأمريكية من المواطنين الأمريكان والصناديق الاستثمارية والحكومات الأجنبية عن طريق السندات بالإضافة للصناديق العامة. وقد رفع سقف الدين الأمريكي وتخفيض العجز وتقليص الإنفاق العام، وذلك بهدف استمرار الحكومة في مقابلة التزاماتها الداخلية والخارجية. ونتيجه لارتفاع الدين والعجز في الموازنة، أعلنت مؤسسة اساندرد تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، ويرى بعض الاقتصاديين أن ذلك يشكل خطراً كبير على الأسواق المالية، ويتوقع ارتفاع تكلفة الإقراض للحكومة الأمريكية والشركات والمستهلكين. وكذلك يرى البعض أن تخفيض التصنيف ائتماني للولايات المتحدة سينعكس سلباً على اقتصاديات دول الخليج نسبة لتوقع تأثير بتخفيض أسعار النفط وارتفاع مخاطر الاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي وخاصة سندات الخزانة. وأيضاً سيؤثر ذلك على الشركات الأوربية واليابانية والصينية.

وفيما يتعلق بقيمة الدولار الأمريكي فأن المتوقع أن يؤثر بتخفيض التصنيف للولايات المتحدة سلباً عليها إضافة لإمكانية ارتفاع أسعار الفائدة. وقد يعزى ذلك لانخفاض الطلب على السندات الأمريكية وبالتالي انخفاض أسعارها. وسيؤدي ذلك لتحول المستثمرين لشراء السندات الصادرة باليورو ونتيجة لذلك ستنخفض قيمة الدولار مقابل اليورو.

وفيما يتعلق بالتقييد المالي في الدول النامية، تقوم فيها البنوك بدور هام في استقطاب الموارد المالية وإعادة توظيفها لتحقيق زيادة في معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، ولذا تهتم بها الحكومات من خلال رقابة وأشراف البنوك المركزية واستخدام مجموعة من آليات الاحتياطي النقدي القانوني والسقوف التمويلية وتوجهه الائتماني لقطاعات محدده، و في بعض الأحوال توجهه الحكومة البنوك لشراء الأوراق والسندات الحكومية بهدف توفير الموارد المالية الحقيقية

لتمويل عجز الموازنة العامة، أو تمويل إنشاء مشروعات البنيات التحتية. وتشير التجارب أن معظم حكومات الدول النامية تقوم بإدارة موارد البنوك وتوجهه استخداماتها نحو القطاعات التي تحددها وفقاً للأولويات. وسيتم استعراض تجربة دولة الصين والهند بالإضافة للسودان بإيجاز.

وبالنسبة لتجربة الصين، فقد بدء التقييد المالي فيها بصورة ملحوظة منذ العام 1984م عندما تم تحديد سعر الفائدة والاحتياطي النقدي القانوني في حدود 15% وتم تخفيضه إلى 13% خلال فترة التسعينيات، ثم خفض إلى 7% و8% في الأعوام 1996م و1998م على التوالي، ويرى البعض أن زيادة نسبة الاحتياطي تشير إلى زيادة مستوى التقييد المالي. ويتم وضع خطة سنوية لحجم التمويل والقطاعات التي سيمنح لها. وقد بدا التحرير التدريجي للعمليات المصرفية في الصين منذ العام 1998م، وذلك بتخفيض بعض القيود الحكومية.

أما دولة الهند، فقد تبنت خلال فترة الستينيات والسبعينيات عدد من السياسات الخاصة بالبنوك عن طريق البنك الاحتياطي الهندي (البنك المركزي الهندي)، وذلك لتمكين الحكومة من تخصيص التمويل أو الائتمان لتنفيذ البرامج التنموية، وتتضمن هذه السياسات إدارة سعر الفائدة (سواء تخفيضه أو رفعه)، وكذلك تم تحديد نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بالإضافة للسقوف التمويلية القطاعية، وفرض ضريبة سنوية على الأرباح الرأسمالية السنوية. وتشير التجربة إلى أن سياسة التقييد المالي في الهند قد ساهمت بقدر كبير في تمويل الإنفاق العام. ومواكبه للتطورات العالمية في المجال المصرفي، بدء التحرير والإصلاح التدريجي للبنوك والعمليات المصرفية منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي.

وفيما يختص بتجربة السودان، يلاحظ أن البنوك السودانية كانت تمتلكها الحكومة منذ بداية العمل المصرفي في السودان وبدء القطاع الخاص المحلي والأجنبي بالاستثمار في هذا المجال منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وخلال فترة السبعينيات قامت الحكومة بتأميم البنوك وتحويل ملكية معظمها للقطاع العام، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية الكلية الدول خلال تلك الفترة. وبدء القطاع الخاص بشقية المحلي والأجنبي وخاصة العربي في الاستثمار في المصارف بصورة ملحوظة خلال فترة الثمانيايات (مرحلة تأسيس المصارف الإسلامية). ومن مظاهر التقييد المالي في السودان خلال فترة الثمانيايات والتسعينيات تحديد الاحتياطي النقدي القانوني والسقوف التمويلية للبنوك من حيث الحجم والقطاع، بالإضافة للقيود الأخرى ومنها حظر تمويل بعض الأنشطة وتخصيص الموارد لتمويل بعض القطاعات ذات الأولوية كالقطاع الزراعي والصناعي.

في إطار مواكبة المستجدات العالمية في مجال الصناعة المصرفية، بدء التحرير التدريجي للعمليات المصرفية منذ العام 2001م، وبالرغم من ذلك هنالك تقييد مالي محدود يتمثل في شراء المصارف للأوراق المالية التي تصدرها الحكومة سواء أن كان ذلك بغرض إدارة السيولة أو الاستثمار، ويمثل ذلك تمويل للحكومة بطريقة مباشرة، هذا بالإضافة لتخصيص الموارد في شكل محافظ تمويلية بغرض تحريك القطاعات ذات الأولوية .

يتضح من السرد أعلاه أن التقييد أو السيطرة المالية تمكن الحكومات من الحصول على الموارد المالية، أو توجيهها للقطاعات التي تستهدفها، وقد مرت هذه السياسات بعدة مراحل بدأت بالأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات من القرن الماضي، وايضاً تلجاء بعض الدول للسيطرة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاستقرار المالي. وحديثاً تم تطبيق أو تبني هذه السياسات بدرجات متفاوتة من قبل بعض الدول بغرض التخفيف من الآثار السالبة للازمة المالية العالمية خلال الفترة 2008 - 2010م. وبالرغم من الايجابيات التي قد تصاحب تطبيق هذه السياسات، يرى أن البعض أنها تؤثر على أداء البنوك، وخاصة في ظل تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم والتطورات الحديثة التي شهدتها الصناعة المصرفية ومنها تطبيق التقنية المصرفية والربط عبر الشيكات الالكترونية.

المراجع:

1- The liquidation of Government Debt Carmen M. Remhant M. Belen sbeancia NBER working paper No.16893 March 2011.

2- Caren M. Reinhart, Jacob. Kegard and Belensbracia Financial Repression Redux Camen. Finance and Development June 2011

3- Montiel Peter, Macroeconomic in Emerging Markets Boston: comb ridge 2003.

4- Ronbini N. and X. sala-i-Martin 1992, Financial Repression and Economic Growth, Journal of Development Economics.

5- Shaw, Edward Financial Deeping in Economic Development, New York, Oxford University (1973).

6- James Lanreceson and Joseph CH: Financial Reform and Economic Development in china, Edward publishing limited, 2003, USA.

7- شركة بسنت ميديا المحدودة - مجلة بسنت الدولية العدد (17) أغسطس 2011.

قرأت لك

كتاب
مدخل إلى الصيرفة الإلكترونية*

د. مجدي الامين نورين
إدارة البحوث والتنمية

يشهد العالم تطورات متسارعة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات مع استمرار الانخفاض في تكاليفهما، وسيؤدى هذا إلى تغير جذري في طريقة قيام الأفراد والمؤسسات بأعمالهم، وبطرق نقل الأموال والمعلومات وبالتالي إلى نمو كبير في المنتجات الإلكترونية والخدمات المالية عن بعد، ونظام المدفوعات القائم على الانترنت. عليه فإن الصناعة المصرفية لا يمكن لها أن تستمر بوضعها الحالي لآن المصارف والتي ظلت تحقق ربحها من جمع النقود وحفظها وإقراضها ستواجه بوضع لن يكون فيه نقود تجمعها وتحافظ عليها، وذلك عندما تنتقل إلى المجتمع اللا نقدي، حيث ستختفي النقود الملموسة، وتحل محلها النقود الإلكترونية وبالتالي ستختفي مظاهر المصارف التي تعودنا عليها من أبنية محصنة وقضبان حديدية وسيارات نقل مصفحة، كما أن التعامل لن يكون شخصياً، بل من خلال أجهزة الحاسوب من أي مكان وفي أي زمان وبأي وسيلة.

تناول الكاتب الموضوع في تسعة فصول حيث قام في الفصل الأول بإلقاء الضوء على نشأة البنوك وتطورها ودورها في الاقتصاد وأهمية النظام المصرفي في تحقيق واستدامة التنمية الاقتصادية، حيث أشار إلى أن الجهاز المصرفي يمثل القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها عملية النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي.

وتطرق الكاتب في الفصل الثاني إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المرتبطة بها كالانترنت، الهواتف الثابتة والنقالة وغيرها، حيث أكد على أن هذه الصناعة ليست فقط صناعة هامة وأساسية قائمة بحد ذاتها، بل أيضاً صناعة مساندة فعالة في تنمية كافة الصناعات الأخرى وما يرتبط بها من منتجات وخدمات ونشاطات اقتصادية مختلفة تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة. وقد أورد الكاتب عدة تعريفات لتكنولوجيا المعلومات حيث عرفها (بريان 1998): بأنها التقنيات الأساسية المستخدمة في نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وتطبيقاتها العملية وتتضمن الأجهزة والمكونات المادية، البرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال، كما عرفها بروكتر وآخرون: بأنها العلم والنشاط المختص بتخزين واسترجاع ومعالجة وبث المعلومات باستخدام أجهزة الكمبيوتر.

ذكر الكاتب أن تكنولوجيا المعلومات تتكون من عناصر أساسية تعمل بشكل مترابط لضمان عمل النظام بطريقة فعالة وهذه العناصر تشمل الأفراد المستخدمون، الأجهزة، البرمجيات، البيانات والشبكات. وقد أشار إلى التطورات الكبيرة التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات حيث ذكر الكاتب أنه بعد أن كانت التقنيات المتاحة لتخزين وإرسال وعرض المعلومات تتمثل بالصور الفوتوغرافية، الأفلام، المذياع، التلفاز والهاتف أصبحت في الوقت الحاضر تعتمد اعتماداً كبيراً على الحواسيب بأنواعها المختلفة. وقد تنامى الاعتماد عليها في مجالات التجارة والصناعة وتبادل المعلومات واستمر التقدم مما أدى لظهور البريد الإلكتروني وخدمت التليتكست والفيديوتكس وشبكة الانترنت.

أيضاً تناول الكاتب في هذا الفصل أثر هذه الثورة التكنولوجية في العمل المصرفي، حيث ذكر إن تطور التكنولوجيا المصرفية الحديثة بدأ في عام 1960 حيث جعل استخدام أجهزة الحاسوب من الممكن التعامل مع كمية ضخمة من المعاملات في وقت قصير جداً، مما شجع العاملين بالمصارف إلى ترك أجهزة الحاسوب تقوم بالعمل الروتيني والعمليات التي تستغرق وقتاً طويلاً وتم التركيز على العمل في قطاع الخدمات.

تناول الكاتب في الفصل الثالث موضوع الصيرفة الالكترونية النشأة والتطور، والتي كانت نتاجاً منطقياً لثورة التكنولوجيا وعولمة الأسواق المالية والمصرفية. وقد ذكر الأسباب التي أدت إلى اتجاه المؤسسات المصرفية خاصة والمالية عامة نحو تقديم

---

* أنور على أبو بكر، مدخل إلى الصيرفة الإلكترونية ـ المصارف ديناصورات تواجد الانقراض ـ اسبينان العالمية للطباعة ـ الخرطوم 2011.

نوع جديد من الخدمات يتماشى مع ما أصبحت تتسم به أسواق الصيرفة، وهى أن المنافسة أصبحت تستهدف العملاء، وان السوق أصبحت كونية، وكذلك تغيرت طبيعة العمل المصرفي من الصورة التقليدية حيث أصبحت المعلومات وليست النقود هي التي تشكل شريان الحياة لهذه الصناعة.

كذلك أشار الكاتب إلى أن الصيرفة الالكترونية تطورت بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة ويرجع ذلك لعاملين أساسيين أولهما: تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية، وثانيهما تطور المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو ما يعرف بالصدمة التكنولوجية والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول. وعن واقع الصيرفة الالكترونية في المصارف العربية أشار الكاتب إلى أن هذه المصارف تواجه تحديات كبيرة أملتها التغيرات العالمية في البيئة المصرفية نتيجة للتطورات التكنولوجية وتحرير تجارة الخدمات المالية في ظل منظمة التجارة العالمية وازدياد المنافسة، لذا يتعين عليها التأقلم مع هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور والحفاظ على موقعها في السوق المصرفية. ومن أهم تلك التحديات عدم توفر بيئة العمل المصرفي الملائمة لنشاط الخدمات الإلكترونية، نقص الموارد المالية، قلة الوعي بأهمية التعاملات المصرفية الإلكترونية، غياب وانعدام الأطر التشريعية والقانونية المتعلقة بالخدمات الإلكترونية.

تحدث الكاتب في الفصل الرابع والخامس عن المصارف الإلكترونية وتعريفها بأنها منافذ الكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية، كذلك أورد مزاياها في إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء وتقديم خدمات مصرفية كاملة جديدة مع خفض التكاليف وزيادة كفاءة البنوك الإلكترونية، ثم تناول الكاتب بالتفصيل أنواع خدمات الصيرفة الإلكترونية ومزاياها، وكيفية تطور النظم التجارية والمالية بهدف تقليل تكلفة التبادل الكلية إلى أدنى مستوى ممكن واتخاذ وسائل عالية التقنية لتبادل السلع والخدمات بهدف تقليل زمن وتكلفة المبادلة إلى أدنى حد ممكن وظهور ما يعرف بالنقود الإلكترونية. ومن أهم تلك الخدمات الصيرفة الالكترونية E-Banking، نقاط البيع الالكترونية E.P.O.S، خدمات البنك المنزلي Home Banking، والصراف الآلي ATMs البنك المحمول Mobile Banking.

تناول الكاتب في الفصل السادس أمن الصيرفة الإلكترونية وضرورة تعزيز إطار الطمأنينة وبناء الثقة بين جميع مستخدمي الخدمة، حيث تتعرض مئات الآلاف من الحواسيب والأنظمة يومياً إلى أنواع كثيرة من الهجمات الأمنية التي تسقطها أو تسبب فقدان أو تخريب المعلومات الموجودة عليها، كما يمكن أن تستهدف سرية هذه المعلومات ويتركز اتجاه العدوان على البيئة المعلوماتية كما يشير إليها الكاتب على الأجهزة التي تتكون منها النظم وعلى البرامج والمعطيات وهي البيانات المدخلة والمعلومات المستخرجة والاتصالات. وتتمثل أهم إجراءات امن المعلومات في تأمين قنوات نقل البيانات والحفاظ على أمن الشبكة والتحقق من الوصول المرخص إليها، كذلك التحكم بحقوق الدخول وإدارة حسابات المستخدمين، حفاظ الموظفين على سرية معلومات الزبائن أثناء المراسلات.

ركز الكاتب على أهم المخاطر التي تواجه التقنية المصرفية ومنها:

1/ الاستدراج: وهى محاولة الحصول على معلومات حساسة ككلمة السر أو هوية المستخدم.

2/ الفيروسات: وهى أحد البرامج الخبيثة التي تعمل على التخريب أو التجسس أو الاستنزاف، هذا بالإضافة لبرامج التجسس والهندسة الاجتماعية.

تطرق الكاتب في الفصل السابع لموضوع الدور الإشرافي للبنوك المركزية والذي يتعلق بمخاطر الصيرفة الإلكترونية حيث ذكر إن الأسس والمبادئ الإشرافية التي تطبق على العمليات المصرفية التقليدية قابلة أيضاً للتطبيق على العمليات المصرفية الإلكترونية، غير أن التغير السريع في التقنيات المستخدمة، وتزايد الاعتماد على موردي التكنولوجيا ومقدمي الخدمات قد يؤدي إلى تغيير أو تضخيم للمخاطر المصرفية التقليدية، الأمر الذي يتطلب وجود توجيهات استرشادية إضافية من قبل السلطات الإشرافية، وذلك للارتقاء بآليات المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية الإلكترونية، كما تطرق هذا الفصل للعمليات المصرفية الإلكترونية عبر الحدود، عليه هناك نوعين من القضايا الرئيسية التي يتعين على السلطات الإشرافية التعامل معها في إطار التصدي لهذه التحديات، وهما قضايا الترخيص والرقابة وقضايا معايير الرقابة الاحترازية.

استعرض الكاتب في الفصل الثامن نشأة وتطور تطبيقات الصيرفة الإلكترونية في السودان والتوسع في التعامل بها في ظل التقدم المتسارع الذي تشهده صناعة تكنولوجيا المعلومات في السودان من جهة وتزايد أعداد مستخدمي الصيرفة الإلكترونية بصورة عامة من جهة أخرى.

تختم التطورات المتسارعة في عالم مصرفي أصبحت أهم سماته التحرر والانفتاح والمنافسة، والإبداع تحت مظلة العولمة أن تسعى هذه المصارف إلى تبني استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماتها إلى مستوى تلك التحديات وذلك لمواكبة هذه التطورات للحفاظ على موقعها في السوق.

أحداث اقتصادية محلية وعالمية

مصطفى عبد القادر دينار – إدارة البحوث والتنمية

استبدال العملة

قام بنك السودان المركزي باستبدال العملة السودانية للفئات الكبيرة (50، 20، 10) حسب الخطة المقررة. وتم تنفيذ مراحل الاستبدال في عشرة مراحل وهي: إعداد الدراسات والتقديرات والمواصفات المطلوبة للعملة من الطبعة الثانية، التعاقد مع مصانع الورق ومطابع العملة ومتابعة الشحن والاستلام والتخزين، الاعتماد القانوني للطبعة الثانية من رئاسة الجمهورية والإعلان الرسمي لها، تكوين اللجنة العليا للاستبدال ولجان الولايات، تشكيل غرفة العمليات المركزية واللجنة الإعلامية، ومن ثم إصدار وإرسال الطبعة الثانية إلى فروع بنك السودان المركزي والولايات التي ليس بها فروع للبنك مدعوماً بالدعم اللوجستي وكافة الإجراءات الأمنية.

انطلقت عملية الاستبدال عبر نوافذ البنك المركزي والمصارف التجارية والمراكز المتحركة والثابتة يوم 2011/7/24. وانتهت عملية الاستبدال بالمصارف التجارية والمراكز بنهاية يوم 2011/8/25. واستمر الاستبدال بنوافذ فروع بنك السودان المركزي حتى نهاية يوم 2011/9/1 الساعة السادسة مساءاً.

بلغت نسبة الاستبدال عبر نوافذ المصارف التجارية وبنك السودان المركزي ومراكز الاستبدال 72%، 22% و6% على التوالي. بينما كانت مراكز الاستبدال الثابتة والمتحركة (156) مركز مقارنة بـ(383) مركز في العام 2007م.

سجلت ولاية الخرطوم أعلى نسبة استبدال 48% من جملة النقد المستبدل، تليها ولاية الجزيرة 8%، شمال كردفان 6%، وكانت نسبة 5% في كل من نهر النيل والنيل الأبيض وجنوب دار فور، أما أدنى نسبة استبدال 3% لكل من البحر الأحمر القضارف والولاية الشمالية.

المبالغ العابرة للحدود التي تم ضبطها بواسطة إدارة الجمارك 4,879,016 الأجهزة الأمنية الأخرى 28,032,414، وفقا للقرار الإداري بالرقم 2011/22 الصادر من محافظ بنك السودان المركزي وتم توريد المبالغ المحجوزة بفروع بنك السودان المركزي كعهد وأمانات إلى حين البت فيها.

كما يتم وضع خطة لإبادة العملة المستبدلة بمراكز الإبادة الآلية ومراكز الفرز الآلي بالبنك تحت إشراف لجان تم تشكيلها من الإدارات ذات الصلة وفقا لضوابط إبادة العملة وباشرت هذه اللجان أعمالها.

محافظ بنك السودان المركزي يشارك في الاجتماعات السنوية لبنك التنمية الإفريقي بالبرتغال

شارك الدكتور/ محمد خير الزبير، محافظ بنك السودان المركزي في الاجتماعات السنوية لبنك التنمية الإفريقي التي عقدت بالعاصمة البرتغالية في 12 يونيو 2011. استؤنفت خلال الاجتماعات مباحثات المائدة المستديرة التي بدأت في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن بعنوان (نحو دولتين ناجحتين بالسودان بعد الانفصال). استعرض المحافظ ووزير المالية خلالها التطورات التي حدثت بالسودان في الفترة التي أعقبت اجتماعات الربيع في ابريل الماضي وشملت مفاوضات ما بعد الانفصال في مجالات البترول والديون والعملة والاتصالات والتجارة والتعاون بين البلدين، إضافة إلى التطورات الأخيرة بالدوحة حول سلام دارفور. كما تم استعراض التطورات في السياسات الاقتصادية والمالية بما في ذلك البرنامج الإسعافي والخطة الخمسية ووثيقة محاربة الفقر. وقد حضر اجتماعات المائدة المستديرة عدد كبير من المؤسسات الدولية والمانحين مثل بريطانيا والولايات المتحدة وكندا والنرويج وبيوت خبرة ومستثمرون. وفي ختام الاجتماعات أمن المجتمعون على الجهود التي يبذلها السودان. وأكدت بريطانيا على رعايتها لموضوع معالجة الديون. كما أشارت النرويج إلى تبنيها لقيام مؤتمر للتنمية الشاملة بالسودان يعقد بتركيا خلال سبتمبر القادم. وخلال وجوده بالعاصمة البرتغالية عقد الوفد عددا من اللقاءات الجانبية مع وزير مالية ليبيريا ووفد الخزانة والمعونة الأمريكية ووفد الخزانة البريطانية والبنك الهندي للاستيراد والتصدير وبعض المستثمرين.

تصاعد عجز الموازنة والديون بأمريكا

أصدرت مؤسسة التصنيف الائتماني العالمية ستاندارد آند بورز تصنيفاً جديداً للديون السيادية للولايات المتحدة وخفضت تصنيف الديون الأمريكية من مستقر إلى سلبي بناء على عجز الموازنة الأمريكية الذي وصل إلى أكثر من 10 في المائة. وكذلك ارتفاع الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 90 في المائة. ولا شك أن هذا التصنيف الجديد هو نتيجة طبيعية للحلول التي تبنتها إدارة الرئيس أوباما لمعالجة أزمة الائتمان التي عصفت بمراكز القوى الأمريكية ووصلت تأثيراتها إلى عواصم الاقتصاد العالمي. واليوم فإن تبعات تخفيض ذلك التصنيف ستصل إلى أبعاد جديدة. لعل أهمها للدول المرتبطة بالدولار. فالنتيجة المستمرة قصيرة الأجل هي انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى. وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم في تلك الدول. وتأثيرات انخفاض الدولار مستقبلاً ستضع كثيرا من الضغوط التضخمية على تلك الدول.

البرتغال تواجه خطر الإفلاس

أصبحت البرتغال على وشك إعلان الإفلاس كثالث دولة بعد أيرلندا واليونان. وبالتالي القبول بخطة الإنقاذ من دول منطقة اليورو تصل إلى 80 مليار يورو بعد 110 مليارات يورو لليونان على مدى ثلاث سنوات. و85 مليار يورو لأيرلندا. وهذا بلا شك سيخلط الأوراق من جديد. خصوصا إذا ما حدثت مع ما يتردد اليوم من تعثر اليونان عن تسديد ديونها. وأنباء عن إعادة هيكلة ديونها للمرة الثانية على التوالي. والحلقة الأخيرة في القضاء على أحلام الاستقرار في منطقة اليورو سيكون في حالة إعلان إسبانيا أو إيطاليا بشكل أكثر أهمية عن حاجتها إلى خطة إنقاذ. عندها فقط فإن الاتحاد الأوروبي سيكون في مأزق حقيقي. وقد تعود أوروبا إلى المربع الأول. وقد تتوقف عنده.

مخاوف عالمية من انهيار جولة الدوحة

تواجه منظمة التجارة العالمية مخاوف وتحديات من انهيار جولة الدوحة. ودعم تلك المخاوف من خلال التحرك الكبير والقوى لدول مجموعة بريكس BRICS من خلال دعوة قمة «بريكس» التي عقدت أخيراً في الصين إلى نظام عالمي جديد يتوافق مع الواقع الحالي. ردة فعل تلك الدول على الضغوط الأمريكية بفتح أسواقها أمام قطاع الخدمات الأمريكي والسلع غير الزراعية.

وهذه مواجهة جديدة بين الدول الصاعدة التي تمثل مستقبل الاقتصاد العالمي ودول مجموعة الثماني تحديداً. حيث يتوقع أن تمثل دول «بريكس» نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2030.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م

سنة الأساس (100 = 1990)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	35,041.4
	(7,0)	(8.5)	(9.9)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.7)	(15.1)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2010م

سنة الأساس (100 = 2007)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(11.5)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
مارس	135.7	139.3	132.5
	(14.8)	(17.1)	(12.4)
يونيو	147.0	151.8	142.5
	(15.2)	(16.8)	(13.5)
سبتمبر	149.2	154.3	144.3
	(9.2)	(9.5)	(8.9)
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
يناير	157.8	162.3	153.6
	(16.7)	(17.7)	(15.5)
فبراير	158.2	163.5	153.2
	(16.9)	(17.6)	(16.1)
مارس	158.9	164.1	153.8
	(17.1)	(17.9)	(16.1)
أبريل	159.5	164.9	154.4
	(16.5)	(17.2)	(15.8)
مايو	162.2	168.1	156.5
	(16.8)	(17.4)	(16.1)
يونيو	169.2	175.1	163.4
	(15.0)	(15.4)	(14.7)
يوليو	174.4	180.6	168.6
	(17.6)	(17.7)	(17.7)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

مناهل هباني
إدارة الإحصاء

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
مارس	2.2282	2.2387
يونيو	2.3507	2.3625
سبتمبر	2.3668	2.3787
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
يناير	2.5004	2.5129
فبراير	2.6015	2.6145
مارس❖	2.7747	2.7885
أبريل	2.6810	2.6944
مايو	2.6702	2.6836
يونيو	2.6702	2.6836
يوليو	2.6702	2.6836

المصدر: بنك السودان المركزي

❖ بيانات معدلة

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
مارس	2.2378	2.3652
يونيو	2.3465	2.4961
سبتمبر	2.4788	2.4912
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
يناير	2.6361	2.6466
فبراير	2.7286	2.7395
مارس	2.8714	2.8829
أبريل	2.7226	2.7335
مايو	2.7397	2.7505
يونيو	2.7438	2.7542
يوليو	2.7515	2.7522

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
مارس	2.2378	2.3645
يونيو	2.3625	2.4961
سبتمبر	2.4596	2.4692
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
يناير	2.5518	2.5620
فبراير	2.7328	2.7437
مارس	2.8909	2.9025
أبريل	2.7225	2.7334
مايو	2.7455	2.7564
يونيو	2.7494	2.7656
يوليو	2.7441	2.7550

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

مليون جنيه

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010				2011		
	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	يوليو
عرض النقود	14,031.4	17,871.8	19,714.6	22,933.2	28,314.5	30,155.9	32,083.9	33,397.5	35,497.9	37,798.6	39,013.0	38,983.4
العملة لدى الجمهور	3,740.4	5,355.3	5,639.8	6,774.6	8,066.2	8,024.9	7,939.8	8,311.0	10,068.0	10,543.2	10,511.5	10,879.6
الودائع تحت الطلب	4,447.6	5,161.9	5,727.8	6,855.4	8,040.2	8,583.4	9,977.7	9,956.8	9,840.3	10,117.1	11,484.3	11,105.6
شبه النقود	5,843.4	7,354.6	8,347.0	9,303.2	12,208.1	13,547.6	14,166.4	15,129.7	15,589.6	17,138.3	17,017.1	16,998.1
إجمالي أصول (خصوم) البنوك	16,979.7	23,144.3	26,197.4	30,649.9	36,666.9	38,712.0	40,651.8	42,357.9	43,107.7	45,607.3	46,720.5	45,968.1
إجمالي التمويل المصرفي	7,689.1	11,139.6	12,998.5	14,961.1	18,163.5	19,272.0	19,711.8	20,690.5	21,185.8	21,907.2	22,705.4	21,641.5
إجمالي الودائع المصرفية	10,621.3	12,680.4	14,402.8	16,760.9	21,340.6	23,279.0	24,870.4	25,942.3	26,529.9	28,260.7	29,051.5	28,482.6
الودائع تحت الطلب / عرض النقود ٪	31.7	28.9	29.1	29.9	28.4	28.5	31.1	29.8	27.7	26.8	29.4	28.5
العملة لدى الجمهور / عرض النقود ٪	26.7	30.0	28.6	29.5	28.5	26.6	24.7	24.9	28.4	27.9	26.9	27.9
شبه النقود / عرض النقود ٪	41.6	41.2	42.3	40.5	43.1	44.9	44.2	45.3	43.9	45.3	43.6	43.6
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع ٪	72.4	87.8	90.3	89.3	85.1	82.8	79.3	79.8	79.9	77.5	78.2	76.0

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الوارد ات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2005							
ديسمبر	394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006							
ديسمبر	995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007							
ديسمبر	1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	5,216.2	12,998.5
2008							
ديسمبر	1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	6,294.0	14,961.1
2009							
ديسمبر	1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	8,051.5	18,163.5
2010							
مارس	1,870.9	1,892.4	409.6	3,008.1	2,912.5	9,178.2	19,271.6
يونيو	1,904.4	2,080.9	409.4	2,809.4	2,933.1	9,574.5	19,711.8
سبتمبر	2,341.2	1,998.6	474.6	2,683.9	2,998.5	10,193.7	20,690.5
ديسمبر	2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	10,397.0	21,185.8
2011							
يناير	2,529.3	2,228.5	543.4	2,463.3	*3,785.9	*9,731.8	21,282.3
فبراير	2,675.4	2,297.8	558.9	2,565.3	*3,359.0	*10,098.7	21,555.1
مارس	2,600.9	2,321.9	588.5	2,625.0	*3,403.6	*10,367.2	21,907.1
أبريل	2,565.2	2,304.4	585.7	2,689.7	3,350.7	10,275.9	21,859.9
مايو	2,581.5	2,303.8	601.6	2,584.5	3,432.8	10,447.7	21,951.9
يونيو	2,550.9	2,359.0	559.9	2,592.0	3,664.9	10,978.7	22,705.4
يوليو	2,483.9	2,378.5	606.3	2,515.7	3,891.4	10,772.0	22,647.7

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

❖ بيانات معدلة

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية

مليون جنيه

العام	2006	2007	2008	2009	2010				2011		
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- مارس	أبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر- ديسمبر	يناير- مارس	أبريل - يونيو	يوليو
المرابحة	5,559.1	7,315.1	6,899.7	8,186.3	3,160.4	2,441.9	2,661.6	3,210.1	3,476.6	3,689.3	1,206.2
%	53.4	58.1	47.0	52.3	53.1	52.6	47.8	54.0	64.7	52.5	53.5
المشاركة	2,116.5	2,631.4	1,769.3	1641.4	736.8	265.4	627.3	352.4	602.4	787.4	151.6
%	20.4	13.0	12.1	10.5	12.4	5.7	11.3	5.9	11.7	11.2	6.7
المضاربة	532.0	497.6	876.4	956.0	420.3	335.3	336.6	387.8	328.8	411.6	77.0
%	5.1	4.0	6.0	6.1	7.1	7.2	6.0	6.5	6.1	5.9	3.4
السلم	133.0	81.7	290.7	349.6	79.3	40.6	112.6	25.0	23.1	15.2	26.5
%	1.3	0.6	2.0	2.2	1.3	0.9	2.0	0.4	0.4	0.2	1.2
أخرى	2,054.3	3,061.5	4,845.2	4,526.3	1,555.2	1,559.9	1,831.6	1,967.1	946.5	2,129.2	795.2
%	19.8	24.3	33.0	28.9	26.1	33.6	32.9	33.1	17.6	30.3	35.2
المجموع	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.7	5,952.1	4,643.2	5,569.7	5,942.4	5,377.4	7,032.7	2,256.6
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية

مليون جنيه

العام	2006	2007	2008	2009	2010				2011		
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر- ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو
الزراعة	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	381.7	259.3	508.6	450.2	208.7	241.1	93.0
%	7.6	6.7	10.1	10.8	6.4	5.6	9.1	7.6	3.7	3.8	4.1
الصناعة	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	848.0	1,061.4	848.5	1,069.0	1,332.9	1,307.4	453.6
%	8.2	10.4	13.0	9.9	14.2	22.9	15.2	18.0	23.6	20.5	20.1
الصادر	351.3	264.9	481.1	370.0	83.4	52.3	55.6	287.9	240.6	141.4	46.9
%	3.4	2.1	3.3	2.4	1.4	1.1	1.0	4.8	4.3	2.2	0.7
التجارة المحلية	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	819.9	531.5	580.8	940.7	818.5	718.1	501.8
%	17.5	16.6	16.1	14.8	13.8	11.4	10.4	15.8	14.5	11.2	22.2
أخرى	6,587.9	8,077.6	8,439.9	9,726.2	3,819.2	2,739	3,576.2	3,194.5	2,776.7	3,984.8	1,161.4
%	63.4	64.2	57.5	62.1	64.2	59.0	64.2	53.8	51.6	62.3	51.5
المجموع	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	5,952.1	4,643.2	5,569.7	5,942.4	5,377.4	6,392.8	2,256.6
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100

المصدر: بنك السودان المركزي

phenomenon, in the experience of Sudan its evident that the exchange rate play crucial role in inflation determination, therefore, resolving balance of payment crisis in coordination between fiscal and monetary authorities will help landing smoothly from the present shock.

14. The structural resolution of inflationary pressures in Sudan leis primarily on expanding domestic production to reduce importation form abroad under a clear strategy of import substitution, and export promotion policy measures. i.e. demand management policies are not enough to cater for inflationary pressures post secession period, it's necessary to exert more efforts in the supply side to increase real output.

References:

1. A.M.MAbdel-rahman(1998)«determinants of inflation dynamics and instability; a case study of developed economy 1970-1994» Estratto Da Economia Internationale, vol. 11 No. 4 Geneva.
2. Ana Cuvak and Zilvinas Kalinauskas (2009) «APPLICATION OF VECTOR AUTOREGRESSION MODEL FOR LITHUANIAN INFLATION» Vilnius Gediminas Technical University, EKONOMIKA IR VADYBA: 2009. 14 ECONOMICS & MANAGEMENT, ISSN 1822-6515, Lithuania
3. Frenkel, Jacob. (1976) «A Monetary Approach to the Exchange Rate: Doctrinal Aspects and Empirical Evidence,» Scandinavian Journal of Economics, 78 (1976), pp. 200-24.
4. Jinzhao CHEN (2007) «Behavioral Equilibrium Exchange Rate and Misalignment of Renminbi: A Recent Empirical Study» EconomiX, Univeristy of Paris X .Nanterre
5. Charles T. Carlstrom and Timothy S. Fuerst (1999) «Money Growth and Inflation: Does Fiscal Policy matter?» Federal Reserve Bank of Cleveland ISSN 0428-1276.
6. Diana N. Weymark et-al (2006) «Measuring Inflation Pressure and Monetary Policy Response: A General Approach Applied to US Data 1966 –2001» Department of Economics, Vanderbilt University, Nashville, TN 37235, USA.
7. Domenico Fanizza and Ludvig Söderling (2006) «Fiscal Determinants of Inflation: A Primer for the Middle East and North Africa» IMF Working Paper WP/06/216
8. Falnita, Eugen and Sipos, Ciprian(2007) «A multiple Regression model for inflation rate in Romania in the enlarged EU» MPRA Paper No. 11473.
9. HOSSAIN, Akhtar (2005) «THE SOURCES AND DYNAMICS OF INFLATION IN INDONESIA: AN ECM MODEL ESTIMATION FOR 1952-2002» Applied Econometrics and International Development. AEID.Vol. 5-4
10. Jaime Pedro Ventura (2000) «Money Demand and Inflation in Peru, 1979–91» OH Permit No. 385, Federal Reserve Bank of Cleveland, Research Department , P.O. Box 6387 Cleveland, OH 44101 ISSN 0428-1276
11. Kenji Moriyama (2008) «Investigating Inflation Dynamics in Sudan» IMF – working paper ,WP/08/189.
12. Wojciech Maliszewski (2003) «Modeling Inflation in Georgia» IMF- working paper WP/03/212
13. William Poole (2008) «inflation dynamics» Federal Reserve Bank of St. Louis

due to high levels of inflation and currency depreciation is the major cause behind such a move. Therefore, reducing inflation and stabilizing the exchange rate will help in raising deposits at commercial banks or other saving avenues (financial papers), which in turn will help in encouragement of investment and financing economic development.

3. The study used regression and cointegration techniques to study the determinants of demand for money, then measuring the gap between supply and demand for money and providing an empirical evidence for inflationary pressures in the economy. A macroeconomic model for inflation determinants is estimated, the study recommends contractionary monetary and fiscal policies to reduce inflation.
4. Comparing demand for money with supply of money reveals that there is an enlarged gap indicating monetary expansion and inflationary pressure, while on average supply of money is predicted to grow by 20%, assuming that there is no shock in oil sector, and continuity of the current contractionary monetary policy. The demand for money is not expected to grow by more than 8%, since cumulative growth on money exceeded 10% in the first half of the year 2011 (before secession), it's expected to end up with 25% annually, this indicates high inflationary pressure. If we take into our consideration deficit financing from the banking system, gold purchases, open market operation surges, liquidity injection to commercial banks, then an austerity measures are required to absorb excess liquidity and reduce inflation.
5. The study also used regression and cointegration techniques to measure the time lag of the effect of changes in money and exchange rate on inflation. Two sets of data were employed, annual data 1970-2010, and monthly data 1998-2009, the findings had shown that money changes take 12 month to affect prices, while the exchange rate takes 8 months, two methodologies were adopted to confirm the same results.
6. It is recommended to put the time lag of the change in money and exchange rate into the consideration in formulation and implementation of monetary policy.
7. Its necessary to stress that macroeconomic stability as a priority in Sudan post secession period, therefore, provision of basic goods at an official exchange rate and reducing inflation is critically important.
8. To reduce excess liquidity in the economy its recommended to raise the LRR to 15%, knowing that such a measure will reduce the ability of the banking system to provide finance.
9. The Net Foreign Assets effects will induce severe exchange rate pressures, while deficit financing from the banking system will expand the net domestic assets indicating further inflationary pressures.
10. Gold purchases will assist the central bank in managing foreign exchange resources, it's recommended to strengthen the mechanisms of exporting and trading in gold to the establishment of gold bourse in Sudan.
11. In the eve of the secession its recommended to abolish foreign exchange bureaus and adopt foreign exchange control system.
12. The major sources of monetary expansion include; open market operations, gold purchases, and deficit financing its recommended to sterilize these effects through foreign exchange interventions.
13. Inflation is not always a monetary

Table (7): Time lag of the effect of the exchange rate

Dependent Variable: LOG(CPI)				
Included observations: 131 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.055552	0.074589	0.744774	0.4579
LOG(CPI(-1))	0.993713	0.012184	81.56211	0.0000
LOG(EXCHANGE)	-0.278622	0.301515	-0.924073	0.3573
LOG(EXCHANGE(-1))	0.700851	0.488919	1.433472	0.1543
LOG(EXCHANGE(-2))	-0.853518	0.494533	-1.725907	0.0870
LOG(EXCHANGE(-3))	0.699384	0.494659	1.413872	0.1600
LOG(EXCHANGE(-4))	-0.380615	0.498090	-0.764148	0.4463
LOG(EXCHANGE(-5))	-0.246037	0.502893	-0.489244	0.6256
LOG(EXCHANGE(-6))	0.694442	0.480181	1.446208	0.1507
LOG(EXCHANGE(-7))	-0.763750	0.469757	-1.625841	0.1066
LOG(EXCHANGE(-8))	0.847999	0.468134	1.811447	0.0726
R-squared	0.992451	Mean dependent var		4.510801
Adjusted R-squared	0.991753	S.D. dependent var		0.252368
S.E. of regression	0.022918	Akaike info criterion		-4.626661
Sum squared resid	0.062503	Schwarz criterion		-4.363285
Log likelihood	315.0463	Hannan-Quinn criter.		-4.519640
F-statistic	1422.260	Durbin-Watson stat		1.550550
Prob(F-statistic)	0.000000			

From methodological point of view two techniques were employed to determine the time lag of the money changes and exchange rate on inflation, first; the data were entered without time lags, then gradually adding variables with one time lag till we obtain the most significant results. Second; introducing 24 time lags, and then reducing the lags till we obtain the most significant result.

The study adopted Chow Test techniques to investigate whether there is a structural break with the shifts in the exchange rate system, the sample of the research had been amended three times to check for robust of the results, finally the time lag of the response of domestic prices to changes in money and exchange rate were empirically examined. After transforming the model into an ECM to identify the effect of the exchange rate in domestic inflation in the short and long run we obtained the following results:

The results had shown 20% of the changes in the exchange rate will be reflected to prices instantaneously, while domestic prices adjust with 60% in the first month, the rest of the effects scattered along the next periods. In case of fixed exchange rate the changes will be reflected with 10% contemporaneously and 50% in the first month then the effect will decline overtime till vanishes after 6 months, this implies that most of the exchange rate effect will be transmitted within the first six months.

Findings and recommendations:

1. The degree of monetization in the Sudan economy stayed intact during the last five years, the proportion of M1 to GDP is 11%, while the proportion of M2 to GDP is 22%.
2. Before 5 years the percentage of deposits to M2 is 40%, now its ranging between 25-29%, and 47% to M1. This indicates that money circulation outside banking system is growing, speculation in foreign exchange, real estates, gold and cars might explain such a shift, however, the decline in real return on financial assets

Money supply is its wide definition form M2 is entered for various time lags, in addition to model overall fitness in each time we observe two elements, the significance of the explanatory variable and its sign, till we arrived at the lag 12 with 99% confidence level. Therefore, it's evident that money changes take one year to affect the general price level; these results also confirm the results obtained by the impulse responses in the ECM. The same methodology is also adopted to verify the time lag of the effect of the exchange rate on inflation the coefficient is 0.84 which is statistically significant at 90%, it revealed that the exchange rate takes 8 months to affect the general price level.

Time lag of exchange rate effect on inflation : Exchange rate pass-through model

The Purchasing Power Parity (PPP) defines the exchange rate as the ratio between domestic and foreign inflation:

$S=P/P^*$.....(1)

S = nominal exchange rate, p and p* are domestic and foreign inflation respectively, by introducing logarithms and obtaining changes over time we get:

$\Delta P_t = \alpha+ß1\Delta S_t + ß2\Delta P^*_t + \varepsilon t$.....(2)

The impulse response for the VAR system gives a clear idea about measurement of the transmission mechanisms, given the relationship between the domestic prices, foreign prices and the exchange rate. The time lags were entered according to Akaike and Schwartz Information Criteria for optimal time lags to investigate the responses of domestic inflation to exchange rate changes:

$x_t=\Pi_1 x_{t-1}+\Pi_2 x_{t-2}+\sigma y_{t-1}+\Omega D_t+\varepsilon_t;(t=1...T)$.....(1)

The system will be transformed to an Error Correction Model as follows:

$\Delta X_t = \alpha\beta' X_{t-1} + \Gamma\Delta X_{t-1} + \mu_t + \varphi D_{t+} \varepsilon_{t:}$ .....(2)

Graph (2): impulse responses

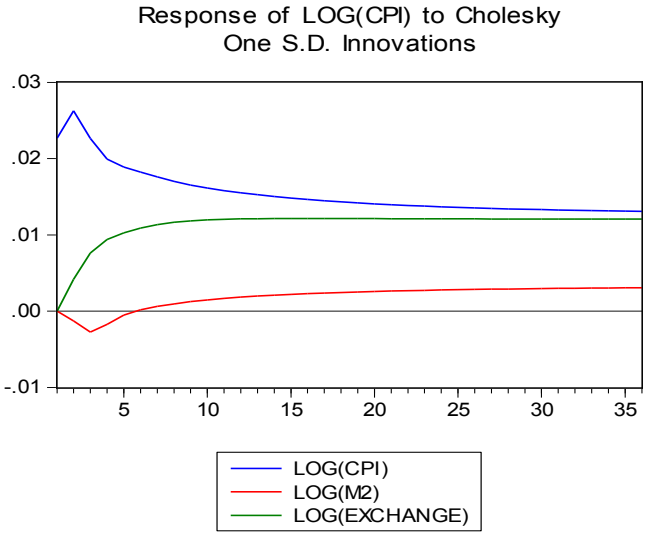

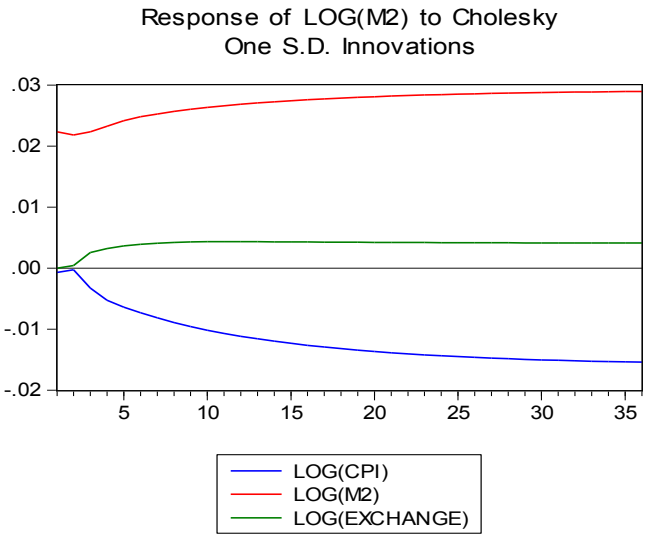

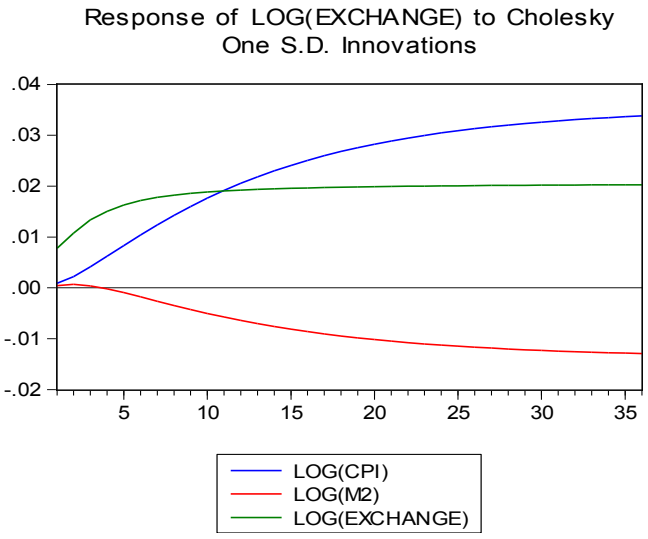

Graph (1): ECM- Impulse responses

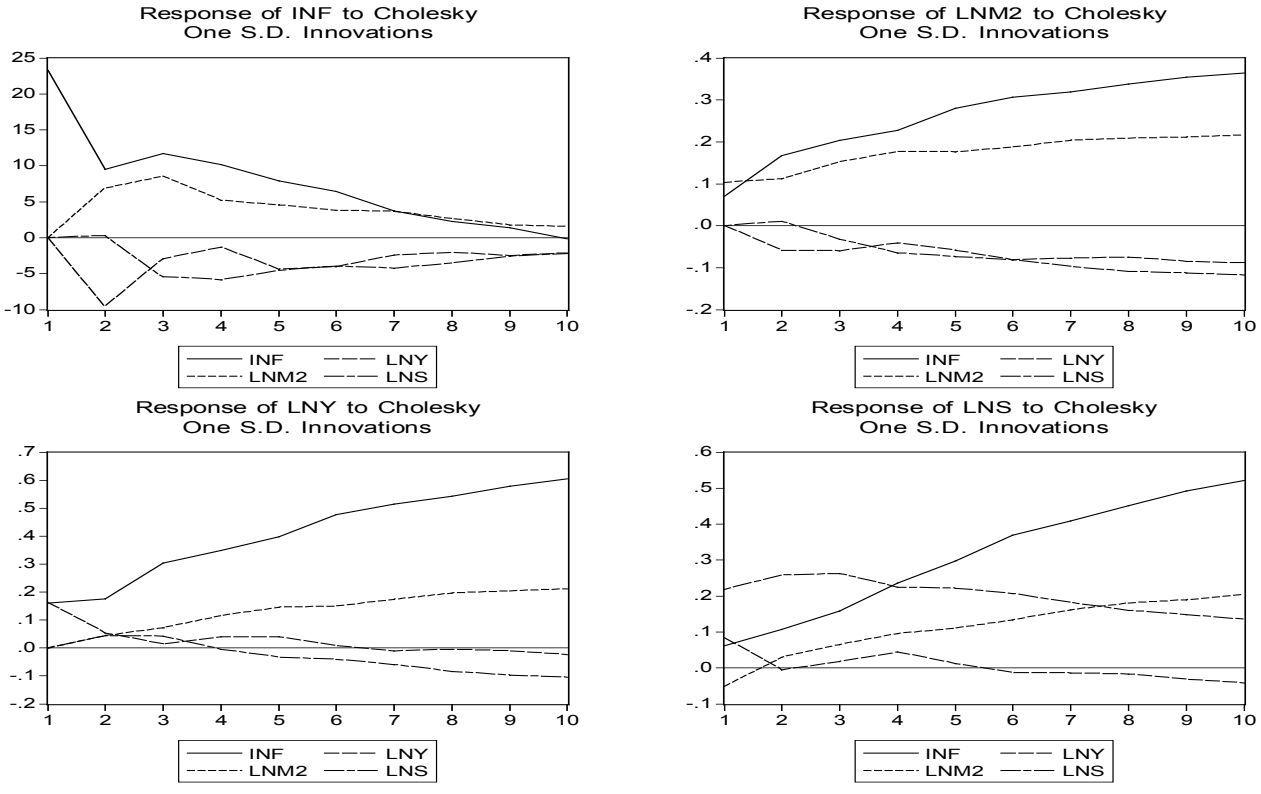

Table (6): Time lag of money effect on inflation:

Dependent Variable: LOG(CPI)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.896279	0.055411	34.22211	0.0000
LOG(M2)	-0.259716	0.187743	-1.383359	0.1693
LOG(M2(-1))	0.090031	0.264026	0.340994	0.7337
LOG(M2(-2))	0.021318	0.264227	0.080680	0.9358
LOG(M2(-3))	0.039994	0.262513	0.152352	0.8792
LOG(M2(-4))	0.169595	0.262982	0.644891	0.5203
LOG(M2(-5))	-0.016581	0.264992	-0.062572	0.9502
LOG(M2(-6))	0.129161	0.264726	0.487904	0.6266
LOG(M2(-7))	0.099609	0.265841	0.374694	0.7086
LOG(M2(-8))	0.052978	0.265288	0.199698	0.8421
LOG(M2(-9))	-0.108926	0.266487	-0.408748	0.6835
LOG(M2(-10))	-0.274357	0.264125	-1.038740	0.3011
LOG(M2(-11))	-0.157930	0.261315	-0.604365	0.5468
LOG(M2(-12))	0.513999	0.186371	2.757935	0.0068
R-squared	0.967641	Mean dependent var		4.520998
Log likelihood	217.8625	Hannan-Quinn criter.		-3.058608
F-statistic	262.2269	Durbin-Watson stat		0.288561
Prob(F-statistic)	0.000000			

Variance decomposition and impulse responses:
Variance decomposition reflects the prediction of the dependent variable (own innovations), and the role of the other factors (which include money, exchange rate, output and interest rates), hence the time lag of s can be explained as follows:

$$Yt+s-\breve{Y}t+s/t=Vt+B1Vt+s-1+B2Vt+s-2+\ldots.+Bs-tVt+1\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots..(10)$$

The average error margin for time t can be predicted by:

$$MSE(\breve{Y}t+s/t)=\Phi+B1\,\Phi B1+B2\,\Phi B2+\ldots+Bs-t\,\Phi Bs-1\ldots\ldots\ldots\ldots.(11)$$

Using VAR and ECM the study investigated the effect of the exchange rate on inflation, the exchange rate pass through is calculated as 0.63 indicating that 63% of the changes in the exchange rate will be transmitted to the general price level, to measure that time lag of such effect an impulse responses and variance decomposition were pursued to visualize the time lag of such effects.

Table (5): ECM- Variance decomposition:

Variance Decomposition of INF:					
Period	S.E.	INF	LNM2	LNY	LNS
1	19.79745	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	23.61745	82.05497	6.096553	11.83506	0.013414
3	27.16030	75.51224	11.81932	9.781781	2.886663
4	29.29750	73.62220	12.44866	8.560443	5.368697
5	30.77447	71.45853	12.84932	9.242868	6.449278
6	31.79492	69.93245	13.07580	9.830595	7.161154
7	32.37162	68.43661	13.52571	9.876356	8.161317
8	32.69023	67.44739	13.74243	9.973382	8.836803
9	32.88432	66.78401	13.78312	10.26332	9.169556
10	33.01310	66.26568	13.83819	10.48529	9.410843

Unlike the results obtained in variance decomposition of the SVAR model, the monetary growth effect on inflation is greater, (13.8) compared to (9.4), the explanation for that is the estimation method while SVARS uses regression analysis, the ECM employs cointegration techniques, therefore, lagged terms of exchange rate might have more influence than money growth.

A granger causality test is carried to examine the relationship between inflation and the main determinants, statistically insignificant tests were removed, and there is a strong relationship between inflation and the main determinants money growth, output and the exchange rate:

Granger causality test is adopted to investigate the causal relationship between inflation and the main determinants, only significant causal relationships were provided, it appeared that inflation causes further monetary expansion (one way causality), but foreign inflation produced two way causalities, from an economic point of view this is nonsense, one way direction is acceptable that is domestic inflation is generated by foreign inflation, but it seems unlikely to presume that foreign inflation is caused by domestic inflation or domestic money growth. The most reliable findings are the two direction relationship from domestic inflation to the exchange rate, this typically confirms the validity of the purchasing power parity, that is depreciation in local currency raises inflation and inflation accelerates currency depreciation, this also support the central thesis in this research that the exchange rate is the major cause behind inflation in Sudan economy.

The fundamental question can be raised is; what is the level of the supply of money that is suitable to demand for money balances? Or in other words what is the optimal level of the monetary expansion that does not inhibit a rising inflation rate?

To answer such a question first it may be appropriate to analyze the determinants of demand for money, hence after; a macro economic model will be employed to set the macroeconomic indicators.

the cointegration test revealed an equilibrium relationship between the determinants of inflation, a VAR system can be transformed into an ECM as follows;

$$x = \sum_{j=1}^{k-1} \prod j \Delta x - j + \alpha B' x - 1 + \gamma D + \varepsilon t \quad \text{.....(6)}$$

Where x is vector of endogenous variables and D is vector of exogenous variables, the rank of $B'x$ determines the number of co integrating vectors, the first component is adjustment matrix coefficients of α, the second component is long run coefficients B, the standard errors are presented in parenthesis. Using an error correction model the following results were obtained:

Table (4): ECM results:

Standard errors & t-statistics in parentheses				
Cointegrating Eq:	CointEq1			
INF(-1)	1.000000			
LNM2(-1)	-15.18017			
	(8.61810)			
	(-1.76143)			
LNY(-1)	15.20804			
	(9.75273)			
	(1.55936)			
LNS(-1)	0.832335			
	(7.24675)			
	(0.11486)			
C	-60.08052			
Error Correction:	D(INF)	D(LNM2)	D(LNY)	D(LNS)
CointEq1	-0.319189	0.004182	0.007438	0.002137
	(0.40181)	(0.00216)	(0.00394)	(0.00427)
	(-0.79438)	(1.93812)	(1.88827)	(0.50008)
D(INF(-1))	-0.062576	0.002174	-0.003507	0.001259
	(0.32622)	(0.00175)	(0.00320)	(0.00347)
	(-0.19182)	(1.24064)	(-1.09660)	(0.36280)
D(INF(-2))	-0.246000	-0.000489	-0.000551	-0.004205
	(0.18315)	(0.00098)	(0.00180)	(0.00195)
	(-1.34313)	(-0.49746)	(-0.30695)	(-2.15913)
D(LNM2(-1))	61.71580	0.168814	0.634145	0.888259
	(40.2686)	(0.21627)	(0.39474)	(0.42820)
	(1.53260)	(0.78058)	(1.60648)	(2.07440)
D(LNM2(-2))	47.59445	0.083385	0.301036	0.256656
	(35.9755)	(0.19321)	(0.35266)	(0.38255)
	(1.32297)	(0.43158)	(0.85362)	(0.67091)
D(LNY(-1))	-54.94854	-0.446811	-0.889481	-0.678280
	(29.1359)	(0.15648)	(0.28561)	(0.30982)
	(-1.88594)	(-2.85542)	(-3.11432)	(-2.18927)
D(LNY(-2))	16.63905	0.181419	-0.394358	0.246220
	(33.8340)	(0.18171)	(0.33167)	(0.35978)
	(0.49178)	(0.99840)	(-1.18903)	(0.68437)
D(LNS(-1))	1.735469	0.042936	0.190970	0.176740
	(18.9246)	(0.10164)	(0.18551)	(0.20124)
	(0.09170)	(0.42245)	(1.02942)	(0.87827)
D(LNS(-2))	-16.95643	-0.144279	0.077036	0.065756
	(19.5286)	(0.10488)	(0.19143)	(0.20766)
	(-0.86829)	(-1.37565)	(0.40242)	(0.31665)
C	-20.59456	0.352045	0.397743	-0.097099
	(26.0413)	(0.13986)	(0.25528)	(0.27691)
	(-0.79084)	(2.51716)	(1.55809)	(-0.35065)
R-squared	0.461440	0.634657	0.540298	0.470098
Adj. R-quared	0.275015	0.508192	0.381170	0.286670
F-statistic	2.475207	5.018435	3.395371	2.562852

Estimating the VECM had revealed the following results; only 46% of the total variations in inflation were explained by the model, Surprisingly, the long run effect of money supply and output were quite the same (-15) and (15) respectively, while the exchange rate revealed less influence on inflation in the long run (0.83), about 31% of the disequilibrium in inflation will be corrected within the first year if foreign shock is observed in the national economy, i.e. it requires more than 3 years to retain the equilibrium inflation rate. In the short run the most influential factor is money supply (61), output (-54), then comes the exchange rate lagged two terms (-16), i.e. the exchange rate effect more likely takes much more time to influence inflation than money growth, this is also evident if we consider the impulse responses and variance decomposition, about 31% of disequilibrium will be corrected annually indicating that a shock (drop of oil prices caused by financial crisis) will prevail for more than three years.

Table(2): Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.394698	Prob. F(3,37)		0.0278
Obs*R-squared	8.849335	Prob. Chi-Square(3)		0.0314
Scaled explained SS	6.569000	Prob. Chi-Square(3)		0.0870
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.293266	0.188602	-1.554942	0.1285
LOG(REALGDP)	0.178875	0.060224	2.970148	0.0052
LOG(S)	-0.036312	0.017873	-2.031710	0.0494
LOG(I)	0.005574	0.037092	0.150262	0.8814
R-squared	0.215837	Mean dependent var		0.179271
Adjusted R-squared	0.152257	S.D. dependent var		0.245054
F-statistic	3.394698	Durbin-Watson stat		1.109086
Prob(F-statistic)	0.027814			

Structural vector Autoregressive model (SVAR):

Inflation is a stochastic phenomenon, it's affected randomly by the main variables stated in the single equation model, but these variables are endogenously determined. In order to incorporate these variables into a dynamic model the present research employed a VAR system of equations as follows:

$f(yt, xt, \beta t) = \varepsilon t$ .....(1)

Where yt= vector of endogenous variables, xt= vector of exogenous variables, εt= vector of possibly serially correlated disturbances. The objective is to find values of the vector βt. Wojciech Maliszewski (2003) based on Bruno price equation maintained the following:

$Y_d = \alpha 1(m-p) + \alpha 2(e-p)$ .....(2)

$Y_d = Ys$ .....(3)

Assuming product market equilibrium substitute (2) into (3) and find p:

$p=\alpha 1/(\alpha 1+\alpha 2)m+\alpha 2/(\alpha 1+\alpha 2)e-1//(\alpha 1+\alpha 2)y$.....(4)

Inflation determinants were to be examined then the system can be presented as follows:

$Yt = At\ Yt-1 + \ldots + Ap\ yt-p + \beta\ xt + \mu$ ..... (5)

Where, Yt is k vector of endogenous variables, xt is vector of endogenous variables, A and β are matrix of coefficients to be estimated, μ is error term.

Error Correction Model (ECM):

Before estimating the model, we have to test the data upon stationarity. The test revealed that all variables were non stationary in levels but when transformed into differences the existence of the unit root cannot be rejected, i.e. the data is non stationary in levels but stationary in differences.

Table (3): ADF, PP tests of staionarity :

Critical values	ADF –t	Critical values	PP	Variables
-2.6105 (10%)	-2.83262	-3.6171 (1%)	-4.512818	s
-2.6105 (10%)	-2.61557	-2.9422 (5%)	-3.606055	M2
-3.6228 (1%)	-5.4223	-3.6228 (1%)	-8.83813	INF
-2.6105 (10%)	-2.87225	-3.6171 (1%)	-5.101949	y
-3.6228 (1%)	-5.2055	-3.6171 (1%)	-5.978355	*INF

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{j=1}^{h} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \xi_t \quad .....(6)$$

Where xt has zero mean given ΔY_{t-1}, …, ΔY_{t-h}, ΔX_t, ΔX_{t-1}, …, ΔX_{t-k}. If Y and X are cointegrated, then the obtained estimated error term must be stationary, i.e., I(0). Now if we include the lagged estimated error term as

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{j=1}^{h} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \delta\ Z_{t-1} + \xi_t \quad .....(7)$$

Where

$$Z_t = \hat{e}_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \sum_{j=1}^{k} \hat{\beta}_j \Delta X_{1t-j} - \sum_{j=1}^{h} \hat{\alpha}_j \Delta Y_{t-j}$$

is the one-period lagged value of

Therefore, in the error correction model, the right hand side contains the short-run dynamic coefficients (i.e., α_i, β_i) as well as the long-run coefficient (i.e., δ). The absolute value of δ decides how quickly the equilibrium is restored. After testing of non stationarity problem, then

exchange rate policies could be investigated by estimating SVAR and ECM to reflect the responses of price level to other macroeconomic variables. The demand for money model is estimated for the data of Sudan over the period (1970-2010) and the following results were obtained:

Table (1): estimating the demand for money

Dependent variable: log(m2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-statistic	Prob.
C	5.320037	0.372562	14.27961	0.0000
Log(realgdp)	1.251023	0.118966	10.51584	0.0000
Log(s)	0.780175	0.035305	22.09812	0.0000
Log(i)	-0.280538	0.073271	-3.828797	0.0005
R-squared	0.989802	mean dependent var		4.100847
Adjusted r-squared	0.988975	s.d. dependent var		4.244747
S.e. of regression	0.445703	akaike info criterion		1.314140
Sum squared resid	7.350095	schwarz criterion		1.481318
Log likelihood	-22.93988	hannan-quinn criter.		1.375017
F-statistic	1197.014	durbin-watson stat		0.751908
Prob(f-statistic)	0.000000			

The model explained 98% of the changes in demand for money, the largest coefficient in the model is income 1.25, statistically significant at 99%, this actually coincides with the theoretical basis outlined earlier, a 1% change in income will result in 1.25% change in demand for money annually, the coefficient of the opportunity cost measured by the weighted average cost of finance of Murabaha, Musharaka and Mudaraba, the sigh is negative -0.28 and statistically significant at 99% as expected which also coincide with the economic theory.

One of the most important results of this study is the measurement of the effect of the exchange rate on demand for money balances, the coefficient is 0.78 statistically significant with a positive sign and greater than the effect of the interest rate, it's obvious that the prediction of the demand for money had shown a clear expansion since 2006, as indicated by the forecasting line below, this can be explained by the trend of monetization in the south Sudan after adoption of the CPA, which increased the demand for money drastically.

In order to confirm the validity of the results, a model stability test was carried and measurement problems such as multicollinearity, autocorrelation, and Heteroskedasticity were detected and resolved. A model stability test is run using - CUSUM recursive residuals, it's clear that the demand for money was instable due to exchange rate volatility and currency depreciation during early 1980s, the fundamental external disequilibria also caused structural changes in the supply and demand for money. Early 1990s also witnessed instability due to high inflation rates which reported double and triple digits in addition to exchange rate depreciation which threatened the role and functions of the currency remarkably. Excluding these two exceptions in the early 1980s and early 1990s, the demand for money function had shown relative stability over the period 1970-2010.

There is an autocorrelation problem (Durbin Watsun =0.75), by introducing the AR(1)[1] the results had changed tremendously leading to crucial changes in the parameters of the model. Two of the model coefficients become statistically insignificant; this indicates that the results were not robust. Therefore, we excluded the approach, instead a lagged dependent variable log (m2(-1)) is introduced, the results confirmed the positive relationship between income and demand for money. We took another step by replacing the interest with inflation to encounter the effect of the opportunity cost in a more precise way. However, the findings were also invalid because of measurement problems, therefore, we estimated Obs*R-squared which follows x^2 to check for Heteroskedasticity, the estimation rejected the null hypothesis:

1- Autoregressive term

inflationary pressure which will also tend to reduce demand for money. Moreover, with currency depreciation many dealers will shift to hoarding foreign exchange to avoid losses of purchasing power of the currency. This in fact indicates that any further growth in money supply will not be acquainted, the situation become more complicated if we put into our consideration the dynamic interaction between the effects of an increase in NFA with a massive growth in NDA, this depends primarily on the policy measures adopted to reduce the demand for foreign exchange and the budgetary arrangement to reduce deficit financing.

Moreover, the dynamic interaction between money growth, output, inflation and exchange rate will induce further complications for understanding the adjustment to the disequilibrium.

In this study after measuring the time lag and analyzing the macroeconomic liquidity, the study explored the position of the liquidity in the economy whether we have an excess or shortage, first by estimating the demand and supply of money functions, then setting the macroeconomic framework for different inflation scenarios.

Derivation of Demand for money:

$M/P= Y^{\theta}e^{-\sigma i}$ .....(1)

Where M: quantity of money, P: prices, y: output, e: exponential number, i: interest rate, σ: parameter . Enter the logarithm and put P the subject of the equation as follows:

$p=m-\theta y+\sigma i$ .....(3)

$dp/dm>0$, $dp/dy<0$, $dp/di>0$

It is clear that there is a positive relationship between inflation rates, money growth and the interest rate, while the relationship between output and inflation is negative.

$$m - p = \phi y - \sigma i + k \quad \text{.....(3)}$$

Normally demand for money is based on real values then with introducing the exchange rate and the error term u and taking real values the model will be:

$$m = \alpha + \beta 1 y + \beta 2 i + \beta 3 s + u \quad \text{.....(4)}$$

Inflation may also be modeled in the same manner, to formulate an econometric model, the time horizon may be introduced for one lag, and the exchange rate can be added, an error term could also be embodied as follows:

$p_t=\alpha+ ß1Mt-i+ ß2yt-i+ ß3p-i+ ß4st-i+ ß5r-i+\varepsilon$ ...(4)

ß1=1 ، ß2<0، ß3>0، ß4>0، ß5>0.

Now the equation can be transformed into a vector autoregressive model for various time lags:

$A0Yt=A1Yt-1+A2Yt-2+\ldots+ApYt-p+\eta$ .....(5)

To estimate such a model we collected statistical data for Sudan covering the period 1970-2010, first a unit root test is carried out to test stationarity of the data, using ADF and PP tests, then a cointegration test is made to investigate the long run relationship between the variables . The study also manipulated the impulse responses techniques using the factor:

$B(L)\ Y\ t = V$ .....(7)

The shock effect dies over time, since all variables of the model are dependent variables, then spontaneous effects and lagged time effects can be calculated using VMA:

$Yt=Vt+B1Vt-1+B2Vt-2+\ldots.= B(L)Vt$ .....(8)

Since $B(L)=\{B(L)\}^{-1}$, equation 8 measures the effect of the shock in the macro economy and not the time lag of the effect of money and exchange rate on prices, the nature of the shock could be changed through the methodology of Orthogonal structural innovation , by transforming the system to structural vector autoregressive model (SVAR) and getting the Moving average (MA):

$Yt=B^*(L)\ \varepsilon t$ .....(9)

Where $B^* (L) = B(L)A0^{-1}$ which measures the shock effect, then the effect of monetary and

It's important to note that a surplus in the balance of payment will necessitate an increase in net foreign assets as a major component of the money supply, while a deficit in the balance of payment indicates depletion of foreign exchange reserves, but due to exchange rate pressures this will eventually lead to structural adjustment to various components of the monetary survey, which imply a decline in net foreign assets, given the adjustment of the exchange rate and the central bank interventions in the foreign exchange market, its argued that Money supply will be crucially affected by the balance of payment position.

On the other hand, if we consider money supply as a liability, in this case money in circulation and deposits at commercial banks (current and time deposits), will constitute the main components of the quantity of money in the economy, at the time of the shock, deposits may decrease and money outside banking system may increase, this makes the central bank tools ineffective in resolving the shock.

It's apparent that considering a foreign shock, such as the situation prevailing in Sudan those days as a consequence of the drop in oil proceeds in Sudan post secession period, it would be valuable to discuss the impacts of such a shock on the monetary sector by considering the transmission effect from the external sector.

The transmission mechanism in this manner is quite clear, in this regard the possible impact of the shock will be severe shortage in foreign exchange market, which will induce further foreign exchange deterioration, the ultimate effect is a huge decline in foreign exchange resources which will inhibit tremendous drop in NFA, this imposes a drastic adjustment in the structure of the monetary survey, this also eventually affect the position of the overall liquidity in the economy and the currency depreciation will induce high inflationary pressure.

On the other hand, a drop on oil revenues will constitute a shock on the government budget which will result in a huge government budget deficit, issuing financial papers is virtually limited. To cover the deficit from foreign borrowing is also limited. Therefore, deficit financing from the banking system will be the only way to offset such a huge decline in oil revenues. The impact of such a process will definitely result in a massive growth in NDA. Combining the two effects on the NAF and NDA the monetary expansion will lead to high inflationary pressure, which requires austerity policy measures to insulate the economy from the shock.

The main tools of the monetary policy include; legal reserve requirements, profit margins, central bank deposits at commercial banks, foreign exchange interventions, direct intervention in crisis banks for resolving defaults and banking mismanagement, open market operations, moral persuasions and encouragement incentives.

Macroeconomic liquidity:

It is of a great risk to neglect the developments that take place in the size of finance and monetary expansion in the economy under the expected shock. The impacts of the south secession which mainly comes from the loss of oil, will inevitably lead to depletion of foreign exchange reserves. In the fiscal aspects the deficit financing will tend to increase the net domestic assets, i.e. a high money growth without real output growth, which imply high inflation rates.

Therefore, it's important to link demand for money with the expected money growth under various inflation scenarios to understand the position of the macroeconomic liquidity in the economy using econometric models.

An increase in cost of finance will lead to reducing demand for money based on the principle of the opportunity cost, given the

operations, its recommended to build foreign exchange reserves from gold and direct the foreign exchange resources for provision of basic goods at stable prices, it is required to activate the open market operations and sterilize the excess liquidity in the economy .

The most important factor in reducing inflation in the long run is the expansion of output and resolving balance of payment crisis, however, stability of the exchange rate plays a crucial role in curbing inflation in the short run, while elimination of deficit financing will definitely reduce inflation to a moderate level in the long run.

Theoretical framework and literature review:

Economists consider inflation as a monetary phenomenon; however, the changes in money supply empirically had shown marginal effect on inflation rates spontaneously and contemporaneously. There are logical reasons to prove that; prices are mainly rigid in the short run and adjusts for a certain period to be flexible in the long run based on the decisions of the producers and the contracts related to provision of production inputs. Note that it's difficult to marketing output to consumers when prices rise abruptly, this depends primarily on the demand for money, the overall liquidity is related to demand for money determinants which include level of income, cost of finance (interest rate) in addition to other factors such as the exchange rate. These variables interact dynamically according to the quantity of money in the economy. Measurement of the effect of the exchange rate and money supply on general price level and trade balance is critically important in designing macroeconomic policies. The time lag of the exchange rate pass through and the monetary transmission mechanism determines the dynamics of the interaction between various macro economic variables.

Considering the case of Sudan economy post secession period, the shock is uncertain, simply because if there is a close cooperation between the North and South Sudan in areas of currency, oil, trade and foreign debt then there will never be a shock at any scenario. But if the oil gap was not covered in the fiscal budget and the balance of the payments, then the exchange rate pressures and money growth will lead to hyper inflation, and the dynamic[1] interaction between various macroeconomic variables will result in an inevitable macroeconomic instability.

Taking into our consideration the experience of inflation in Sudan, It's obvious that inflationary pressures were very high during 1990s , the economy encountered an external shock mainly due to shortage in foreign exchange, with the adoption of the liberalization policy packages the economy become overheating, thanks to oil exploration and exportation, which provided cushioning effects to maintain macroeconomic stability, the inflation rates were slowed to one digit during 2000-208.

With the flux of the international financial crisis the economy had shown signals of massive growth in public debt and high inflationary pressure, inflation reached 21% by the August 2011.

If the time lag of money and exchange rate changes were considered, the uncertainty brought by the process of the referendum and the expectations about the post secession period, inflation is expected to shoot high levels, therefore, a stringent policy measures to curb inflation is critically important to stabilize the economy, namely, contractionary fiscal and monetary policies are required to insulate the economy from the upcoming shock, a foreign exchange control system may also be considered as a necessary tool to ration the demand for foreign exchange, further policy measures to encourage foreign exchange receipts is also deemed necessary to deal with the shock.

1- See VAR and ECM results.

Studies & Researches

Inflationary pressures and the time lag of the effects of money and exchange rate; the experience of Sudan 1970-2011

Mustafa Mohamed Abd Allah
Managing Director, Resarch & Developement Directorate

The present paper investigates the causes of inflationary pressures in Sudan economy over the period (1970-2011), the main sources of inflation that include monetary growth, exchange rate movement, government deficit financing, indirect taxes and imported inflation were empirically examined.

The paper used regression analysis and cointegration techniques to measure the overall macroeconomic liquidity, methodologically, measurement of supply and demand for money were carried out using different techniques ranging from single equation to system of equation models, the results had shown excess liquidity that represent the major source of the inflationary pressures in post southern secession period.

To avoid spurious regressions ADF and PP tests of stationarity were carried out; it appeared that the data were non stationary in level but stationary in differences. (the case of most of the time series in economic data), hence after cointegration methods were used to examine the relationship between inflation and the main determinants, the results revealed a strong evidence not to reject the central hypothesis that inflation is a monetary phenomena in Sudan economy, Granger causality test was pursed to examine the causality between inflation and the main determinants embodied in the models.

Using impulse responses and variance decompositions of ECM models the findings revealed that the time lag of the impact of money growth on the general price level is approximately 10-12 months, while the exchange rate pass through effect is 8-9 months, given the expansionary monetary policies pursued during the financial crisis 2009-2010, the economy inevitable face challenges of inflationary pressures that could be witnessed post secession period.

There is no evidence of a change in degree of monetization in Sudan economy during the last five years, the proportion of M1 to GDP and M2 to GDP stayed at 11% and 22% respectively. The results revealed that the proportion of deposits to M2 had decreased from 40% to 29%, money out of banking system ranged from 25-29%, this indicates serious changes in behavior of investors given the new trends of speculations in gold, foreign exchange, cars and real estates. Money is not channeled through banking system to finance various economic activities.

The paper recommends that policy makers have to consider the time lag of money and exchange rate changes in designing economic policies; post secession period requires a contractionary fiscal and monetary policy to achieve macroeconomic stability.

The major sources of monetary expansion were found to be; deficit financing, domestic credit, foreign exchange and money market